الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –

كلية: العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية

قســـم: العلوم الانسانية

تخصص : تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

مذكرة بعنوان:

الاستغلال الاستعماري للموارد الطبيعية في الجزائر 1830-1954

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

من إعداد الطالبتين :

- معروف فايزة
- بوشارب هاجر

- اشراف الأستاذ:

❖ توفيق صالحي

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
توفيق صالحي	المشرف	جامعة سكيكدة
بورمضان عبد القادر	رئيسيا	جامعة سكيكدة
تيش تيش محمد	عضو مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـــان

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد فالحمد لله الذي وفقنا وقدرنا على إتمام بحثنا العلمي.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى استاذ " توفيق صالحي " على مجهوداتها الجبارة في دعمنا ومساعدتنا في إثراء موضوع بحثنا.

كما نتقدم بوافر الشكر لأساتذة قسم العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الذين ساهموا في تكويننا طيلة هذا المسار

ولا ننسى أن نوجه الشكر لزملائنا الكرام وكل العائلة خصوصا أوليائنا الأعزاء

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد.. الحمد لله الذي وفقنا في تثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح مهداة إلى من وهبوني الحياة والامل ومن علموني ان ارتقي الى سلم الحياة بحكمة وصبر، برا واحسانا ووفاء لهما.

- والدي العزيز و والدتي العزيزة -

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إخوتي وإلى من ساندني في الحياة **زوجي العزيز وعائلته الكريمة**

إلى كل من شاركني هذا العمل المتواضع زميلاتي الأعزاء: **وسام ، عفاف.**

إلى جميع أقاربي واصدقائي الذين احبهم قلبي ونسيهم قلمي .

وفي الأخير أسئل الله أن يجعل هذ العمل نبراسا لكل طالب علم

معروف فايزة

الإهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى قرة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها.. إلى أنيسة روحي وبهجة أيامي، فخري وعزتي ورفيقة الأبدية

– أمي العزيزة – .

إلى من يزيدوني إنتسابي له وذكره فخرا وإعتزازا، صاحب الطيب والمعطاء الذي ماجعلني أحتاج شيئا يوما ما

– أبي العزيز–

إلى من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء، إلى زملائي رفقاء المرحلة الذين عشت معهم أجمل الذكريات، إلى كل من علمني حرفا واحدا من البداية إلى النهاية

إلى كل من شاركني هذا العمل المتواضع زميلتي : **رباب**

بوشارب هاجر

قائمة المختصرات :

الكلمة	اختصارها
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
د.م.ن	دون مكان النشر
د.س.ن	دون سنة النشر
ج	جزء
ص	صفحة
ص.ص	صفحات
تر	ترجمة
تق	تقديم
تع	تعريب

مقدمة

لقد عرفت الجزائر منذ القدم بأنها بلد زراعي لخصوبة أراضيها، حيت أطلق عليها مطمورة أوربا حيت كانت تتميز بعدة موارد طبيعية واقتصادية، تتمثل اساسا في الغابات والواحات، وموارد اقتصادية تتمثل في انتاج الحبوب بمختلف انواعها، وكانت تصدره للكثير من البلدان، مما جذب انتباه فرنسا إلى استغلال هده الثروات ونهبها لتخلص من الديون المتراكمة عليها والأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها، كما ارتكزت اهتمام السلطات الاستعمارية في بادئ الامر في العقود الأولى للإحتلال على الاستيلاء على الأراضي يعني السيطرة على الشعب، وبذلك برزت قضية الأرض وملكيتها كميدان للصراع بين مجتمع متمسك بأرضه ومحتل يعمل الأساليب لانتزاعها منه، تم انتهجت فيما بعد خاصة بعد 1870م، إلى انتهاج سياسة اقتصادية كانت حقيقية بمثابة هجمة رأسمالية كبرى للاقتصاد الفرنسي الرأسمالي على النفط الاقتصادي الجزائري .

ومن هذا المنطلق جاءت هده الدراسة بعنوان الاستغلال الاستعماري للموارد الطبيعية في الجزائر 1830 1954

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع المرسوم بالإستغلال الاستعماري للموارد الطبيعية في الجزائر كونه يسلط الضوء على السياسة الاستعمارية في الجزائر المستعمرة حيت نسعى من خلاله:

_معرفة أهداف المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر

أولا: أسباب إختيار الموضوع:

تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع (الاستغلال الإستعماري للموارد الطبيعية في الجزائر) إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أ/أسباب ذاتية:

_البحت والتحري لمعرفة جانب تاريخ أمتنا

_الرغبة في معرفة الأساليب والوسائل التي إعتمدت عليها في المجتمع الجزائري

_ميولنا الشخصي لمثل هذه المواضيع ذات الطابع السياسي ورغبة في إثراء البحت بهده الدراسة

_السعي لإثراء الرصيد المعرفي الشخصي حول أساليب الإستغلال الإستعماري الإقتصادي في. الجزائر

ب/أسباب الموضوعية:

_إبراز ومعرفة حقيقة الإستعمار الفرنسي

_الوقوف على ادوات وإستغلال إدارة الإحتلال لثروات الجزائر وكيفية توظيفها في خدمة الإقتصاد الفرنسي

_إثراء المكتبة بدراسة أكاديمية علمية جديدة حول الواقع الإقتصادي في الجزائر غداة الإحتلال الفرنسي

ثانيا: حدود الدراسة:

إن إختيارنا دراستنا تنحصر 1830 1954حيت كان إختيارنا لدراسة هذه الفترة له ما يبرره علميا وذلك أن هذه الفترة تعتبر تحولا في المنحنى الإقتصادي داخل الجزائر لجهة على إدارة الإحتلال أصبحت أكتر إشراقا لإقتصاديات المجتمع الجزائري التي انعكست عليه بالسلب .

تالثا: أهداف البحت:

_تقديم عمل تتوفر فيه الشروط الأكاديمية وخالي من الأخطاء المنهجية والمعرفية والتدريب على ممارسة النزاهة العلمية في الإحالات والهوامش في عملية التحرير والإبتعاد عن سطو جهود الأخرين

_تقديم عمل يمكن أن يكون مرجعا لزملا ئنا في المستقبل ونتشرف بأن يحفظ في مكتبة الجامعة والكلية وغيرها.

رابعا: مناهج البحت:

اعتمدنا في دراستنا لهدا الموضوع على المنهج التاريخي في وصف وإستعراض الإحداث والوقائع التاريخية في مختلف مراحلها ومحطاتها 1830 1954.

_والمنهج الإحصائي فقد وظفناه في تتبع إحصائيات إنتاجية عبر الثروات القطاعات الاوربي والجزائري من خلال إستخدام جداول توضيحية للفترة الزمنية للبحت .

خامسا: الإشكالية:

وتكمن اشكالية موضوعنا في:

ماهو الموقع الجغرافي للجزائر وماهي أهم خصائصه الطبيعية وكيف حاول الأحتلال الفرنسي السيطرة عليها؟

وللاجابة على هده الإشكالية كان لابد من الإجابة وتحليل التساؤلات الفرعية التالية:

يتميز الوسط الطبعي للجزائر؟

_وماهي الاهتمامات الفرنسية بالثروات الطبيعية؟

وماهي أهم التوسعات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر؟

سادسا: خطة البحت: بعد فترة من فترة من البحت عن أهم المصادر والمراجع التي يمكنها أن تساعدنا على إنجاز هده المدكرة والتنقل المستمر بين مختلف المكتبات والمراكز الثقافية، وبعد مناقشات ولقاءات مع الأستاذ المشرف توصلنا إلى رسم الخطة النهائية لبحتنا حيت جاءت كما يلي:

ففي الفصل الأول، والذي عنوناه بالوسط الطبيعي للجزائر وخصائصه، تطرقنا فيه إلى أربعة مباحث الأول تناولنا فيه الموقع الجغرافي لجزائر وأهميته المجالية، وفي المبحث الثاني، بين المناخ، التساقط، الحرارة والضغط الجوي وتوزيعها الجغرافي، وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى المجاري المائية والأودية في الشمال والجنوب، وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى الغطاء النباتي في الجزائر .

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان الاحتلال الفرنسي للجزائر وتوسعاته خلال القرن التاسع عشر، وتناولنا فيه خمسة مباحث، فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى الاهتمامات الفرنسية بالثروات الطبيعية في الجزائر، وفي المبحث الثاني تناولنا الاحتلال الفرنسي للمدن الساحلية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى التوسعات الفرنسية في الجزائر، وفي المبحث الرابع تناولنا الاهتمامات الفرنسية في المناطق الداخلية والصحراوية، وفي المبحث الخامس، تطرقنا إلى شبكة المواصلات والنقل الفرنسية في الجزائر.

أما الفصل الثالث، فقد جاء بعنوان الإستغلال الاستعماري الرأسمالي الفرنسي في الجزائر، والذي تضمن خمس مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا فيه مصادرة الأراضي والتشريعات الاقتصادية والعقارية في الجزائر وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الاستغلال الفلاحي الرأسمالي في الجزائر، وفي المبحث الثالث تناولنا الاستغلال الاستعماري الصناعي والخدمات وفي المبحث الرابع، تطرقنا إلى الاستغلال الغابي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر وفي المبحث الخامس تطرقنا إلى التجارة الداخلية ودور الموانئ في التجارة الخارجية وأخيرا ختمنا بخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات.

سابعا: الدراسات السابقة:

ومن الدراسات الاكاديمية التي في هذا البحث والتي تستحق الذكر:

*أطروحة دكتوراه، حورية طعبة، السياسية الإقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 1954

*أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قشوان عبد الرزاق، الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق 1804 1871

*أطروحة دكتوراه، بو رمضان عبد القادر، المجتمع والعمران في مدينة عنابة خلال الفترة الاستعمارية 1830 1900

أهم المصادر والمراجع: ولإنجاز هذه المذكرة إعتمدنا على مجموعه من المصادر والتي جاءت كالتالي:

*أحمد باي، مذكرة أحمد باي، تق، محمد العربي الزبيري

*حمدان عتمان خوجه في كتابه المرآة

*سيمون بفايفر أو لمحة تاريخية عن الجزائر

أما المصادر والمراجع إعتمدنا على العديد من الكتب نذكر منها على سبيل المثال:

*أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال.

*إيشبودان العربي، مدينة الجزائر، تاريخ عاصمة

*أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر.

تاسعا: الصعوبات:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات، وفي دراستنا لهذا الموضوع الإستغلال الإستعماري الفرنسي للموارد الطبيعية في الجزائر، واجهتنا العديد من الصعوبات لإنجاز بحثنا هدا نذكر أهمها،:

-طول فترة الدراسة: 1830 1956

-التداخل في الكتابات وعدم الوضوح وإستخدام المصطلحات

-قلة المراجع الخاصة بموضوع الدراسة في المكتبة الجامعية

-أغلب المصادر الخاصة بالموارد الطبيعية باللغة الفرنسية

الفصل الأول: الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته المجالية

المبحث الأول : الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته المجالية (الساحل، التل، الصحراء):

تعتبر الجزائر واحدة من أهم الدول العربية والإسلامية في شمال قارة إفريقيا حيث أنها تمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال أما عمقها فهو يقع في الصحراء الكبرى، أي أن أقاليمها متنوعة من ساحل وتل وصحراء وهذا ما يعطيها أهمية مجالية، ولتحديد الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته المجالية سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين حيث سنتناول في المطلب الأول الموقع الجغرافي للجزائر، أما المطلب الثاني فسنخصصه لأهمية هذا الموقع.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر

تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية وتحتل مساحة كبيرة في هذه القارة، لذا سنتناول في هذا المطلب موقع القطر الجزائري ومساحة وحدود القطر الجزائري.

أولا: موقع القطر الجزائري

على ضفاف البحر المتوسط الذي نشأت حوله سائر مدن العالم، وعلى هامة القارة الإفريقية العتيقة يتوسط قطر الجزائر عقد المغرب العربي الثمين بين أخويه الشقيقين : القطر التونسي ذات اليمين والقطر المغربي ذات اليسار. على أن المغرب العربي الذي يدعى جغرافيا شمال إفريقيا هو في حقيقة أمره قطر واحد تسكنه عناصر واحدة جمع بينها الجنس واللغة والدين، ولقد توحدت مصالحها كما توحدت طبيعة أرضها وألفت بين قلوبها عزة الماضي وآمال المستقبل السعيد، فالتونسي والجزائري والمغربي أبناء وطن واحد هو المغرب العربي. وقد جمعت بينهم فيه يد الله فهيهات أن تستطيع تفريقهم فيه يد البشر.[1] القطر الجزائري يقع بين خطي طول 9° غرب غرينيتش، و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37 ° شمالا.[2]

---

[1] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، للناشئة الإسلامية، دار الشريف للنشر والتوزيع، تونس، 1948، ص4.

[2] محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، طبعة جديدة، دار الهدى، 2013، ص13.

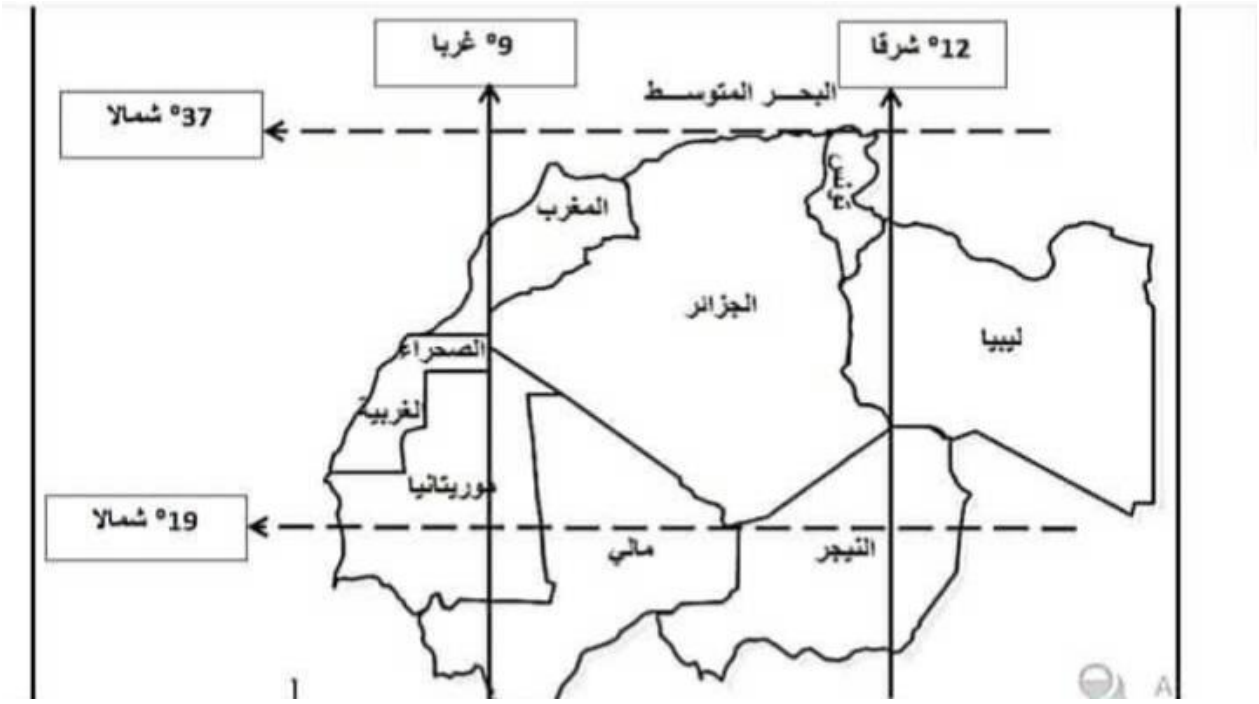

خريطة توضح موقع القطر الجزائري

أما في القرن التاسع عشر، فنلاحظ أن الموقع الجغرافي للجزائر مختلف عما هو الآن، فحسب بعض المصادر الفرنسية والتي تحدثت عن الموقع الجغرافي والتوسع الفرنسي، فنجد أنها تحدد لنا الموقع الفلكي للجزائر بأنها تقع بين خطي طول 04°غربا و 06 °شرقا ودائرتي عرض 30 °و 36 °شمال خط الاستواء، وصنفت الجزائر ضمن الإقليم الذي يطلق عليه الفرنسيون بالدول البربرية، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، حيث يتخذ شريطها الساحلي شكل هلال مقلوب، تتوسطه مدينة الجزائر العاصمة، تمتد إلى ما أبعد من مدينة ندرومة في الغرب، ومدينة القالة في أقصى الشرق، يحدها شرقا بايلك تونس والتي دخلت تحت الحماية الفرنسية سنة 1881 واتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة الفرنسية والتونسية في 12 ماي من نفس السنة، أما من الجهة الغربية فنجد المملكة المغربية وما يفصل بينها وبين الجزائر سلسلة غابات جبال ترارة، وامتدت الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي جنوبا إلى بعض مناطق الصحراء، حيث لم تكن الحدود الجنوبية ثابتة وواضحة المعالم بسبب اتساعها.[1]

[1] سراج عاطف، الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساته على سكان الأرياف، مقال منشور في مجلة الدراسات والبحوث الانسانية، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، العدد 09، ديسمبر 2018، ص197.

ثانيا: مساحة وحدود القطر الجزائري

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم ^{2}، ويبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل و1800 كلم على خط تندوف غدامس، وتحيط بها عدة دول بسبب اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس وليبيا ومن الغرب المملكة المغربية والصحراء الغربية، ومن الجنوب النيجر ومالي وموريتانيا، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم.[1]

ويعتبر الحد الطبيعي الوحيد للقطر الجزائري هو الحد الشمالي المتكون من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو يمتد من القالة شرقا إلى جامع الغزوات غربا، أما الحد الشرقي الذي يفصل بين قطري الجزائر وتونس فهو خط وضعي سياسي لا يعتمد على أي فاصل طبيعي، ولقد رسم الأتراك هذا الحد للفصل إداريا بين بايلك الجزائر وبايلك تونس، وذلك منذ نحو الأربعمائة سنة، ثم خطط ذلك الحد بدقة سنة 1888، بحيث يبتدي عند مرسى القالة شمالا وينتهي عند شط الغرسة جنوبا، ثم يستمر بصفة نظرية إلى مقربة من مدينة غدامس. وأما الحد الغربي الذي يفصل بين قطري الجزائر والمغرب الأقصى فهو من وضع الأتراك والمغاربة للفصل إداريا بين بايلك الجزائر وسلطنة الأشراف وذلك منذ الأربعمائة سنة أيضا، أما بالنسبة للحد الجنوبي الذي يفصل بين صحراء الجزائر وبين إفريقيا الغربية الفرنسية فقد حدد سنة 1909 وهو خط يمتد من أقصى جنوب طرابلس إلى جهة وادي ريو دي أورو تاركا بلاد الهقار موطن التوارق الأحرار للقطر الجزائري.[2]

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي الجزائري

القطر الجزائري في مجموعه نجده مرتفع لكثرة الجبال الشاهقة به، وليس به إلا القليل من السهول المنخفضة الفسيحة، حيث يشمل أربعة من المناطق الطبيعية التي تختلف عن بعضها اختلافا كبيرا هي الساحل والتل والنجود والصحراء مما يميزه بأهمية إقليمية، لذا يقتضي منا التطرق لمختلف أقاليم الجزائر: الساحل الجزائري، ثم إقليم التل، وإقليم النجود، والأطلس الصحراوي وإقليم الصحراء.

---

[1] محمد الهادي لعروق، المرجع سابق، ص13.

[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص7.

أولا : الساحل الجزائري

لقد حظيت منطقة الساحل الجزائري بصفة خاصة في تاريخها القديم، بخصائص منفردة اعتمادا على السلسلة الجبلية التي تستند عليها، وذلك ما جعلها تحوز على مكانة هامة في سجل الحضارات القديمة. ولعل أوضح تلك الخصائص هي كثرة التنوع في تضاريسها ، فهناك مجموعة السهول الساحلية المتقطعة التي تسبب فيها امتدادات جبال الأطلس التلي التي تنزل عمودية في كثير من الأحيان على شواطئ البحر، إضافة إلى السهول الداخلية التي تتوافر في منطقة النجود وعلى ضفاف الأودية وبالقرب من الغابات...الخ وعليه، فإن تاريخ المنطقة الساحلية يتصل في عصور ما قبل التاريخ اتصالا وثيقا بالتطورات الجغرافية الجوية والأرضية ثم المائية ، التي حدثت في الزمن الجيولوجي الرابع . وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الباحثين الجيولوجيين كانوا قد عثروا على أدلة مختلفة، أثبتت حدوث تطورات جغرافية شملت منطقة سواحل شمال إفريقيا، تظهر نوعية الحياة الحيوانية والنباتية التي كانت متوفرة أثناء تلك الفترة [1].

إن الساحل الجزائري هو عبارة عن شواطئ صخرية صلبة تمتد على شكل خط منعرج على طول الساحل متماشية مع الاتجاه العام لسلسة الأطلس التلي من الغرب إلى الشرق، ولا تسمح هذه الشواطئ الصخرية إلا بظهور عدد ليس بالكثير من الموانئ الطبيعية التي تحمى فيها السفن طبيعيا من تلاطم الأمواج البحرية بخلجان بحرية [2].

ويمتد هذا الساحل على مسافة 1200 كيلومترا فهو يبتدأ عند الحد التونسي نحو 10 كيلومترات شرق مدينة القالة وينتهي عند وادي قيس غرب مدينة جامع الغزوات، ثم إن الساحل الجزائري في مجموعه ساحل صخري جبلي وإذا ما أردنا وصفه بدقة كان لزاما علينا أن نقسمه إلى ثلاثة أقسام :

1- الساحل الشرقي: يمتد من الحد التونسي عند رأس روكس إلى مدينة بجاية وهو ساحل قليل الصخور كثير السهول فيه تعاريج كثيرة وخلجان واسعة عميقة كخليج عنابة وخليج سكيكدة وخليج بجاية وغيرها، وبهذا

---

[1] سهام حداد، سلسلة موانئ الشرق الجزائري القديمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص2.

[2] عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر: طبيعية، بشرية، اقتصادية، الطبعة الثانية، 1968، ص35.

القسم نجد من المراسي التي هي أيضا من أجمل المدن القالة وعنابة وسكيكدة وجيجل، كما نجد به الرؤوس الممتدة في البحر كرأس العسة ورأس الحديد.[1]

2- الساحل الأوسط : يمتد من مدينة بجاية العاصمة التاريخية الشهيرة إلى مدينة دلس وهو دون الساحل الشرقي جمالا وغنى وليس به تعاريج أو خلجان أو نتوء ولم تستقر به مدينة من المدن الكبرى.

3- الساحل الغربي: يبتدأ عن مدينة دلس ويستمر حتى الحد المغربي في انحدار متواصل على مسافة 600 كيلومتر، وفي هذا القسم من الساحل البحري بعض الخلجان الواسعة، التي تأوي أكبر وأشهر المدن والمراسي الجزائرية كخليج الجزائر وخليج أرزيو وخليج وهران، لكن هذا القسم من الساحل ليس كثير الرؤوس، أما المراسي التي بهذا القسم من الساحل فكلها مراسي صناعية تحتمي وراء سدود وجدران ضخمة كالجزائر وشرشال وغيرها.[2]

ونجد أن الخلجان تكون مفتوحة أمام الرياح الغربية وتيار البحر الأبيض المتوسط القادم من جبل طارق، الذي يحمل بين طياته رواسب يلقي بها على الحافات الشرقية أو الجنوبية للخلجان، ولذلك نلاحظ أن الموانئ الجزائرية تقوم على الحافات الغربية للخلجان حتى تكون بعيدة عن رواسب التيار البحري.[3]

خريطة مدن الساحل الجزائري

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص08.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص09،10.

[3] عبد القادر حليمي، مرجع سابق، ص35.

ثانيا: إقليم التل

التل الجزائري هو سلسلة الأطلس التي تشرف على البحر من وراء الساحل الجزائري، وتنحدر أحيانا حتى مياه البحر المتوسط، وهو موطن الأشجار المثمرة بسائر أنواعها وهو أكثر جهات القطر الجزائري عمرانا.

والتل كالجبال الجزائرية كلها يتفرع عن جبال الأطلس الكبرى في بلاد المغرب الأقصى، ثم تسير مخترقة كامل بلاد القطر الجزائري لكي ينتهي بالقطر التونسي المحروس، فالتل الجزائري يبتدأ عند الحدود المغربية في عرض 110 كلم ثم ينتهي عند الحد التونسي في عرض 250 كلم وهو إقليم يكاد يكون كله مغطى بالجبال وفيما بين تلك الجبال نجد وهادا كثيرة تتجه من الشمال إلى الجنوب وتجد منخفضات الأودية وتتخلل كل ذلك سهول فسيحة. يبتدأ إقليم التل على ساحل البحر المتوسط من شرقه إلى غربه وينتهي عند خط يمر بالمدن التالية من الشرق إلى الغرب: تبسة، عين البيضاء، باتنة، برج بوعريريج، سور الغزلان، بوغار، ثنية الحد، تيارت، فرنده، سعيدة، الضاية، سبدو.[1]

ويمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الإلتوائية حديثة التكوين بإتجاه جنوب شرق وشمال شرق، وتحصر بينها جيوب سهلية ساحلية أشهرها سهول وهران ومتيجة وعنابة، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبيا في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال أشهرها سهول تلمسان وسيدي بلعباس وسارسو وقسنطينة، وتمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان إلى حدود المغرب من جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقا، والأطلس التلي أكثر ارتفاعا واتساعا في الشرق منه في الغرب وأعلى ارتفاع له في جبال جرجرة عند قمة لالة خديجة 2308م^2.[2]

ومنه فإن إقليم الأطلس التلي ينقسم إلى سهول وسلاسل جبلية ممتدة من الغرب إلى الشرق وموازية للساحل:

1: السهول: فمنها الساحلية المنخفضة والداخلية المرتفعة، وهي سهول متقطعة محصورة بين الجبال ترجع تكويناتها إلى الزمن الرابع، رمت بها مياه السيول التي اغتصبتها من المرتفعات المجاورة في أحواض منخفضة هي أجزاء من البحار الجيولوجية القديمة، معنى هذا أن السهول الجزائرية كانت تمثل قديما مناطق مقعرة والجبال مناطق محدبة.[3]

---

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص12.
[2] محمد الهادي لعروق، المرجع سابق، ص13.
[3] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص37.

2: السلاسل الجبلية التلية: فهي تمتد من الغرب إلى الشرق كما أسبقنا الذكر، ويمكن تقسيمها إلى كتل جبلية غربية وكتل جبلية شرقية تفصل بينها جبال مليانة وزكار وهذا التقسيم على أساس النضج والتطور والإتساع، ذلك أن كتل الأطلس التلي الشرقي أكثر اتساعا من كتل الأطلس التلي الغربي يظهر هذا التقسيم على أساس النضج والتطور وكذلك الاتساع الجغرافي، ذلك أن كتلة الأطلس التلي الشرقي تعد أكثر اتساعا من كتلة الأطلس التلي الغربي، ثم قمم الكتل الجبلية الشرقية أخذت تتسطح مما يجعل الأودية بها تسير في شكل عرضاني، إضافة إلى ذلك فإن الأحواض الداخلية بالكتل الجبلية الشرقية منشرحة للغاية كما هو الحال في حوض قالمة.[1]

كل هذه المظاهر الطبيعية السالفة الذكر، تعتبر دليلا واضحا على أن التطور التضاريسي كان أكثر تقدما في الجهات الشرقية منه في الجهات الغربية، التي ما تزال تظهر بها القمم الجبلية الحادة والأحواض المعلقة التي لم تكتمل بعد ولم تملأ بالرواسب.[2]

ثالثا: إقليم النجود والهضاب المرتفعة

نقصد به المنطقة الممتدة من جبال التندارة غربا إلى منخفض الحضنة شرقا حيث يتسع الأطلس التلي ويمتد إلى الجنوب ليلتقي مع الأطلس الصحراوي، وتمتد أراضي النجود في شكل طولي بين السلسلتين الأطلسيتين الشمالية والجنوبية وهي أقل ارتفاعا منهما، تسير من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي على طول 700كلم متبعة في ذلك الاتجاه العام لسلسلة جبال الأطلس الصحراوي، حيث يمثل الأطلس التلي جدارها الشمالي والأطلس الصحراوي جدارها الجنوبي وهي بذلك منطقة ذات صرف داخلي، أوديتها تصب في الشطوط، ما عدا الوادي الطويل. وهي أقدم في تكوينها من الجبال المجاورة لها حيث أن أساسها يرجع إلى الزمن الأول وتكسوها طبقة حديثة من رواسب الزمن الثاني والثالث.[3]

ويتراوح علوها بين 900 و1000م وبها العديد من المنخفضات أهمها: سطيف وعين البيضاء وتبسة والأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السبخات والشطوط وأهمها الشط الشرقي وشط الحضنة.

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص40.

[2] Bertrandy (F.), L'Algérie au temps des royaumes numides, V^{e} av. J-C,1^{e} siècle ap. J-C, musée des partementals des antiquités, éd. Somogy, Paris, 2003,p.16.

[3] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص43.

ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية كما تلتقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس في شكل عقدة جبلية متميزة.[1]

ولقد امتازت هذه النجود بقفارها وخلوها تقريبا من السكان ذلك أن أرضها الصخرية التي لا تعلوها إلا طبقة رقيقة من الرمال لا تسمح بحياة جماعات بشرية فيها بصفة مستمرة، فلا تجد بعض المدن والقرى والمراكز إلا بعد اجتياز المسافات الشاسعة الطويلة، ويقول الباحثون في علم الجيولوجيا أو طبقات الأرض أنه توجد تحت هذه الهضاب كميات هائلة من الماء تسربت إليها من الشطوط واستقرت تحت الأرض بل قد باشروا فعلا حفر نوع من الآبار الارتوازية الفوارة وتحصلوا على نتائج ذات أهمية لكن النظام الاستعماري المخيم على القطر الجزائري قد حال حتى يومنا هذا دون صرف المبالغ اللازمة التي تعيد الحياة لهذه الأرض البور.

وأهم ما يخترق إقليم النجود هو نهر الشلف حيث أنه ينبع من جبال الجنوب ثم ينصب في البحر المتوسط بعد أن يخترق إقليمي النجود والتل ونجد بعد ذلك من الأودية وادي الجلفة وبريكة والقصب وشلال والشعير وغيرها.[2]

وتتميز النجود بأنها ذات طبيعة هضبية بلإضافة لاتساع المساحة وسهولة التضاريس، كما تتميز مناخيا بضعف التساقط حيث يسودها المناخ القاري الذي يتميز بشتاء بار قليل التساقط وصيف حار،[3] أما النواحي المنخفضة من جهة الحضنة فطقسها شديد الحرارة في فصل الصيف إلا أن شتاءها لين لطيف.[4]

---

[1] محمد الهادي لعروق، المرجع سابق، ص13.

[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص32.

[3] طيبي براهيم الخليل، الهجرة الداخلية وآليات تحقيق التنمية في إقليم الهضاب العليا وسط، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، 2021، ص 70.

[4] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص32.

خريطة تضاريس الشمال الجزائري

رابعا: الأطلس الصحراوي وإقليم الصحراء

1: الأطلس الصحراوي

تمتد جبال الأطلس الصحراوي على طول 700 كلم من فجيج غربا إلى إقليم الزاب شرقا، وتعود في التوائها إلى أواخر الزمن الثاني وأوائل الزمن الثالث، واتجاه سلسلة الأطلس الصحراوي من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي فاصلة بين أراضي النجود في الشمال والكتلة الصحراوية القديمة في الجنوب، وهي حاجز للرمال الصحراوية ولولاها لاكتسحت الرمال مناطق النجود، وربما وصلت إلى ساحل البحر كما هو الحال في الصحراء الليبية. والأطلس الصحراوي في جملته أعلى من الأطلس التلي رغم قدمه في تاريخ تكوينه، وهذا يعود إلى أن الأمطار في الإقليم التلي أكثر منها في الإقليم الجنوبي. وتتخلل جبال الأطلس الصحراوي ممرات ودروب تتبعها الأودية المنحدرة نحو الصحراء، وقد كانت هذه الدروب ومازالت تمثل ممرات طبيعية للقوافل التجارية القادمة من الصحراء إلى إقليم التل أو العكس.[1]

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص45.

والأطلس الصحراوي في جملته أعلى من الأطلس التلي، رغم قدمه في تاريخ تكوينه وهذا يعود إلى أن الأمطار في الإقليم التلي أكثر منها في الإقليم الجنوبي وبالتالي فإن عملية النحت المائي والترسيب ونقل المواد المتفتتة أنشط في إقليم الأطلس التلي منها في إقليم الأطلس الصحراوي الذي كثيرا ما نجد عند سفوح جباله المفتتات الصخرية المتراكمة التي تنتظر سيلا جارفا أو أمطارا كافية لنقلها.[1]

2: إقليم الصحراء

تنطبق حدود صحراء الجزائر مع الحدود السياسية للدولة مع كل من تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، والمغرب أما حدها الشمالي فهو طبيعي ويتمثل في سلسلة الأطلس الصحراوي، وتتربع على مساحة قدرها 1987600كلم^2 وبذلك فهي تغطي مساحة نسبتها 90% تقريبا من المساحة الكلية للجزائر. تبدو المعالم المكونة لسطح الصحراء الجزائرية بسيطة غير معقدة إذا ما قورنت بالمنطقة التلية (الشمالية) فهي تكاد تخلو من الجبال (ما عدا جبال الهقار وأوغرطة) والمرتفعات المعقدة والالتواءات الحديثة.[2]

والصحراء إقليم منخفض، لأنه عبارة عن حوض واسع، تتخلله منخفضات بنائية، أهمها :منخفض شمال شرق الصحراء، وتحيط به كتل جبلية كبيرة، وهي جبال الأطلس الصحراوي شمالا، وكتلة الهقار جنوبا، ويمتاز بسماكة تشكيلاته الصخرية، وبسيطرة الأراضي المنخفضة التي تغطي القاعدة القديمة بتشكيلاتها الصخرية والجيرية والقارية، والكثبان الرملية. ثم المنخفض الصحراوي الغربي الذي تغطيه التوضعات القارية الرباعية، وتفصل بين المنخفضين سلسلة من الصدوع[3].

كما نجد بالصحراء السهول التحاتية الواسعة والأحواض المغلقة والجبال بحافاتها الشديدة الانحدار والعروق الرملية المتنقلة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الصحراء إلى أربع مناطق متباينة هي:

أ- منخفض في الركن الشمالي الشرقي: تظهر به بعض الشطوط مثل شط ملغيغ الذي يقع دون مستوى سطح البحر بحوالي 31م، وبذلك فهو أخفض مكان بالجزائر كلها، يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب 700كلم،

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص46.

[2] محمد رشدي جراية، الصحراء الجزائرية: دراسة في الجغرافيا، مجلة البحوث والدراسات، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، العدد 24، 2017، ص343.

[3] أحسن دواس، صورة المجتمع الصحراوي الجزائري في القرن التاسع عشر من خلال كتابات الرحالة الفرنسيين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأدب المقارن، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 11.

أما عرضها تقريبا فهو نصف طولها، ارتفاعها عموما منخفض جدا مما يساعد على انتشار الواحات حيث تتوفر المياه الباطنية.[1]

ب- منطقة الهضاب الصخرية على الأطراف الشمالية وفي الوسط والغرب: تشكل وحدة واحدة تمتد من هضبة ميزاب شرقا إلى حمادة غير عند الحدود المغربية غربا، ومن سفوح الأطلس الصحراوي الغربي شمالا إلى غاية دائرة عرض 26^{o} شمالا، وهي منطقة مرتفعة لا يقل الارتفاع فيها عن 600-700م، بينما تنحدر الوديان فيها من الغرب إلى الشرق وأهم مناطق هذا الإقليم هي سلاسل أوغرطة والساورة، العرق الغربي الكبير، هضبة ميزاب، حمادة غير، هضبة تادمايت.

ج- سهول تحاتية تغطيها الرمال: وهي التي تحتل أكبر مساحة في الصحراء.

د- مرتفعات الجنوب الشرقي الجبلية (الهقار- الطاسيلي): تعتبر كتلة الهقار المحاطة بهضبة الطاسيلي مركز وسط الصحراء الكبرى، تبلغ مساحتها 300000 كلم^2، ومتوسط ارتفاعها 1000م، ويحف منطقة الهقار من الشمال والشرق والجنوب انجرافات متمثلة في حواف النطاق الطاسيلي القديم.[2]

ونجد بالصحراء ثلاثة مظاهر تضاريسية متباينة هي الحمادة والرق والعرق، فالحمادة هضبة صخرية تغطيها صخور جيرية ممتدة في شكل صفائح طباقية، أما الرق فهو سهل صخري أو حوض منخفض ملأته السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، وأخيرا العرق وهو يختلف عن الحمادة والرق في أنه سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية تشبه أمواج البحر جاءت بها الرياح من الحمادة أو الرق وبهذا تكون رواسب العرق هوائية والرق فيضية.[3] ويتميز مناخ الصحراء بالإختلاف والتباين بين الليل والنهار وهو حار جاف، حيث تبلغ الحرارة في النهار أثناء المصيف 50 درجة، بل تصعد درجات المقياس داخل العروق الكبرى إلى 70 درجة، أما الليالي فتختلف عن ذلك اختلافا عظيما فينزل المقياس إلى درجات منحطة وينحدر إلى 6 تحت الصفر في ليالي الشتاء.[4]

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص48.

[2] محمد رشدي جراية، المرجع السابق، ص345.

[3] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص50.

[4] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص41.

بناءا على ما سبق وبعد تحديدنا للموقع الجغرافي للجزائر ومختلف أقاليمه، يمكن القول بأن للجزائر أهمية إقليمية حيث تتوسط المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، وجسرا طبيعيا إلى العالم العربي والإسلامي، وبذلك تحتل موقعا استراتيجيا هاما في المنطقة، من جهة أخرى فهي تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط مما جعلها محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الأوربية.

المبحث الثاني: المناخ، الحرارة، التساقط والضغط الجوي (وتوزيعها الجغرافي):

تتميز الجزائر بتنوع تضاريسها وتعددها (من سواحل، جبال، أودية، أنهار وهضاب...إلخ)، وذلك راجع لمساحتها الشاسعة حيث تعتبر في وقتنا الحاضر أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، وتقسم الجزائر إلى قسمين متمايزين ومختلفين من حيث الملامح التضاريسية والمناخ هما: قسم شمالي يغلب عليه الطابع الجبلي ويحتوي على سلسلتين جبليتين متوازيتين ومختلفتين مناخيا هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وقسم جنوبي وهو عبارة عن منطقة صحراوية تمتاز بتضاريسها الهادئة ومناخها الجاف. وسندرس مناخ كل منطقة من حرارة وتساقط (المطلب الأول) ورياح وضغط جوي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الحرارة والتساقط

لدراسة مناخ الجزائر نقسم البلاد إلى منطقتين: منطقة الإقليم الشمالي ومنطقة الإقليم الجنوبي، جاعلين سلسلة الأطلس الصحراوي الحد الفاصل بين المنطقتين ذلك أن مناخ الصحراء يختلف تماما عن مناخ الإقليم الشمالي، فالصحراء إقليم العزلة والطرد البشري بسبب الجفاف الطويل والفقر النباتي على عكس الإقليم الشمالي.[1]

أولا: الحرارة

إن الأراضي المحاذية للساحل بها مناخ سار جدا وعلى نحو رائع فالهواء نقي وصاف، والأرض مغطاة دائما بالخضرة والحرارة الشديدة غير معروفة، وكلما تقدمنا نحو الداخل فإن الأرض تصبح جافة وقاحلة، وفي الحقيقة فإن جزءا بعتبرا من ظهر البلاد يعد صحراء.[2]

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص63.

[2] Mathew Carey، مختصر في تاريخ الجزائر، ترجمة: علي تابليت، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2014، ص10.

حيث تعد المناطق الساحلية القريبة من البحر ألطف طقسا وأعدل مناخا من المناطق الداخلية، ويظهر هذا إذا درسنا الحرارة في الأماكن المختلفة من الإقليم الشمالي فالفوارق اليومية والشهرية والسنوية للحرارة تزداد كلما ابتعدنا عن الساحل وكذا المتوسطات الحرارية، ففي شهر يناير – وهو أبرد الشهور بالجزائر– تبلغ الفوارق الحرارية اليومية 7° على الساحل و 12° في الداخل، وفي شهر أغسطس وهو أدفأ الشهور تبلغ الفوارق الحرارية اليومية 9°على الساحل و20° في الداخل. وإذا راجعنا جداول المتوسطات الحرارية الشهرية، نجد أن المتوسط الحراري لشهر يناير 5، 15° في وهران و2، 12° في الجزائر، و4° في أراضي النجود أي في الداخل، ومن هذه الإحصائيات يتبين لنا أن المتوسط الحراري لأبرد الشهور يقل كلما توغلنا في الداخل. وكذلك نلاحظ أن المتوسط الحراري لأبرد الشهور يزداد كلما تقدمنا من الغرب إلى الشرق.[1]

وقد ترتب عن وجود الساحل الجزائري في المنطقة المعتدلة بين خطي عرض 18 °و 38° شمالا، وبين خطي طول 9°غربا و 12°شرقا، أن كان مناخه عموما معتدلا.[2]ومن جهة أخرى، فإن موقع الساحل الجزائري على الشاطئ الغربي للبحر المتوسط جعل مناخه يخضع للمناخ المتوسطي، الذي تكاد تنعدم فيه الفوارق الفصلية،[3] وتنقسم السنة فيه إلى فصلين رئيسيين: الأول ممطر دافئ وطويل وهو فصل الشتاء، أما الثاني فهو جاف حار وقصير وهو فصل الصيف، والمدى الحراري فيها ضئيل عموما.[4]

وبصفة عامة، فإن مناخ الساحل الجزائري لم يلحقه أي تغيير، بل بقي على ما كان عليه دون أي تغيير يذكر.[5]

أما السهول الداخلية فهي أكثر حرارة وأكثر جفافا، فدرجة الحرارة تبلغ سهول الشلف مثلا 50 درجة أما الجبال المرتفعة التي تتصل بالكثير من الأمطار والثلوج وتتصل كذلك عن بعد برياح البحر فهوائها صاف، جاف ومناخها معتدل،[6] أما البلاد الجبلية والمرتفعة القريبة من إقليم النجود فهي متأثرة بطقس هذا الإقليم، فالماء يتجمد مثلا في مدينة قسنطينة أياما كل سنة، وفي مدينة سطيف ينحط المقياس تحت الصفر زمن الشتاء بينما ترتفع الثلوج المتراكمة أكثر من متر فوق أديم الأرض.[7]

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص68.

[2] محمد جدار ، أطلس الوطن العربي، قصر الكتاب، الجزائر، دون تاريخ، ص35.

[3] Lieussou (M.A.), Etudes sur les ports d'Algérie, éd. Paul Dubont, Paris, 1850, p81.

[4] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص12.

[5] Gsell (S), H.A.A.N, T1,Paris,1913, P161.

[6] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص26.

[7] المرجع نفسه، ص27.

ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، فالجو جاف، والحرارة عالية، والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفا، والحرارة أكثر اعتدالا .يتغير هذا المناخ تدريجيا، ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مناخية فريدة، حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات، وقممها تغطيها الثلوج، بسبب وصول التأثيرات البحرية الرطبة الباردة، والسفوح الجنوبية المواجهة للصحراء التي تتأثر بالمناخ الصحراوي القاحل، وهكذا تتعايش غابات الصنوبر والسدر، مع واحات النخيل على بعد 30 كلم[1].

ويتصف المناخ الصحراوي بأنه قاري قاس في فصل الصيف، لأن درجة الحرارة قد تصل إلى أكثر من 21°درجة في الظل، أما في فصل الشتاء فإن درجة الحرارة تنخفض بشكل كبير ويمكن أن تصل إلى درجة الصفر، وهذا ما يجعل المدى الحراري السنوي بالصحراء كبير جدا[2].

خريطة توزيع المناخ في الجزائر

[1] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص18.
[2] المرجع نفسه.

ثانيا: التساقط

يشير خبراء المناخ إلى أن تساقط الأمطار في الجزائر عرف انخفاضا تدريجيا منذ سنة 1975 مع زيادة في وتيرة الجفاف والفيضانات، بالإضافة إلى تناقص عدد الأيام الممطرة وتقل نسبة الأمطار التي غالبا ما تكون عاصفة في الخريف والربيع والشتاء مسببة فيضانات كارثية (MATE,2010 pp 28–29) .وقد عرف تساقط الأمطار تذبذبا ملحوظا سنة إلى أخرى خلال الفترة 1980–2020 بحيث عرفت هذه الأخيرة اختلال في معدلات التساقط على طول السنة نتيجة للتغيرات في المناخ.[1]

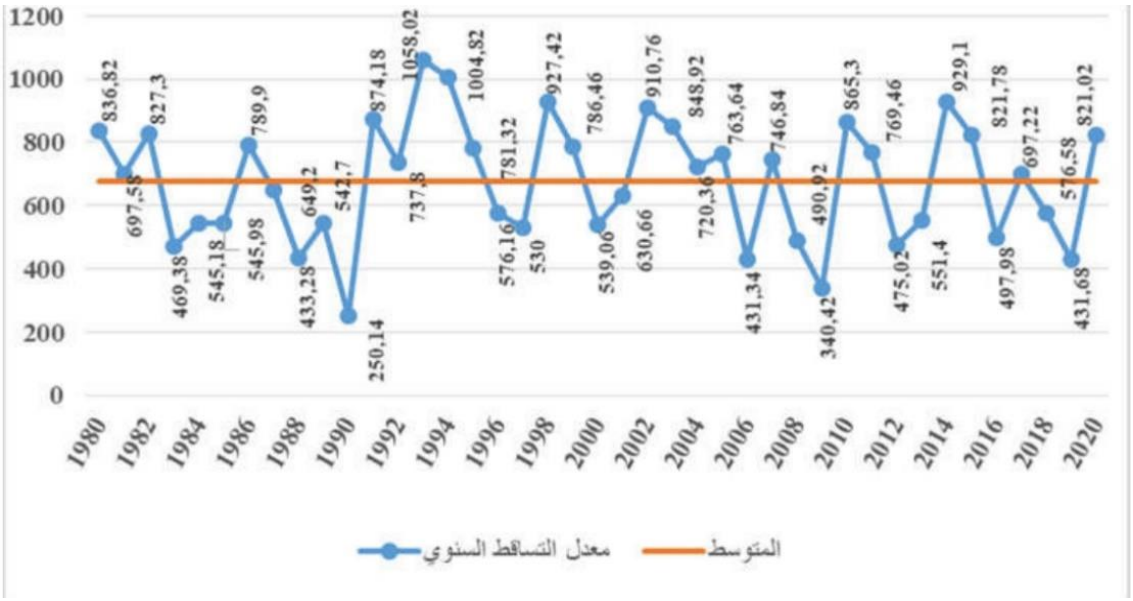

تطور المعدل السنوي لتساقط الأمطار في الجزائر خلال الفترة 1980–2020

ويتساقط معظم المطر ببلاد المغرب في أشهر ديسمبر، جانفي، فيفري ويتراوح معدل الأيام الممطرة بين 60 إلى 70 يوما وبين 100 إلى 120 يوما في أكثر القطاعات مطرا ، ولا يكاد يبلغ 30 يوما في المناطق الداخلية القريبة من الصحراء، وهو ضعيف على العموم، وينحصر متوسط التساقطات في أكبر قسم من بلاد المغرب بين 200 إلى600م سنويا، باستثناء بعض المناطق التي تكون فيها كميات الأمطار كبيرة جدا، ويقل كلما

[1] بوعراب رابح، أثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980–2020، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 15، 2022، ص13.

توجهنا من الغرب إلى الشرق، حيث تتجاوز كمية الأمطار 2100 ملم سنويا في جبال الريف والأراضي المرتفعة للأطلس الغربي.[1]

و بالجزائر أربعة مناطق مطرية متباينة هي من الشمال إلى الجنوب كما يلي:

1- المنطقة الساحلية الممتدة من دلس غربا حتى الحدود الجزائرية التونسية شرقا: وتتلقى كمية مطرية أكثر من 800 ملم سنويا، وتمتد هذه المنطقة حتى مدينة بنزرت ويحدها جنوبا جبال الأطلس البليدة والجرجرة والبابور وهضاب نوميديا، وأعلى رقم سجلته مراصد هذا الإقليم هو 1797ملم الذي سجله مرصد الأمطار بمدينة القل وقد سجل مرصد بني راتن 1573ملم، ومرصد بجاية 1539ملم.

2- منطقة تلية : أمطارها تتراوح بين 400 و 800 ملم سنويا تحتل مساحة أكبر من المنطقة الأولى، تمتد في شكل حزام من الحدود الجزائرية حتى الحدود التونسية. ويمكن اعتبار الخط المار بمدينة مغنية وسبدو وبوغاري وسطيف وعين مليلة حدا جنوبيا للإقليم الذي تزيد أمطاره عن 400 ملم. ويلاحظ أن هذا الخط يسير والسفوح الجنزبية لسلسلة الأطلس التلي، وتظهر في هذا الإقليم بعض الفجوات أمطارها دون 400 ملم في الطرف الشمالي الغربي أي في سهول وهران، والسبب في ذلك يعود إلى أن الرياح الغربية والشمالية الغربية لا تصل إلى إقليم وهران إلا بعد أن تكون قد أفرغت شحنتها المطرية على بلاد إسبانيا. وقد سجل مرصد الغزوات 479 ملم وتنس 501 ملم والأصنام 424 ملم والجزائر 728ملم وقسنطينة 579 ملم وتلمسان الواقعة في مكان مرتفع 766 ملم.[2]

3- منطقة تمتد إلى الجنوب من المنطقة الثانية: تترواح أمطارها بين 300 إلى 500 ملم سنويا فهي غير منتظمة، فالهضاب العليا الشرقية شبه جافة مناخها قاري (50 يوم جليد في السنة و30 يوم سيروكو)، أما الهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الجافة فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاما فلا تزيد عن 400 ملم في السنة.[3]

4- منطقة صحراوية: تقل كمية التساقط بها عن 200 ملم في السنة، ذلك لأن أهم كميات الأمطار تنزل على الهوامش الشمالية للصحراء، وهذا راجع لوقوع الصحراء الجزائرية في المنطقة فوق المدارية أين

---

[1] هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، العدد الثالث، جوان 2021، ص10.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص70.

[3] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص18.

تتراكم الرياح القادمة من خط الإستواء، ويسود في جنوب شرق الصحراء نظام المطر الصيفي حيث تقل الأمطار كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب.[1] بالإضافة إلى هذا التذبذب فإننا نجد في بعض الأحيان أن نزول المطر يكون في هيئة زوابع قوية وعنيفة تملأ في ساعات قليلة مجاري الأودية الجافة أو مايعرف بالأودية الكاذبة، حيث أن التساقط بالصحراء الجزائرية يمكن أن ينعدم في بعض المواسم لسنوات طويلة، فظاهرة الجفاف تعود إلى الارتفاع في درجات الحرارة.[2]

ومنه نستنتج بأن:

- الأمطار تقل كلما تقدمنا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب والسبب في ذلك أن التيارات الهوائية التي تسبب نزول الأمطار هي رياح غربية أو شمالية غربية في أكثرها تصطدم عند هبوبها على شمال إفريقيا أولا بسلسلة الأطلس التلي المرتفعة وبالتالي تقل درجة حرارتها وقدرتها على حمل بخار الماء حينئذ يحدث التكاثف وتسقط الأمطار بكثرة على الجبال الساحلية، وإذا خرجت الرياح الممطرة من الحاجز الجبلي الساحلي ووصلت إلى النجود تكون قد أفرغت شحنتها وليس بها إلا قدر ضئيل من بخار الماء.
- المناطق المرتفعة المجابهة للرياح أكثر مطرا من المناطق الواقعة في ظل الرياح، ولهذ كانت الغابات تظهر في الغالب على السفوح الشمالية الغربية أو الشمالية للجبال، لأن الرياح الممطرة إذا اجتازت منطقة جبلية تفرغ أغلب شحنتها المائية على السفوح المجابهة لها أي السفوح التي تجبرها على الصعود.[3]
- الأمطار تقل من شهر لآخر ومن سنة لأخرى ويتبين هذا إذا رجعنا إلى جدول الإحصائيات الميترولوجية الذي نجد فيه أن المتوسط السنوي للأمطار في الجزائر الشمالية سنة 1913 كان أقل من 500 ملم وفي الجلفة أقل من 100 ملم وفي بعض السنين يزيد عن 1000ملم في مدينة الجزائر وعن 750 ملم في مدينة الجلفة، وهذا التذبذب له خطره البالغ على الزراعة التي تقوم على الأمطار فقط مثل الحبوب التي تحتاج إلى كمية معينة تزيد عن 350ملم سنويا من الأمطار تنزل في فصل معين وهو موسم الإنبات فإذا نزلت الأمطار بكميات كبيرة أو قلت عن حاجة الزراعة أو نزلت في فصل الأزهار أو الحصاد أدت إلى الإضرار بالزراعة وفساد المحصول.

---

[1] محمد الهادي لعروق، المرجع نفسه.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص41.

[3] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 72.

وبالمقارنة بين المنطقة الساحلية والداخلية نجد الذبذبات السنوية للأمطار تزداد كلما انتقلنا من الساحل إلى الجنوب وبذلك تكون الزراعة في الجنوب الجزائري أكثر تعرضا لخطر الجفاف منها في الشمال.[1]

المطلب الثاني: الرياح والضغط الجوي

ترتبط سرعة الرياح بالضغط الجوي إذ ينشأ عن التغير في الضغط هبوب الرياح، فعندما يتدفق الهواء من الأماكن ذات الضغط المرتفع إلى الأماكن ذات الضغط المنخفض في حيز مسافة صغيرة ينتج عن ذلك رياح قوية ولدراسة هذه الظاهرة بالتفصيل سنقسم هذا المطلب إلى قسمين: الأول سنتناول فيه الرياح والضغط الجوي في الإقليم الشمالي، أما القسم الثاني فنخصصه للإقليم الجنوبي.

أولا: الإقليم الشمالي

الضغط الجوي هو مفتاح الرياح به يعرف إتجاهها وشدتها، والقاعدة في الرياح أنها تنتقل من منطقة الضغط المرتفع إلى منطقة الضغط المنخفض مثلهما في ذلك المياه التي تنحدر من الأماكن المرتفعة نحو الأماكن المنخفضة. وإذا بحثنا عن مناطق الضغط المرتفع التي تغذي رياح الجزائر نجدها في منطقة الضغط المرتفع فوق مداري السرطان التي تظهر بين درجتي 40^{o} و30^{o} تقريبا من درجات العرض شمال خط الاستواء. وهذه المنطقة ممتدة في شكل حزام متقطع يحيط بالكرة الأرضية منه منطقة الضغط المرتفع الآزوري التي توجد بإقليم جزر الآزور بالمحيط الأطلسي الشمالي وهي المتحكمة في مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط وغرب أوربا، والسبب في وجود منطقة الضغط المرتفع الآزوري هي الرياح الهابطة، وإذا عرفنا منطقة الضغط الآزوري المرتفع وسبب وجودها يسهل علينا معرفة الرياح وبالتالي سقوط الأمطار في الجزائر، ففي فصل الشتاء يكون إقليم شمال الجزائر أبرد من البحر الأبيض المتوسط الذي يمثل حينئذ منطقة ضغط منخفض بالنسبة لليابس المجاور لها، أما في فصل الصيف فتنعكس الحالة ويصبح البحر الأبيض المتوسط أبرد من اليابس وأكثر ضغطا من المناطق المجاورة له والسبب في ذلك هو أن المياه أقل استجابة للتقلبات الحرارية من اليابس.[2]

وبما أن اختلاف الضغط هو الذي يسبب الرياح، والبحر الأبيض المتوسط يشمل منطقة ضغط منخفض في فصل الشتاء تجلب إليها الرياح من منطقة الضغط المرتفع الأزوري، فإن إتجاه الرياح في فصل الشتاء يكون جنوب غربية وغربية في الشمال الغربي الجزائري، وشمالية شرقية في الشمال الشرقي الجزائر، وغربية و شمالية

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 42.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص64.

في أراضي النجود، وشمالية على الهوامش الشمالية للصحراء، وهذه التيارات الهوائية مشبعة ببخار الماء الذي امتصته من سطح البحر التي تكون قد مرت بها. أما في فصل الصيف فإن جهة الرياح تنتقل إلى الشمال وكذلك الجبهة القطبية تغير موقعها نحو الشمال نتيجة لحركة الشمس الظاهرية، وينتج عن ذلك أن الانخفاضات الجوية تتبع في سيرها من الغرب إلى الشرق خطأ يقع إلى الشمال من الخط الذي كانت تسلكه في فصل الشتاء.[1]

ثانيا: الإقليم الجنوبي

تسود الرياح الجافة والحارة الصحراء الجزائرية في معظم الأوقات وتكون قوية خاصة خلال فصل الصيف، حيث تتأثر المنطقة بتيارات هوائية متعددة بما في ذلك الرياح القادمة من البحر المتوسط في الشمال والرياح الصحراوية الجافة والحارة القادمة من الصحراء الكبرى، وتعرف الصحراء الجزائرية بوجود رياح صحراوية ساخنة تعرف باسم السيروكو أو الشهيلي تتميز بأنها جافة وحارة وقد تصل درجات الحرارة فيها إلى مستويات مرتفعة جدا ويمكن أن تتسبب السيروكو في رياح وعواصف رملية في المنطقة حيث يمكن للرياح القوية أن تحمل الرمال والتربة الجافة لتشكيل تلال رملية وكثبان صحراوية. ويتأثر الضغط الجوي في الصحراء الجزائرية بتأثيرات مختلفة حيث ترتفع درجة الحرارة في الصحراء وتنخفض الرطوبة النسبية مما يؤدي إلى تشكل مناطق الضغط الجوي المنخفضة وتعرف هذه المناطق أيضا باسم منخفضات الصحراء وتتسبب في حدوث تيارات هوائية صاعدة.[2]

والصحراء بعيدة عن الرياح الشمالية الغربية التي تسبب نزول الأمطار في الجزائر الشمالية، ولا تصلها الرياح الموسمية الرطبة الهابة من خليج غانا إلا نادرا ولذلك كان الجفاف واختفت الحياة النباتية وبالتالي قل النشاط البشري وأصبح يتركز في الواحات التي التي تعتمد فيها الزراعة على المياه الباطنية فقط، وتهب على الصحراء رياح مختلفة في فصول متباينة وهي رياح ساخنة رطبة، ورياح معتدلة رطبة ورياح ساخنة جافة ورياح باردة جافة.[3]

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص65.

[2] صليحة رحلي، إقليم الحضنة الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية، حوليات التاريخ والجغرافيا، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، العدد02، 2018، ص211.

[3] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص74.

حيث تلتقي في إقليم الحضنة عدة أنواع من الرياح كالظهراوي والشرقي والغربي والقبلي والشهيلي التي تهب على هذه المنطقة من جهات مختلفة وتسمى بالاتجاه القادمة منه. وتعتبر الرياح الشمالية الغربية (الظهراوي) رياحا باردة وممطرة، في أن حين الرياح الشمالية الشرقية التي تعرف بالبحري فهي رياح ممطرة ومثلجة، خاصة على المرتفعات الشمالية، وأما في الشتاء فإنها تهب من جهة البحر، وهناك رياح أخرى من الجهة الشرقية (الشرقي)، وهي جافة في فصل الصيف وباردة شتاء، وذلك عندما يكون جبل الأوراس مغطى بالثلوج، أما الرياح الجنوبية (السيروكو) فهي رياح جافة تنتج عنها في بعض الأحيان زوابع رملية خاصة في فصل الصيف تسمى القبلي أو الشهيلي، وهي تهب من الجهة الجنوبية الشرقية والغربي عندما تهب من الجهة الجنوبية الغربية، وهي تتميز بالجفاف، ونادرا ما تأتي بالأمطار.[1]

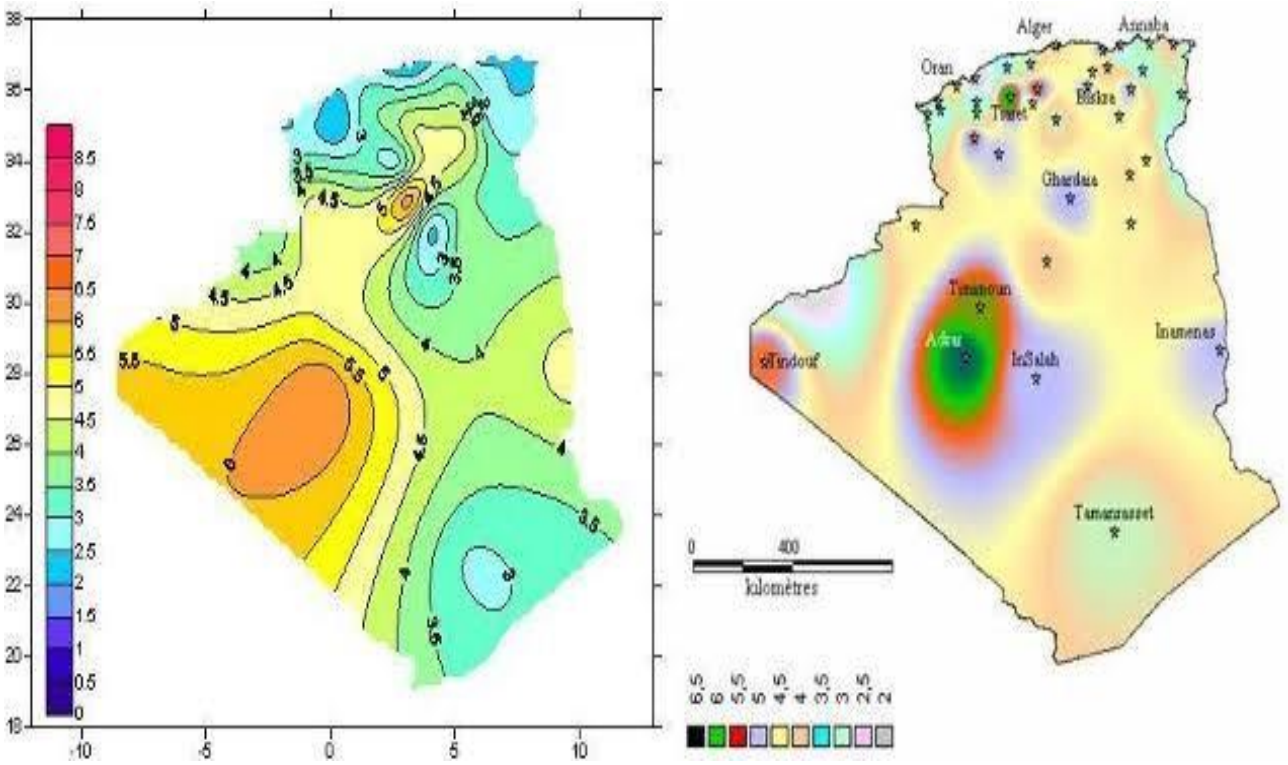

خريطة حقول الرياح في الجزائر

[1] صليحة رحلي، مرجع سابق، ص 213.

المبحث الثالث: المجاري المائية

وتتحكم فيها أربعة عوامل أساسية هي المناخ، التضاريس، التربة والنباتات وعلى ضوء هذه العوامل تتميز المجاري المائية الجزائرية بالذبذبة لما تصرفه من مياه وهذا يعود إلى فصيلة الأمطار، وأغلب أودية الجزائر تصرف مناطق شديدة الانحدار قريبة من مصباتها ولهذا كانت أقرب إلى السيول منها إلى الأنهار، وتنقسم الأودية في الجزائر حسب الأماكن التي تفرغ فيها شحنتها إلى أودية تصب في البحر المتوسط وأودية تصب في أحواض مغلقة بمنطقة النجود وأودية تصب في الصحراء.

المطلب الأول: الأودية في الشمال

تتكون هذه الأودية من تجمع مياه الجبال ثم هي تجرف معها أثناء مسيرها السريع نحو البحر كمية عظيمة مما تصادفه في طريقها من حجارة وطين وأشجار وحيوان، لكن أمواج البحر تصد غالبا تلك الكمية الهائلة من الماء الدافق المثقل بالحجارة عن الانصباب بسهولة في البحر، فيكون ذلك سببا في حدوث فيضان الأودية الذي يقع باستمرار في مختلف الجهات، فيغمر الماء الأرض حوالي الوادي ويتلف المزارع والماشية ويقتلع الجسور أحيانا، ثم يتم تسرب الماء إلى البحر بعد أيام قليلة وينتهي كل شيء.[1]

فالأودية التي تصب في البحر الأبيض المتوسط هي الأودية الشمالية أو التلية وتتميز بما يلي:

أ- متجهة من الجنوب إلى الشمال في أغلب قطاعاتها.

ب- تأخذ منابعها من سلسلة الأطلس التلي، ما عدا وادي الشلف.

ج- مناطق صرفها أوفر مطرا وأغنى نباتا.

د- يأخذ الوادي أسماء مختلفة باختلاف المناطق التي يمر بها.[2]

وتتميز الأودية في بلاد المغرب الأقصى بقصرها، فهي تدرك البحر وتضمحل في الأحواض المغلقة بسرعة والكثير منها أودية صغيرة لا يجري فيها الماء إلا عند هطول الأمطار، وبعضها يأتيها الماء من العيون أو من قمم الجبال بينما الوديان التي يناهز طولها أو يفوق 500كلم نادرة، وهي تقع جميعها في المغرب الأقصى باستثناء وادي شلف الذي ينبع من المغرب الأوسط من سلسلة الأطلس الصحراوي بالقرب من آفلو حيث يسمى

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص19.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص56.

هناك الوادي الطويل وهو يتجه من الجنوب إلى الشمال ويقارب طوله 800 كيلومتر، وعند اصطدامه بجبل زكار يحول اتجاهه من الشرق إلى الغرب فاصلا بذلك بين جبال الونشريس في الجنوب وجبل الظهرة في الشمال وهو يصب في البحر الأبيض المتوسط شرقي مدينة مستغانم.[1] ويسمى هذا الوادي بالطويل عند مروره بالنجود، ويسمى بوادي الملاح عند انحداره من جبال عمور ووادي السيق الذي يسمى مجراه الأعلى بوادي مكارة، ووادي يسر الذي يسمى مجراه الأعلى بوادي الملاح.[2]

ويعتبر نهر الملوية الذي يصب بين الحدود الجزائرية ومدينة مليلية الوحيد من أنهار المغرب الأقصى الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط، حيث تصب باقي أنهاره في المحيط الأطلسي، مثل نهر سيبو ونهر أم ربيع ونهر أبي الرقراق ونهر سوس.[3]

وأهم الأودية التلية من الغرب إلى الشرق ما يلي :

1 –وادي الصومام: يسمى بوادي الساحل، وفي جهاته العليا يرفده وادي بوسلام الذي يلتقي به بالقرب من مدينة أقبو، وينبع وادي الساحل من جبال البيبان ويشتد انحداره من منبعه إلى مدينة البويرة حتى يبلغ مصبه في خليج بجاية، والسهل الذي يجرى فيه وادي الصومام ضيق للغاية، يبلغ طول الوادي 210 كلم.[4]

2 –الوادي الكبير: ويسمى بوادي الريمال، وقديما كان يطلق عليه اسم وادي لمساغة، بحيث يبلغ طوله حوالي 250كلم، ويأخذ منابعه من جبال فرجيوة بالقرب من جميلة، ويصرف نحو السفوح الجنوبية لجبال البابور، ثم يتجه من الغرب إلى الشرق إلى أن يصل إلى إقليم قسنطينة، ثم يحول اتجاهه من الجنوب إلى الشمال، فيخترق جبال نوميديا الجيرية حتى يصل إلى الغرب من جزيرة القل ب 45 كلم .

3 –وادي الصفصاف: يبلغ طوله 100كلم، يصب في خليج سكيكدة، بعد أن ينبع من منطقة سمندو.

4 –وادي سيبوس: ويمتد حتى الجبل الأزرق الواقع على ارتفاع 1195م بالقرب من عين البيضاء، ويسمى مجراه الأعلى بوادي الشرق، يرفده من جهاته اليمنى واليسرى عدة روافد من أهمها وادي زناتي الذي ينحدر من جبل أم سطاس بالقرب من عين عبيد الحالية، ويروي وادي السيبوس سهل عنابة وهو لم يأخذ مجراه النهائي

---

[1] هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مرجع سابق، ص5.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص56.

[3] هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مرجع سابق، ص5.

[4] سهام حداد، مرجع سابق، ص10.

في هذا السهل بعد إذ نراه قد هاجر بمسافة سبعة كيلومترات إلى الغرب من مجراه القديم، بدليل الأذرع الميتة أو المجاري المهجورة التي تنتشر بالقرب من مجراه الأدنى الحالي ويبلغ طول وادي السيبوس الحالي 232 كلم.

5 –وادي مجردة: وينحدر من جبال مجردة بالجزائر ليمر بالأرضي التونسية ويصب في خليج قرطاجة بتونس الحالية.

تلك هي أهم أودية الشمال الجزائري، وهي كلها تصب في البحر المتوسط، وقد بنى على أغلبها السدود لخزن المياه وري السهول الفيضية التي تجري بها، وتأسست على الخلجان البحرية التي تصب فيها معظم موانئ ومدن الساحل الجزائري، منذ الفترة الفينيقية البونية وحتى يومنا هذا. [1]

كذلك تزخر الجزائر بأودية النجود وهي أودية الأحواض الداخلية وتتميز بقصرها وشدة ذبذبة جريانها وقلة مياهها عن الأودية السابقة لأنها تصرف مناطق أقل مطرا من مناطق صرف الأودية التلية، وتسير أودية النجود في اتجاهات مختلفة إذ تارة نجدها من الشمال إلى الجنوب وأخرى من الجنوب إلى الشمال وفي بعض الأحيان من الشرق إلى الغرب أو العكس، حاملة بين طياتها في فصل الأمطار رواسب كثيرة، بها نسبة مرتفعة من الأملاح التي انتزعتها من التكوينات الترياسية بالخصوص، ثم تلقي بها في الأحواض المغلقة أي في الشطوط.[2]

وفي فصل الصيف تشتد عملية التبخر في المنطقة وتقل مياه الأحواض التي تتبخر تاركة ورائها رواسب ملحية تزيد من ملوحة مياه الشطوط وأغلب الأودية تجف تماما ولا تبقى بها قطرة ماء في فصل الصيف.

ومن بين الأودية الحوضية تلك التي تنصرف إلى شط الحضنة قادمة من جبال تيطري وأولاد نائل والحضنة، ونذكر منها وادي بوسعادة وحام ومسيلة أو القصب وبومدو وبريكة. وكل هذه الأودية تصب في شط الحضنة الذي يقع على ارتفاع 400 متر فوق مستوى سطح البحر ويغطي مساحة تزيد عن 27 ألف هكتار.

وشط الحضنة أكثر ماء من بقية شطوط النجود لأن الأودية التي تمده بالمياه كثيرة وطويلة نسبيا ومنها ما تجري بها المياه طول السنة. أما بقية الشطوط فأوديتها قصيرة جدا وهي جافة في أغلب أيام السنة، ولهذا كان

---

[1] سهام حداد، المرجع نفسه، ص12.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص60.

الشط الشرقي والغربي يمثلان حلقات منفصلة من السبخ تجف أغلبها في فصل الصيف، وتطهر الرواسب الملحية الطينية إذا اشتدت عملية التبخر.[1]

كذلك أهم ما يخترق هذه الجهة هو نهر الشلف حيث كما رأينا سالفا ينبع من جبال الجنوب ثم يصب في البحر الأبيض المتوسط بعد أن يخترق إقليمي النجود والتل، ونجد بعد ذلك من الأودية وادي الجلفة وهو ينصب في زاغز الغربي وأودية بريكة والقصب وشلال والشعير وهي تنصب في شط الحضنة ثم وادي شمورة، وأخيرا وادي ولمان ووادي قائد السوار وهما ينصبان في بحيرة الطرف.[2] و الجدول التالي يوضح منابع وأطوال أهم أودية الشمال الجزائري:

الواد	المنبع	المصب	الطول (بالكيلومتر)
واد التافنة	ج تلمسان	بني صاف	170
واد الشلف	ج الضاية	مستغانم	700
واد يسّر	ج عمور	دلّس	230
واد الصومام	ج التيطري	بجاية	210
واد الكبير	ج البيبان	جيجل	250
واد سيبوس	ج فرجيوة	عنابة	232
واد سيق	ج الضاية	أرزيو	240

المطلب الثاني: الأودية في الجنوب

بحكم طبيعتها المنخفضة فإن العديد من الأودية تصب في منطقة الصحراء المنخفضة وتأتي من المرتفعات المحيطة بها من جهتي الشمال والغرب،[3] وتجري إلى الجنوب من سلسلة الأطلس الصحراوي، تصب في بعض الأحيان في الشطوط، وتختفي أحيانا وسط الرمال، حيث تتميز بأنها ليس لها جوانب مضبوطة ولا حدود معينة، عديمة الانتظام وفجائية الفيضان وتعتبر كنوع من الأودية المهاجرة، تنقسم الأودية الصحراوية حسب مناطق منابعها إلى أودية السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وأودية الهقار، فالأولى تنحدر من السفوح الجنوبية لسلسلة

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص60.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص34.

[3] قبابلة مبارك، تطور مواد وأساليب البناء في العمارة الصحراوية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار تخصص آثار صحراوية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص44.

الأطلس الصحراوي وتتجه من الشمال إلى الجنوب من أهمها واد جدي، أما القسم الثاني من الأودية فتنحدر من جبال الهقار أهمها وادي تمنراست، واد تافاست.[1]

وتتميز هذه الأودية بما يلي:

- ليس لها جوانب مضبوطة ولا حدود معينة.
- عديمة الانتظام وفجائية الفيضان، خلاف ما يحدث كل سنة في أودية المنطقة التلية والشمالية بصفة عامة، فإن الفيضان لا يحدث إلا بعد عدة سنوات في الأودية الصحراوية.
- أنها من نوع الأودية المهاجرة، ولهذا يمكن أن نطلق عليها برموز الأودية.
- أنها رحمة إلهية لما تخزنه من مياه فيما تحت التربة، ونقمة طبيعية لما تسببه من أضرار إذا فاضت، حيث أنها تأتي على المنازل والخيام وفي بعض الأحيان على القطيع والمزروعات.

وتنقسم الأودية الصحراوية كما أسبقنا الذكر إلى أودية السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وأودية الهقار، فأما الأولى فتنحدر من السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس الصحراوي وتتجه من الشمال إلى الجنوب ما عدا وادي جدي الذي يسير على طول أودية السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي، ومياه أودية السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي تغوص في الرمال الصحراوية لتنبجس مرة أخرى في شكل عيون طبيعية وآبار ارتوازية عليها قامت واحات النخيل في إقليم بني مزاب والهوامش الشمالية الصحراوية.[2]

ومن أهم هذه الأودية وادي الأبيض، وادي الحي، واد عبدي، التي تتجه من الشمال نحو الجنوب والتي أقيمت عليها بعض السدود كفم الغرزة ومنبع الغزلان،[3] وواد جدي الذي يأخذ منابعه بالقرب من مدينة أفلو بجبال عمور، وهذه الجبال تعتبر منطقة تقسيم المياه بين وادي جدي إلى الجنوب والوادي الطويل إلى الشمال، ويجري وادي جدي في منطقة انكسارية كانت نتيجة للحركة الإلتوائية التي أصابت سلسلة الأطلس الصحراوي متجها من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي مارا بمدينة الأغواط وأولاد جلال إلى أن يصل إلى شط ملغيغ الواقع دون مستوى سطح البحر ب 31 مترا. ويضاهي وادي جدي في الطول وادي الشلف كما يصرف جزءا كبيرا من السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس الصحراوي وبذلك فهو أوفر الأودية الصحراوية ماء.

---

[1] بسام العسلي، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1984، ص 144.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص61.

[3] قبابلة مبارك، مرجع سابق، ص44.

كذلك من الأودية الصحراوية القادمة من الشمال إلى الجنوب نجد وادي العرب والوادي الأبيض المنحدر من جبال الأوراس، ويصبان في منخفض ملغيغ وهو شط واسع الأرجاء تحيط به الكثبان الرملية وتظهر على حوافه النباتات الصحراوية المتنوعة وتغمره المياه في فصل الشتاء.[1]

ثم إننا نجد بعد ذلك تلك الأودية الأخرى التي تخترق الصحراء وأهمها: وادي أريغ الذي ينحدر من هضبة الصحراء نحو شط ملغيغ، فتكون حواليه واحات تقرت وتماسين ثم جامعة وغيرها من بدائع الواحات الجزائرية، كذلك وادي سوف الذي تكونت حوله مجموعة مباركة من أبدع وأجمل واحات القطر الجزائري أهمها الواد وقمار وكوينين وهي من أكبر مراكز العالم والعروبة بهذا القطر إلى جانب واحات الزيبان الشهيرة، وتصان واحات سوف بجهود عظيمة هائلة ضد غارات الرمال.[2]

ومن الجهات الجنوبية الغربية لجبال الأطلس الصحراوي ينحدر وادي زرقون وسوقر والخبيز والناموس وأهمها وادي الساورة الذي يرفده وادي زوسفانة من الجهات اليمنى ووادي غير من الجهات اليسرى، ويسمى وادي الساورة بطريق النخيل حيث قامت عليه حضارات قديمة مازالت تشهد بها تلك الآثار المنتشرة هنا وهناك على طول الوادي من كلومبشار حتى مصبه بسبخة المخرقن إلى الجنوب من عين صالح في قلب الصحراء، ويعتبر وادي الساورة في الوقت الحالي شريان الحياة تنتشر على طوله واحات النخيل والمدن التي تعتبر محطات للمسافرين.

والقسم الثاني من الأودية الصحراوية هي المنحدرة من جبال الهوقار وتظهر في شكل شبكة منحدرة في كل الإتجاهات، من أهمها وادي تمنراست الذي ينبع بالقرب من مدينة تمنراست عاصمة الهوقار، ووادي تافاست الذي يربط بين قلب الهوقار وجمهورية النيجر، ووادي جارات الذي يصرف السفوح الشمالية الغربية لجبال أفتيس بهضبة الهوقار، ويلفظ ما يجمعه من مياه في سبخة المخرقن. وتتميز أودية الهوقار بفيضانها في فصل الصيف لأن الأمطار تنزل في هذا الإقليم في فصل الصيف.[3]

وقدرت الوكالة الوطنية للموارد المائية حجم الموارد السطحية (الأودية) بالجزائر بـ 12.5 مليار م^2 وهي مجزأة

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 62.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص42.

[3] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 62.

إلى 17 حوض مقسمة إلى ثلاث مناطق :

- منطقة **جبال الأطلس** وتبلغ مساحتها 130 ألف كلم^2 وتتسع لـ 11 مليار م^3
- منطقة **السهول العليا** وتبلغ مساحتها 100 ألف كلم^2 وتتسع لـ 750 مليون م^3
- **المنطقة الصحراوية** وتبلغ مساحتها 100 ألف كلم^2 وتتسع لـ 700 مليون م^3 [1].

المبحث الرابع: الغطاء النباتي في الجزائر

يعد الغطاء النباتي من بين أهم الأنظمة الإيكولوجية الموجودة في الوسط الطبيعي، يختلف تواجده وشكله وتوزيعه حسب توفر عدة عوامل، منها عناصر المناخ والتربة والتضاريس، وتتميز الجزائر بغطاء نباتي كبير ومتنوع يعكس الظروف المناخية وخصائص التربة السائدة التي تشكل العناصر الأساسية في رسم الصورة النباتية حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة، حيث في سنة 1950 كانت تقدر مساحة الغابات في الجزائر ب 5 ملايين هكتار ونتيجة عدة عوامل بشرية وطبيعية وتاريخية تقلصت هذه المساحة إلى 3.900000 مليون هكتار.[2] ينقسم الغطاء النباتي في الجزائر إلى ثلاثة أقاليم نباتية ممتدة من الغرب إلى الشرق في شكل نطاقات ومرتبة من الشمال إلى الجنوب هي: إقليم البحر الأبيض المتوسط، إقليم الاستبس، إقليم الصحراء.

المطلب الأول: إقليم البحر الأبيض المتوسط و إقليم الإستبس

أولا : إقليم البحر الأبيض المتوسط

تحده جنوبا السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي وشمالا مياه لبحر الأبيض المتوسط ويتميز هذا الإقليم بفصل حار وجاف وقصير نسبيا يمتد من شهر يونيه إلى أكتوبر، وفصل رطب دافئ طويل يدوم من أكتوبر إلى مايو،

---

[1] زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020، ص106.

[2] فقيقي عمر، الحماية القانونية للغطاء النباتي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ليابس سيدي بلعباس، 2021، ص 19.

أمطاره السنوية تتراوح بين 1000 ملم و 350 ملم وتربته جيدة وهو أوفر المناطق نباتا وأغناها نوعا وأهم غاباته هي :[1]

1- **غابات أشجار الفلين:** يشكل الفلين الجزء الأكبر من إنتاج الغابة، ويعتبر الفلين المورد الأكثر أهمية في الغابات الجزائرية وكانت غنية بهذا النوع من الأشجار الغابات الجزائرية، وبلغت المساحة الغابية لأشجار الفلين في الجزائر حوالي 400000هكتار سنة 1890م، ومنها حوالي 278 ألف، ويعد الفلين الأكثر استغلالا في الغابات واتساعا في الشرق هكتار تابع للدولة. إن الغطاء النباتي بالنسبة للفلين كان قويا لأنه يعاد تشكيله ونموه على الجذوع أو الشتلات الطبيعية وكان الغطاء النباتي نشيطا جدا بسبب كمية الأمطار الكبيرة سنويا. ولقد كانت الجزائر في الفترة الإستعمارية تنتج كميات كبيرة من هذه المادة حيث أن الفلين الجزائري يتميز بجودة عالية جدا، وكان محصول الفلين في البداية يتم بإقتلاع الأشجار البالغة والكبيرة السن، حيث قدر عدد الأشجار المقتلعة في الفترة الممتدة من 1870م إلى1875م بحوالي966.311 شجرة من أجل الحصول على 43485 طن من الدباغة للتصدير، حيث أنه كان الفلين من أكثر المبيعات، بحيث أن معظمه كان موجها خلال الفترة الممتدة من 1867م إلى 1878م صدرت الجزائر ما قيمته 10.979.000 فرنك.[2]

2- **غابات أشجار الصنوبر:** يعيش الصنوبر الحلبي في الطابق المناخي شبه رطب، في المناطق التي تصل فيها كمية التساقط 350 ملم سنويا ، وهو صنف يتأقلم مع جميع أنواع الأتربة و يفضل الأتربة الكلسية، وهو يحتل أكبر مساحة في الجزائر، ويتواجد أساسا شرقا وغربا في غابات الساحل وغابات التل وفي التل العاصمي، والتل القسنطيني و الأطلس الصحراوي، ومنطقة الأوراس.[3]

تتميز أشجار الصنوبر بسيقان طويلة ورفيعة تنتهي بتيجان ذات أغصان ثمارها مخروطية وأوراقها إبرية تبدلها على مراحل، وهي أنواع منها أشجار الصنوبر البحري التي تتطلب أمطارا كثيرة ومرتفعات متوسطة، وأشجار الصنوبر الحلبي الذي ينمو على المرتفعات التي تزيد عن 1300 متر فوق سطح البحر، ويتميز

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص82.

[2] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870-1930)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص 109.

[3] فقيقي عمر، الحماية القانونية للغطاء النباتي في الجزائر، مرجع سابق، ص 29.

بأوراقه الإبرية الطويلة التي تنبت في فصل الشتاء ولا تسقط إلا بعد أربع سنوات وجذوعه المستقيمة التي يخرج منها إذا شقت سائل كثيف يتجمد بعد مدة. [1]

3- **غابات أشجار البلوط:** ويبدأ ظهورها على ارتفاع 400 متر وتمتد حتى 1700 متر فوق الأطلس التلي، أما في جبال الأوراس فتظهر على ارتفاع 1900 متر، وتتطلب أشجار البلوط أمطارا كثيرة وتربة رطبة ونجدها فوق جبال تلمسان والونشريس وديرة وبابور ونوميديا، وتغطي مساحة تقرب من 500 ألف هكتار.[2]

4- **غابات أشجار الأرز:** ويطلق عليه المختصون في علم النبات بشجر الأرز الأطلسي، تتوزع غابات الأرز في الجزائر على مساحة 24200 هكتار،[3] حيث يعيش في المناطق الجبلية على ارتفاع ما بين 1400 و 2800 على مستوى سطح البحر، يعيش في الطابق المناخي الرطب و البارد، وهو يعد من أجمل أشجار الغابات في شمال إفريقيا، ويتواجد خصيصا في منطقة الأوراس و جبال جرجرة وثنية الحد بتسمسيلت و يتواجد كذلك في الحظائر الوطنية الشريعة ، تجديده يتم عن طريق التشجير في المناطق التي يعيش فيها[4].

5- **غابات أشجار الزيتون:** وتحتل السفوح القليلة الارتفاع بين الألف والمائة متر، فوق التربة الرملية، بالخصوص التي تلائم أشجار الزيتون المختلطة بشجيرات الضرو والعلائق والحمايرة وبوحداد وسيسنو والريحان والدوم، وبهذا الاختلاط تكون غابات أشجار الزيتون غطاء نباتيا متشابكا يصعب اختراقه، لكن رائحة أشجاره المتنوعة تنعش الألباب. وتمتاز أشجار الزيتون بأوراقها القصيرة السميكة، وتكون في اتجاه مائل بالنسبة للشمس وهي صلبة ذات لون أخضر فاتح بالجهة العلوية، وفضية بالجهة السفلية المقابلة لسطح الأرض، ومغطاة بطبقة شمعية تقيها شدة التبخر في فصل الصيف، ولعل أهم ما يميز مناخ البحر الأبيض المتوسط هو أشجار الزيتون التي تظهر حيث يظهر هذا المناخ، ولهذا يمكن اعتبارها الحد الفاصل لإقليم نباتات البحر الأبيض المتوسط.[5]

---

[1] هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مرجع سابق، ص14.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص84.

[3] سراج عاطف، الاستغلال الإستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساته على سكان الأرياف، مرجع سابق، ص200.

[4] فقيقي عمر، الحماية القانونية للغطاء النباتي في الجزائر، مرجع سابق، ص30.

[5] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص86.

ثانيا: إقليم الإستبس

ويتربع على مساحة 20 مليون هكتار[2] يقع مابين الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب يصل فيه الارتفاع ما بين 900 متر و 1200 متر على مستوى سطح البحر، تتكون تربته من أتربة فقيرة، تنتشر فيها الملوحة و السبخات والشطوط،[1] وتنمو حشائش الاستبس خلال شهور الشتاء عندما تسقط الأمطار، وتختفي في الصيف، ويتباين غناها تبعا لكمية الأمطار المتساقطة، تميزها تشكيلة قصيرةٌ من الفصائل النباتية، منها نباتات أليفة كالملح، وهي تكسو الأرض بصفة متقطعة إذ يتراوح متوسط تغطيتها بين 10 و30 بالمئة من المساحة الإجمالية.[2] ومن أهم نباتات هذا الإقليم :

1- **الحلفاء:** وهي عبارة عن نبات طبيعي، وتعتبر المنطقة الممتدة من جنوب الأطلس التلي الموطن الرئيسي لنمو نبات الحلفاء، حيث تنمو في كل الشريط الممتد من الحدود المغربية إلى التونسية مرورا بسعيدة والمشرية وبوسعادة والجلفة وباتنة وتبسة ،[3] وتبلغ مساحتها حوالي 3.575.307 هكتار ويوجد معظمها في المساحات الغابية وتمثل الحلفاء 5%من مجموع الصادرات الفلاحية وهي من ضمن المنتجات الغابية ، وإلى جانب ذلك فلقد كانت الحلفاء تعاني من مشاكل بسبب استغلالها بطرق عشوائية ولم يراعي المصلحة العامة لأهالي المنطقة باعتبارها الغذاء الأساسي للعديد من قطعان الماشية.[4]

ولقد كانت السلطات الإستعمارية تقوم بعمليات المصادرة الواسعة ومنع الجزائريين من الرعي في المناطق التي توجد بها الحلفاء،[5] وبعد سنة 1879 فرض على استغلال الحلفاء تنظيما صارما إذ يجب أن تؤجر الأراضي من طرف الأهالي، ويجب أن يتم اقتلاع الحلفاء يدويا من غير استعمال المنجل وأن لا تقتلع النباتات من جذورها، ولقد ساهم ذلك في ارتفاع إنتاج الحلفاء إلى حوالي 20 ألف طن

---

[1] فقيقي عمر، الحماية القانونية للغطاء النباتي في الجزائر، مرجع سابق، ص30.

[2] هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مرجع سابق، ص16.

[3] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص110.

[4] بن قيطون حمزة، المشروع الإستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري (1862- 1914)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص حديث ومعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2015، ص80.

[5] عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص65.

سنة 1863 وحوالي 92 ألف طن سنة 1865م، ولقد كان للحلفاء أهمية فيما يخص صنع مادة الورق وكما كان للسكة الحديدية دورا كبيرا في إنتاج الحلفاء وذلك من خلال عمليات التصدير والنقل.[1]

2- **الشيح:** وهو من النباتات التابعة لجنس (Artemirisia) وهي عبارة عن شجيرات مستديمة الخضرة، عطرية ارتفاعها ما بين 30 إلى 150سم، كما أن فروعها متعددة تنتهي برؤوس زهرية خضراء مصفرة اللون أو بيضاء، أوراقها صغيرة الحجم وعادة ما يكون لونها أخضر رمادي أو فضي مخضر، أو رمادي مائل للبياض.[2]

كذلك من نباتات الإستبس الدرين الذي يظهر فوق التربة الرملية، والسنار فوق التربة الطينية وأنواع أخرى من النباتات تظهر فوق التربة الملحية الشطية، وتظهر على حافات المنخفضات من السبخ والكثير منها تعافها حتى المواشي نظرا لشدة حموضتها وملوحتها أو مرارتها.[3]

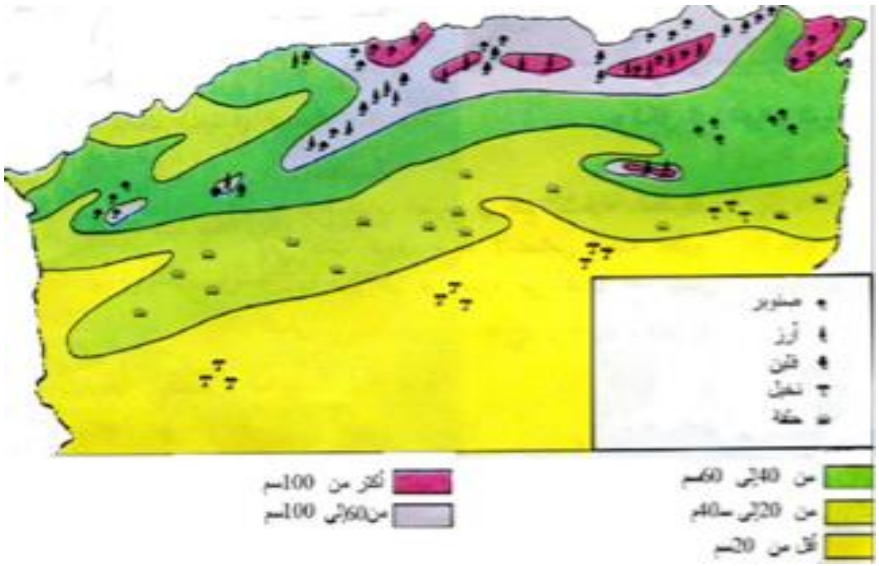

خريطة توزيع الغطاء النباتي في إقليم الشمال والنجود

[1] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص112.

[2] عمر لبنى، دراسة بعض الخصائص البيوكيميائية للنبات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تثمين الموارد النباتية، قسم البيولوجيا، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011 ،ص10.

[3] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص87.

المطلب الثاني: إقليم الصحراء

تترك الظروف المناخية القاحلة السائدة في هذا الإقليم بصماتها على الغطاء النباتي، حيث يبلغ الجفاف هنا ذروته ويقل متوسط الأمطار عن 200 ملم/سنة، والطبيعة قاسية والتربة نادرة لأن الأراضي تكسوها الرمال المتحركة أو تكون مكسوة بطبقة صخرية كالحمادة إضافة إلى الملوحة التي لا تساعد على نمو النبات. ويقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم على التشكيلات المتألفة من الجفاف وارتفاع الحرارة التي تحتل مجاري الأودية والمناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة من سطح الأرض خاصة في الواحات.[1]

وفي الصحراء نجد إقليمين متباينين نباتيا أحدهما هو إقليم تنزروف أو المليع الخالي من النبات تماما حيث لا نجد لها فيها أثرا، والثاني إقليم الفقر النباتي الذي تظهر في أوديته شجيرات الثل والبطوم والطلح والصمغ والسدرة التي تكتفي بالرطوبة القليلة المخزونة بين جزيئات التربة.[2]

كما نجد بواحات الصحراء أشجار النخيل وهي ثروة بلاد الجنوب ومورد حياة سكان الواحات، فالجنوب الجزائري يحتوي على ست ملايين نخلة مثمرة منها نحو المليون نخلة تنتج التمر المعروف بدقلة نور التي هي أحسن أنواع التمر في العالم، أما محصول التمر الجزائري سنويا فهو نحو مليون وثمانمائة ألف قنطار حيث تصدر أحسن أنواعه للخارج بأسعار مفيدة والباقي يستعمل لاستهلاك أهل القطر، أما مساحة الأرض التي غرست نخيلا فتبلغ 65 ألف هكتار.[3]

كما تتشكل الصحراء من منخفضات (السبخة و القلتة) ، وهي أقاليم يسودها مناخ جاف ، تصل فيه نسبة التساقط الأمطار أقل من ملم 100^2 مع ارتفاع في درجة الحرارة تصل إلى 45 ° درجة مئوية، كما تعد تربتها تربة فقيرة جدا تكاد تنعدم لكثرة الكثبان الرملية، وتصل فيها نسبة التغطية النباتية ما بين 0 إلى 20% وهذه النباتات المتواجدة هي عبارة عن نباتات شوكية مقاومة للجفاف ودرجة الحرارة المرتفعة فهي تتلائم مع هذه الظروف الصعبة، ويتشكل الغطاء النباتي في هذه المناطق من الأصناف التالية: أشجار أكاسيا، والطرفاء tamarix وشجرة الأرقان arganier في ولاية تندوف وشجرة سرو الطاسيلي tassili de cyprée يعتبر صنف نادر متواجد في أعالي قمم جبال الطاسيلي بعدد ما يقارب 400 شجرة فقط وهي في حالة متدهورة،

---

[1] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص18.

[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص88.

[3] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص55.

وأشجار زيتون الصحاري، تقدر مساحة هذه الأقاليم ب 200 مليون هكتار والتي تمثل ما نسبته 84% من التراب الوطني. [1]

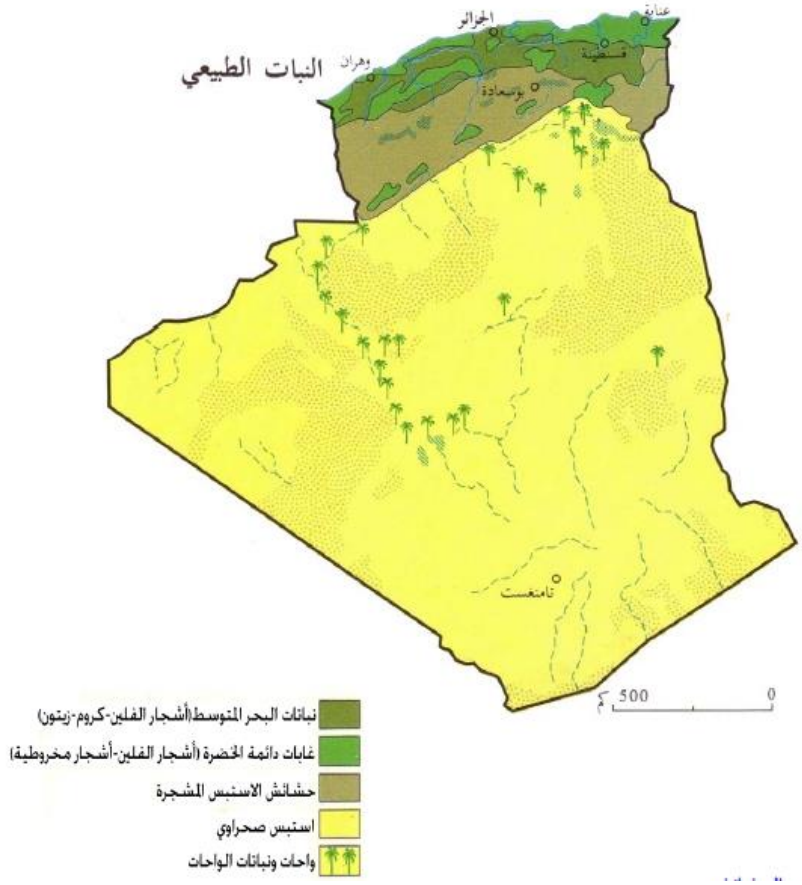

خريطة توزيع الغطاء النباتي في الجزائر

[1] فقيقي عمر، الحماية القانونية للغطاء النباتي في الجزائر، مرجع سابق، ص33.

الفصل الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر وتوسعاته خلال القرن التاسع عشر

المبحث الأول: الاهتمامات الفرنسية بالثروات الطبيعية

اتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة العثمانية بالاستقرار النسبي، وكانت فرنسا هي أول دولة حصلت على امتيازات تجارية لها بالسواحل الجزائرية خلال مطلع القرن السادس عشر، وبذلك أصبحت تلك الامتيازات هي الإطار العام للعلاقات بين البلدين، كما أنها كانت السبب الرئيسي فيما بعد إلى حدوث الكارثة المؤلمة التي عرفتها الجزائر في سنة 1830، حيث استمرت حركة التجارة الاستعمارية بالجزائر على امتداد فترة الاحتلال الفرنسي وذلك باستغلال المستعمر للسواحل والأراضي الجزائرية (المطلب الأول) إضافة لاستغلاله للبترول والمعادن الجزائرية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاستغلال الفرنسي للسواحل والأراضي الجزائرية

سعى الاستعمار الفرنسي للسيطرة على السواحل والموانئ والأراضي الجزائرية واستغلالها لأهداف استراتيجية واقتصادية، حيث تم تشغيل الموانئ الجزائرية بشكل رئيسي لتلبية احتياجات فرنسا وتسهيل تصدير الموارد من الجزائر كما تم استخدام الموانئ الجزائرية كمنطقة استيطان للمستوطنين الفرنسيين، والإستيلاء على الأراضي ومنحها للمعمرين وقد أدى ذلك لتهميش الشعب الجزائري ونهب ثروات البلاد.

أولا: استغلال السواحل الجزائرية

بعدما أحكم الاستعمار الفرنسي السيطرة العسكرية إلى الشمال الجزائري انتقل مباشرة إلى تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية على أرض الواقع لاستغلال وتحويل خيرات الجزائر نحو الميثروبول الفرنسي والأسواق الدولية وتتمحور هذه الإستراتيجية في وضع منظومة مجالية متكاملة تهيكل المجال الجزائري وفق ثلاثة مركبات ومفاصل أساسية لتحقيق الأهداف المحددة فهي تتمثل في ربط المناطق الغنية الاقتصادية للجزائر من مناجم ومزارع وآبار البترول والغاز بأهم الموانئ الرئيسية منها ميناء عنابة، سعيدة، سكيكدة ، والقل، بجاية وعمالة قسنطينة وموانئ الجزائر في

عمالة الوسط وموانئ الغزوات وهران، مستغانم في عمالة الغرب وذلك عبر شبكة من السكة الحديدية التي صممت لأغراض عسكرية واستعمارية.[1]

وقد حرصت فرنسا قبل غيرها من الدول الأوربية على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وذلك لرغبتها الشديدة في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية والمتمثلة في إستثمار المرجان على سواحل القالة وعنابة بموجب الإمتياز الذي حصلت عليه فرنسا، كما أقامت منشآت تجارية على السواحل الشرقية لبايلك الشرق، وقد حصلت مرسيليا على حق احتكار واستغلال كامل الإمتيازات في الشرق الجزائري وخاصة نشاط صيد المرجان الذي كان يحتل المرتبة الأولى من حيث الأرباح.[2]

ونذكر كمثال ميناء بونة بعنابة الذي عمل الاحتلال الفرنسي على تطويره وتوسيع أرصفته لاستقبال أكبر عدد ممكن من السفن الكبيرة التي كانت ترسو على سفوح الايدوغ، يستقبل مرفأ هذا الميناء قوارب على طول 2 متر فوق المياه، وهو أول ميناء يستقبل المواد المعدنية من منجم عين مكره الذي شرع في استخراج المعادن منه منذ سنة 1845، وهو تاريخ منح الامتياز باستغلاله .تذكر المصادر بأن الملاحة نشيطة جدا في تلك الفترة إذ أنها تستوعب سفنا كثيرة، في مرسى صغير، الأمر الذي دفعهم لتطوير الميناء وتوسعته.

فعند احتلال بونة باشرت إدارة الاحتلال بتطوير شبكة النقل الداخلي ونشاط البنوك التجارية، بمختلف أنواعها ثم التركيز على النشاط المصرفي المنظم، وترك التي كانت كلها أجنبية، على تمويل تجارة التصدير والاستيراد، كما تقوم أيضا بتقديم القروض للمستهلكين، إذ كان الاستثمار

---

[1] عميراوي أحميدة، آثار الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830،1954 ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر،2007، ص68.

[2] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01 ،2002 ،ص 111،112 .

في القطاع الخاص أكثر إنتاجية، وكان يوجه أساسا إلى المرافق العامة (الموانئ، السكك الحديدية، والمناجم من الفوسفات، الحديد الرصاص).[1]

كذلك ميناء سكيكدة الذي يعتبر من أهم موانئ الشرق الجزائري حيث يتميز بقربه من عاصمة الشرق الجزائري، قد أخذ المرتبة الأولى لانفتاحه على منطقة القبائل وحصانة موقعه خاصة بعد احتلال فرنسا لقسنطينة .كما قامت سلطات الاحتلال بربطه بطريق مباشر نحو الحروش ومنه نحو الجبال الشمالية، كما تم ربطه بخط للسكة الحديدية باعتباره الممول الرئيسي للشرق الجزائري،[2] وقد جذب أنظار رجال السلطة الفرنسية الذين عملوا على إحتلال كامل الشرق الجزائري ، ومنهم دام ريمون الذي بعث إلى وزير الحربية الفرنسي لسنة 1837 يعرفه بأهميته ويدعوه إلى ضرورة إنشاء إدارة بحرية بسطورة،[3] وقدرت الصادرات عام 1846 ب 625000 فرنك عبر ميناء سكيكدة، الشيء الذي زاد من أهميته بالنسبة لصادرات فرنسا، كما إرتفعت نسبيا سنة 1850 ،حيث قدرت ب763917 فرنك، وأصبح التصدير يمثل الخمور والزيوت والفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية، كما كان ميناء سكيكدة الممول الرئيسي لقسنطينة بمختلف منتوجاتها، البن ، السكر، الفرينة، الأطعمة، الصابون والخزف.... إلخ.[4]

---

[1] بوذراع إيمان، حركة التجارة في ميناء بونة خلال الفترة الاستعمارية للجزائر 1830-1914، مجلة الرواق للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد01، 2021، ص464.

[2] عبد الرزاق قشوان، الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق 1804-1871، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2017-2018، ص222

[3] عميراوي أحميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية، في قطاع الشرق الجزائري، دار البعث، د،ط ، قسنطينة، 1984، ص 55.

[4] توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838–1962، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2008–2009، ص 193.

ثانيا: الاستغلال الفلاحي في الجزائر:

عمل الاستعمار الفرنسي على السيطرة على الجزائر بالقوة مستخدما في ذلك العديد من الأساليب متبعا في ذلك استرتيجية تمكنه من تحقيق أهدافه ومطامعه المختلفة وانطلاقا من ذلك بدأ هذا الأخير بالإستيلاء على الأراضي الزراعية ونزعها من أصحابها وإعطائها للمعمرين الذين أصبحوا أسياد البلاد تدعمهم في ذلك التشريعات التي اتخذت ذريعة لتنظيم الجزائر باعتبارها قطعة من فرنسا.

1-مصادرة الأراضي الفلاحية لمصلحة الاستيطان الفلاحي:

في ضوء الأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت عملية مصادرة المحتلين المكشوفة للأراضي من أيدي أصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب إلى الساحل بعد أن تم طرد أصحابها منها، مما اضطرهم إلى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم والحالة هذه بذل الجهود الكبيرة من أجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقاءهم على قيد الحياة.[1]

حيث بعد مرور شهرين على احتلال الجزائر أصدر الحاكم العام العسكري دي بورمون قرار 8 سبتمبر 1830 والذي يحدد أملاك الدولة وهي ممتلكات البايلك سابقا وممتلكات الأتراك المطرودين من الجزائر والأحباس العقارية وغير العقارية والتي وضعت تحت مصلحة اجتماعية خاصة لتنظيمها وتسييرها، مما فتح الباب على مصراعيه أمام السلب والنهب وسمح للفرنسيين العاملين في ميدان الشؤون الأهلية أن يشرعوا في إعداد عقود مزيفة استعدادا لبيع الأراضي المصادرة إلى

[1] مساعد أسامة – صاحب منعم، مرجع سابق، ص223.

المستوطنين الأوربيين،[1] ولم يكتفي الفرنسيون بالإستيلاء على الأراضي الخصبة فقط بل امتدت أيديهم حتى أراضي المقابر وأضرحة الأولياء الصالحين وأملاك القبائل والعشائر وطردهم منها،[2] كما قام الكونت برنار كلوزيل بتاريخ07 و 08 سبتمبر 1830 بإصدار قراران يقضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد والأملاك المخصص ريعها لمكة والمدينة.[3] وغيرها من القرارات التي من شأنها نزع الأراضي من أيدي الجزائريين.

حيث في عام 1936 نلاحظ أن الأراضي الزراعية التي كانت تقدر بحوالي 20 مليون هكتار استحوذ المستدمر الفرنسي منها على 09 ملايين هكتار وألحقها بأملاك الدولة، وكان المستوطن الفرنسي الواحد لديه ما يقارب 96 هكتار وهي من أحسن الأراضي وأجودها بينما الفرد الجزائري ليس لديه غير 04 هكتارات ومعظمها قاحلة لا تصلح للزراعة ولا لرعي الماشية.[4]

والجدول أدناه يوضح شكل التوزيع بالنسبة إلى المساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون بصورة عامة والمساحات الزراعية التي يملكها الجزائريون حسب إحصاء رسمي قامت به السلطات الفرنسية في 31 تشرين الأول عام 1954، واهم ما نستقرأ منه هو أن عدد الجزائريين المالكين من مجموع

---

[1] عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 – 1918، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 197، 198.

[2] عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830–1950، دار الهدى، د ط ، عين مليلة، الجزائر، د س ن، ص46.

[3] حورية طعبة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870–1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2020، ص38–39.

[4] حبيش فتيحة – شتوان نظيرة، رؤية تحليلية في صادرات الجزائر نحو فرنسا تحت وطأة الاستدمار الفرنسي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 11، العدد 01، 2023، ص12.

ما يقرب من9 ملايين جزائري حسب هذا الإقطاع هو 6.30732، أي أن نسبة ما يملكه المالك الجزائري الواحد هي 14 هكتار ونسبة المستوطنين هي158 هكتار.[1]

2-النشاط الفلاحي الاستعماري في الجزائر:

لقد تركز إنتاج قطاع المستوطنين الفرنسيين على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية وعليه فقد شهدت زراعته انطلاقة كبيرة فوصلت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى 400 ألف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي إذ بلغ إنتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن. كما اهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي اهتماماً كبيراً بزراعة الخضراوات ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري أن تنضج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الإقبال عليها في أسواق الأخيرة كبير حتى بلغت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان، أما انتاج الحبوب بأنواعها فقد شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك بعد الحرب فبعد أن كانت 13 مليون قنطار عام 1945، أصبح بحدود24 مليون قنطار عام 1960.[2]

ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية أهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين الزراعي إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي أن نذكر أن محصول التبغ ارتفع من 100 ألف قنطار في عام 1910 إلى 220 ألف قنطار في عام 1955[3].

وكمثال عن أهم المناطق التي اهتم المستعمر بزراعتها نذكر سهل الصفصاف بمنطقة سكيكدة، حيث يعتبر واد الصفصاف كمنتوج لتهيئة الاستغلال المكثف للزراعة إبان المرحلة الاستعمارية

---

[1] آلان سافاري، ثورة الجزائر، مجلة تراثنا الورقية، العدد 86، يونيو 2023، ص 13.

[2] مساعد أسامة – صاحب منعم، مرجع سابق، ص225.

[3] سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة ، بيروت ، 1981 ، ص42.

بعدما كان المجال تقريبا مهجورا تغمره المستنقعات ينشغل عموما كمراعي للحيوانات، حيث تركت التدخلات الاستعمارية بصماتها عن طريق خلق نوع من النمو الاقتصادي الفعال المخصص للمعمرين صاحبته عمليات استصلاح، ويعتبر في نظام الاستغلال الرأسمالي تقنيات حديثة في الاستخدامات الفلاحية للأرض،[1] كما يعتبر سد زردازة المنجز في الثلاثينات من القرن 20 بمثابة ركيزة أساسية لتعديل وتنظيم حركات وادي الصفصاف للحد من كوارث الفيضانات وبالتالي التحكم في المياه فمن خلال هذا السد أخذ الاستعمار الفرنسي على مستوى وادي الصفصاف وسهل سكيكدة أبعاد اصطناعية وكذلك أبعاد اجتماعية وسمح بتوفر المياه الصالحة للشرب هذا إضافة إلى حفر الآبار التي تستعمل للري والسقي.[2]

أما إنتاج أراضي الغابات التي أصبحت ملكاً للحكومة الفرنسية منذ العام 1851 والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر فأنها هي الأخرى نظر إليها رجالات الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام، فقد سمح للشركات الفرنسية أولاً بالهيمنة على مساحات كبيرة منها ثم احتكروا تجارتها فجعلوها تتجه لسد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب، ومن المفيد أن نذكر هنا أن قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام1949 كانت 64 مليون فرنك.[3]

المطلب الثاني: الاستغلال الفرنسي للبترول والمعادن

لقد بدأت النوايا الاستعمارية الفرنسية في فصل الجنوب الجزائري عن شماله تتضح في سنة 1956 وذلك إثر اكتشاف كميات هائلة من البترول والغاز في جوف الصحراء الجزائرية، وظلت مسألة البترول تثير اهتمام السلطة الفرنسية نظرا لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لمستقبل "الجزائر

---

[1] توفيق صالحي، الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838–1962، مجلة الآفاق الفكرية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 04، العدد 09، 2018، ص58.

[2] توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة ،مرجع سابق، ص178.

[3] مساعد أسامة – صاحب منعم، مرجع سابق، ص225.

فرنسية" وكذا في السياسة الفرنسية والرهانات الاقتصادية العالمية، كما استغل المستعمر مناجم الحديد والفوسفات ومختلف المعادن وحولها إلى خدمة الاقتصاد الفرنسي.

أولا: الاستغلال الاستعماري للبترول الجزائري

لم يبق من الأسرار الخفية أن أرض القطر الجزائري غنية بما تحتها من نفط غزير كما أنه لم يبق من الأسرار الخفية أيضا أن هنالك مصالح عليا سياسية واقتصادية تحول دون العمل على استثمار البترول بكثرة في القطر الجزائري فأهم الآبار المستثمرة الآن بقطر الجزائر توجد في ناحية جبال الظهرة (عين الزفت) وقد اكتشفت جنوب جبال ديرا (12 كيلومتر شمال بلدة سيدي عيسى) منابع بترول من أرفع الأنواع الموجودة بالعالم، وقد حفرت لها آبار بصفة بسيطة يتراوح عمقها بين 13 و25 مترا فهي تنتج نحو 5000 لتر كل يوم. لكن هذا البترول يمتاز بأنه يخرج من طبقات الأرض مصفى لا يحتاج لعمليات التكرير. إذ أنه يخترق طبقة جصية تنتزع عنه ما فيه من أوساخ فهو ينتج 17 بالمائة من الأسانس و13 بالمائة من وقود الآلات الفلاحية (غازوال) و18 بالمائة من بترول المصابيح.[1]

ويرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على آية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم

[1] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مرجع سابق، ص61.

جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلا عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود.[1]

وبالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنوياً حتى عام 1925 ، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "Strabon" وليون افريكان "Leon African" حقل تليونت الواقع في شمال غرب الجزائر،[2] الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقرب 30 ألف طن، وقد تم إنشاء شركة وطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر" S.N.REPAL Soiētc etexpoiation Pour da Retrole" والمعروفة بـ"سنريبال"، وذلك عام 1946، التي ركزت أعمالها في البدأ في منطقة الشلف في الشمال، وقد انتهت هناك بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي فويطريني "وادي القطران" الواقع بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد 100كم جنوب الجزائر العاصمة في عام 1948، وقد كان هذا الحقل معروفاً لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ هذا الحقل بالإنتاج عام 1949 أي بعد عام من اكتشافه وبمعدل 84 ألف طن سنويا، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام 1960.[3]

وقد تم اكتشاف البترول في الصحراء مع بداية الخمسينات من القرن العشرين فقد تم اكتشاف الغاز بداية في جبل برغة جنوب مدينة عين صالح سنة 1954، أما البترول فقد اكتشفت أول حقوله بمنطقة حاسي مسعود سنة 1956. إن ظهور البترول والغاز وتواصل السيطرة الفرنسية

---

[1] مساعد أسامة – صاحب منعم، الأوضاع الاقتصاية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1831-1962م، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مجلد 4 ، العدد 3، ص229.

[2] Rabah Nahiout, lēpetrol Algerin, En. Ap, Alger, 1974, p. 10.

[3] مساعد أسامة – صاحب منعم، مرجع سابق، ص 231.

على الكثير من البلدان والمناطق الإفريقية وبداية تبلور فكرة جعل هذه الأراضي الصحراوية عموما والجزائرية خصوصا، حقلا خصبا للتجارب الفرنسية الهيدروجينية منها والنووية وبعيدا عن الأنظار أو جلب الانتباه، كل هذه المعطيات جعلت من الاحتلال الفرنسي يرفض البتة التفاوض مع الثورة فيما يخص مستقبل الصحراء وقد بدأت النوايا الاستعمارية الفرنسية في فصل الجنوب الجزائري عن شماله تتضح في سنة 1956، وذلك على اثر اكتشاف كميات هائلة من البترول والغاز في جوف الصحراء الجزائرية ، ويظهر أن تفجر الثروات هذه في الصحراء الجزائرية قد حرك أطماع الاستعمار الفرنسي، تدعمه السياسة الاستعمارية الدولية، وبدأ الاهتمام الفرنسي بالبترول في الصحراء الجزائرية منذ 1945، وذلك بإنشاء مكتب البحث على البترول (B.R.P) إلى جانب شركتين تحت رعاية الحكومة الفرنسية، الأولى تهتم باستيراد البترول الخام (C.E.P) والثانية بتوسيع البحوث والتنقيبات في الصحراء (RAP) علما أن رخصة البحث كانت تتجدد كل خمسة سنوات من طرف الحكومة الفرنسية.[1]

أما عن مصالح الدولة الفرنسية في استغلال بترول الصحراء الجزائرية، يمكن عرضها فيما يلي:

- كان هدف فرنسا تحقيق الاكتفاء الذاتي في البترول بنسبة 50 ./.في حدود سنة 1960، لتصل إلى 100./. في آفاق 1970 .
- تغطية عجز الميزان التجاري، الذي كان يقدر في سنة 1956 بحوالي 500 مليون دولار أمريكي، جراء الحرب على الجزائر.
- بيع أسهم الحكومة العامة للجزائر (G.G.A) لصالح الشركات الخاصة.

[1] كركب عبد الحق، الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري وردة فعل الثورة الجزائرية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 3، العدد 1، يناير 2020، ص 382.

- تكثيف عمليات التنقيب، والاستثمار في إمضاء معاهدات شراكة مع الشركات البترولية الكبرى .
- تكثيف الدراسات والمشاريع حول أنابيب النقل والموانئ البترولية.
- استعمال البترول كسلاح للضغط على تونس والمغرب بهدف إبقائها في تبعية اقتصادية من جهة والحصول على اعتراف بالاستقلال مقابل فصل الصحراء الجزائرية من جهة أخرى
- رسم سياسة إدارية استعمارية جديدة، لفصل الصحراء عن الجزائر بطريقة غير شرعية .
- المنافسة الخارجية للشركات الأنجلو–أمريكية في المنطقة.[1]

ثانيا: الاستغلال الفرنسي للمعادن

استغلال المعادن قديم في الجزائر لكن التوسع فيه من أجل التصدير حديث وازدهر خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والمشكل المحلي الذي كان يواجه استغلال المعادن هو المواصلات، ولهذا بدأ الاستعمار باستغلال المناجم الموجودة بالشمال حيث المواصلات متوفرة كما أنها قريبة من موانئ التصدير ولما كانت السكة الحديدية تساعد على استغلال المعادن مدت سكك حديدية بين أهم مراكز الانتاج وموانئ التصدير. والجزائر تحتوي على معادن مختلفة وفي مناطق شتى من الوطن، وأهم المعادن التي يتركز حولها الاتناج والتي تنشط الصادرات هي الحديد والفوسفات والزنك والرصاص.[2]

---

[1] ولد النبية كريم، مسألة البترول والثورة الجزائرية، الملتقى المغاربي حول الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، يومي 11و12 جوان 2003، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص 136، 137.

[2] عبد الرحمان رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ماي 1976، ص 52، 53.

حيث يقوم الإنتاج المعدني على استخراج مادتي الفوسفات والحديد فقد عرف إنتاج الفوسفات في وقت قصير نموا سريعا، ومن أصل 08 مناجم فإن أربعة منها فقط ترتبط بشكل كامل فيما بينها. ويعد منجم جبل الكوبق الأكثر أهمية حيث بلغ الفوسفات به 700000 طن موجودة في جنوب السهول العليا بالغرب، أما مناجم كوكيفيل برج ردير ومزاعيتار بها 150000 طن يجرى استخراجها 70000 طن فقط تستعمل لأجل الحاجات المحلية ولاسيما في إنتاج السوبر فوسفات.[1]

وتعتبر الجزائر من أهم البلدان المنتجة للحديد وبلغ إنتاجها عام 1938: 30.557.669 طن استخلص منها 1.640.000 طن من الحديد الصافي، ويعد الحديد الجزائري من أحسن أنواع الحدديد في العالم ودرجة معدن الحديد في مناجمه بالجزائر مرتفعة وتفوق 50 في المائة. وأهم مناجم الحديد منجم الونزة بالقرب من مدينة تبسة بناحية عنابة، ويقع تسدير هذا المنجم من ميناء عنابة، وهناك سكة حديدية تربط بين المنجم والميناء طولها 142 كلم، ويحتوي على 60 في المائة من معدن الحديد وهو خام خال من الفسفور وكانت تستغله شركة الونزة منذ 1913 وتشارك الحكومة العامة في رأس مال هذه الشركة المخصص للإنتاج في هذا المنجم ب 27.7 في المائة وتأخذ 50 في المائة من الفائدة الخالصة.[2]

إضافة إلى منجم الونزة هناك مناجم أخرى أهمها منجم بوحضرة ويقع بالقرب من منجم الونزة ويحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج ومنجم آخر بناحية سكيكدة هو منجم فلفلة، إضافة إلى بنزميرة على بعد 30 كلم من بجاية ومنجم مروانية وعين بن مروان ومنجم المكيمان.[3]

إضافة إلى الرصاص الذي غالبا ما يتواجد مع الزنك وتشمل صناعة استخراج الرصاص والزنك في الجزائر على حوالي 45 منجما أهمها منجم جبل مسار ومنجم المعازي في عمالة وهران ،

---

[1] الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي 1830–1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، 1983، ص160، 161.

[2] عبد الرحمان رزاقي، مرجع سابق، ص53.

[3] حورية طعبة، مرجع سابق، ص 116.

منجم قرومة ومنجم أورتين و منجم جمهامة في عمالة الجزائر و منجم يتمرين ،منجم كاف السماح ، منجم جبل عين الأركو ومنج الشلالة في عمالة قسنطينة، وقد بلغ إنتاج الرصاص في الجزائر حوالي 16459 طن ليرتفع إلى حوالي 33 ألف طن سنة 1927 وقد تأثر إنتاجه بصورة كبيرة حيث وصل إلى حوالي 157 طن فقط سنة 1919 وهذا ما أثر في صادراته التي انخفضت بدورها من 22 ألف طن سنة 1930 إلى 2001 طن عام 1936 وبقيت صادراته متدهورة إلى غاية الحرب العالمية الثانية و تمثل أهم الأسواق في فرنسا بنسبة 72 % بلجيكا بنسبة 09 % اليونان بنسبة 08 % أما بنسبة 01 % كانت مختلفة من دولة إلى أخرى.[1]

المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي للمدن الساحلية

إن الحملة العسكرية الفرنسية عندما اتجهت إلى الجزائر كانت تحمل في ظاهرها أخذ ثأر خرافة المروحة من داي الجزائر بحجة أن قنصلها قد أهين وضرب بالمروحة من طرف الداي، إذ لم تمر ساعات معدودة على دخول الجيش الفرنسي للجزائر حتى بدأت تتضح نوايا الحملة الفرنسية القريبة منها والبعيدة، ففرنسا لم تقدم على احتلال الجزائر عام 1830 إلا بعد تخطيط صليبي وبهدف الحصول على هذا البلد القارة واستنزاف ثرواته والتمتع بخيراته. وقد بدأ الفرنسيون باحتلال المدن الساحلية الجزائرية منها مدينة الجزائر وبجاية وجيجل(المطلب الأول) ، ومدن الغرب الجزائري (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر وبجاية وجيجل وعنابة

لقد حقق الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830 لنفسه مزايا مزدوجة منها الحصول على موقع استراتيجي في البحر الأبيض المتوسط ووضع قارة تحت السيطرة، فقد نزلت الحملة العسكرية

[1] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 121.

الفرنسية يوم 14 جوان 1830 بميناء سيدي فرج ببضعة كيلومترات غرب العاصمة ، وفي 4 جويلية كانت القوات الفرنسية قد استحوذت على الأعالي المتاخمة للعاصمة الجزائرية بعد قصف للمدينة، لتغزو القوات الفرنسية باقي المدن الساحلية منها بجاية وجيجل وعنابة التي سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

أولا: احتلال مدينة الجزائر

تعود فكرة احتلال الجزائر إلى عهد نابليون الذي كان لديه طموحا اتجاه البحر المتوسط وأسقط عليه تصوراته في منظور استراتيجيته السياسية ووجه من خلاله نظره نحو مدينة الجزائر باعتبارها بوابة امبراطورية الاستعمارية الفرنسية انطلاقا من شمال إفريقيا كونها معبر البحرية المؤدية إلى العالم الهندي عبر قناة تصل بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر.[1]

نزل الجيش الفرنسي غرب الجزائر العاصمة يوم 14 جوان 1830 وبعد قتال مرير وخسائر فادحة بين الطرفين استسلمت الحكومة الجزائرية في 5 جويلية من نفس العام، ثم أمضى كل من الداي رئيس الدولة الجزائرية والكونت دي بورمون DuBourmont قائد الحملة العسكرية الفرنسية معاهدة تعرف بإتفاق الجزائر، ومما نصت عليه هذه المعاهدة حرية العمل بالدين الإسلامي وضمان حرية جميع الطبقات والأديان والممتلكات والتجارة والصناعات واحترام كامل للمرأة وعدم الإذن للجنود الفرنسيين بدخول المساجد وغيرها... علاوة على ذلك فإن الفرنسيين قد قدموا أنفسهم إلى الجزائريين على أنهم محررون لا منتصرون،[2] ورغم التعهد الفرنسي لسكان الجزائر باحترام شعائرهم الدينية وممتلكاتهم إلا أنها نكثت هذه العهود واستولت على خزينة الدولة ونهبت الأموال العامة والخاصة

---

[1] محرز عفروف، مذكرات من وراء القبور، ترجمة حاج مسعود مسعود، ط 1 ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر 2008 ص136.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الجزائر 1983 ،ص16.

وحولت المساجد إلى كنائس، إضافة إلى الاعتداءات على المواطنين والأعراض وتدنيس المقابر وغير ذلك.[1]

يقول أحد المؤرخين الفرنسيين "ليس هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها الفوضى التي شهدتها مدينة الجزائر" وقد زاد الأمر سوءا تزامن حملة الاحتلال مع تغير النظام السياسي في فرنسا، وإنشاء الجمهورية الثانية. وفيما كانت فرنسا تنادي علنا بنشر الحضارة وتمدين الشعب الجزائري وتحريره من نير العبودية والاستبداد والجهل والتخلف، أمر الجنرال "كلوزيل"، المحاط بالعديد من اليهود المتآمرين، بتهديم محلات بيع الكتب، والتي تمثل أدوات الحضارة، وهدم محلات الصناعة التقليدية والتي أسهمت بشكل كبير في القضاء على البطالة، وازدهار التجارة الخارجية للجزائر.[2]

وأمام هذا الواقع المزري الذي فرضه الاحتلال الفرنسي بدءا من الجزائر العاصمة ، فإن ردود الفعل الجزائرية على هذا الغزو والاحتلال الذي أعقبها قد اتخذت أشكالا عديدة، وقد كان من الطبيعي أن تظهر أقل ردود الفعل في المدن وخاصة بمدينة الجزائر التي عرف سكانها – وفي مقدمتهم النخبة– أول اتصال بالعدو والاحتكاك به والوقوف على إجراءاته التعسفية، حيث تضررت مباشرة باستهتاره بكل القيم والأعراف الإنسانية وتعرضت لظلمه وجوره وسميت هذه المقاومة (ردود الأفعال) بمقاومة النخبة أو أهل الحضر.وقد كان لعنصر الزمن التجربة المرة التي اجتازتها النخبة الجزائرية دورا في إيقاظ ذوي الضمائر الحية من الجزائريين الذين أخطأوا في تقدير الموقف تقديرا سليما في البداية، وحاولوا تدارك ذلك الموقف بالعمل في حدود إمكانياتهم المحدودة لدعم جهود المقاومة الثقافية بالوسائل السياسية[3].

---

[1] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة ، الجزء الأول، الجزائر ، 2010، ص 64.

[2] رابح لونيسي وآخرون، المرجع نفسه، ص56.

[3] أحمد عصماني، النخبة الجزائرية وموقفها من الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر(1830)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، جوان 2017، ص4.

وقد عرفت الصناعة والتجارة تراجع كبير في بداية الاحتلال ، ففي عهد كلوزيل أمر بهدم العديد من المحلات، مثل سوق المقايس ، الذي كانت له أهمية كبيرة بنسبة للصناعة في مدينة الجزائر حيث كانت تصدر الصناعات إلى تونس، وطرابلس، وحتى مصر. حيث عملت فرنسا على قتل الصناعة المحلية أو الوطنية ، التي كانت تزخربها الجزائر قبل الاستعمار ومع بداية الاستعمار، عمدت فرنسا على مضايقة الصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس الفضة الذهب الجلد الحياكة الصناعة الحربية والبحرية التي شهد لها المؤرخون الأجانب على ازدهارها وجودتها، ونجد أن المستوطنين قد سيطروا أيضا على 65.28 % من قطاع الصناعة، الذي يخدم مصالحهم الخاصة وعلى 57 % بالمائة في القطاع التجاري، ومن خلال هذا تم احتكار التجارة الداخلية والخارجية، كما أن السياسة الاقتصادية التي قامت بها فرنسا من خلال انتزاع الأراضي ونهبها من المواطنين وتقديمها للمعمرين بهدف قهر وتفقير الشعب الجزائري وتجويعه.[1]

كما لم تسلم المؤسسات الدينية من السياسة الفرنسية التي سيطر من خلالها الفرنسيون على جل الممتلكات الجزائرية من بينها الاستيلاء على مؤسسات الأوقاف ، حيث صرح السيد " جاني دوبيسي" بأن كل المؤسسات الخيرية والمساجد، تصبح تابعة لأملاك الدولة، والإدارة العامة، وهي التي يجب أن تتصرف فيها كيف تشاء.[2] ويقول :حمدان خوجة أن الأسباب التي جعلت الفرنسيون يستولون، على المؤسسات الخيرية ، هو من أجل الحصول على ثروة في أسرع وقت ولإغراء وترغيب فرنسا للاحتفاظ بالجزائر. [3]

---

[1] أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائرمطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد 28، الجزائر،2016، ص167.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1900، ج 1 ، دار الغرب الاسلامي بيروت – لبنان 1992، ص44.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، تق: محمد العربي الزبيري، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص243-244.

ونستنتج مما سبق ذكره أن الحكومة الفرنسية في الجزائر بسطت نفوذها على الاقتصاد في الجزائر حيث لم تعد الأوضاع مستقرة وهذا أدى إلى توقف الفلاحة فانقطعت سبل عيش الأهالي وعملت على مضايقة الصناعات واحتكار التجارة.

ثانيا: احتلال مدينة بجاية

باشر شخص بجاوي يدعى بوستة بمد خطوات مع الحكومة الفرنسية، فزعم أنه مبعوث من بني بلدته وبعد أن ضمن مساندة فئة من أصحابه رشح نفسه لنيل رتبة قايد بجاية معولا على بناء ثروة من الابتزاز واستغلال النفوذ فرفض بنو مزاية ترشحه للمنصب لكن ذلك لم يثن من عزيمته وقرر التنقل إلى مدينة الجزائر حيث حمل لقب رئيس ميناء بجاية، ثم عرض مجموعة من الاقتراحات على الحكومة الفرنسية بإيعاز من السيد جولي، وكان مشروع بوستة مبنيا على فكرة تعيين جولي قنصلا لفرنسا في بجاية وفتح الميناء لاستقبال السفن الفرنسية، ليقتل بعدها بخطأ من الجنود الفرنسية.[1]

وفي 1831 غرقت في سواحل بجاية سفينة شراعية تابعة للحكومة فقتل طاقمها ثم في العام الموالي دنت سفينة إنجليزية تدعى بروسكي من بجاية ولم تظهر منها أية أمارة من أمارات العدوان فجوبهت بطلقتي مدفع أجبرتاها على مغادرة المكان.

وفي أكتوبر 1832 كانت السفينة الفرنسية لومارسوان الراسية في المرفأ قد تعرضت لهجوم فاضطرت للرد على القذائف الآتية من الحصون، وقد عزا سكان المدينة الهجوم على السفينة إلى القبائل الذين كانوا أسياد الحصون وذكروا بأنهم أطلقوا النار بنية إبعاد السفينة الفرنسية التي كان حضورها يحول دون دخول باخرة قادمة من إيطاليا على متنها رسائل وأعوان باشا الجزائر الداي حسين الذي أزحناه من عرشه. كانت تلك الحجة لا يقبلها المنطق السليم لكن الحكومة البريطانية

[1] لوران شارل فيرو، تاريخ بجاية، تر: صالح بخوش، تق: البروفيسور جميل عيساني، دار تلانتيقيت للنشر، بجاية، 2020، ص7.

ما لبثت أن أعربت عن تذمرها من الإهانة التي طالت سفينتها برويكري وطالبت باعتذار مؤكدة أنه في حال لم تحترم فرنسا راية أصدقائها على السواحل التي تراها جزءا من إقليمها فإنها ستضطر إلى استخدام وسائل أخرى لتفادي تكرر مثل هذه الإهانة، ولما رأت الوزارة في هذا التلميح تهديدا باحتلال بجاية عمدت إلى إنذارها واتخذت إجراءات لمباشرة لاستكشاف المكان،[1] وبمجرد أن رأى بني مزاية السفينة الفرنسية اجتمعوا في الشاطئ وعم الشغب في أوساط أهل بجاية وهنا اضطر الضابط الفرنسي لمغادرة المكان لأن حياته في خطر.[2]

وقد روى ابن طوير الجنة في رحلته إلى بجاية واصفا ما شاهده حيث يقول: أن النصارى ضيعوا جميع المساجد والزوايا في الجزائر غير زاوية الشيخ عبد الرحمان الثعالبي، وأنهم كلما أرادوا بها السوء سلط الله عليهم البلاء، وقد زار مع من كان معه قبته وضريحه أكثر من مرة أثناء إقامته في الجزائر، وأعطاه مقدم الزاوية والجامع شمعات للبركة، وأعاد سرد القصة التي ذكرها في بجاية والتي مختصرها أن ديوان الأولياء اجتمعوا وقالوا نريد أخذ الجزائر من أهلها الذين طغوا وتجبروا لكن الرسول أخبرهم لا تفعلوا حتى ترسموا وتستأذنوا من ولي البلاد الشيخ عبد الرحمان الثعالبي، فأرسموا إليه وقالوا له: نريد أن نأخذ الجزائر بسبب تعدي وتجبر سكانها، فقال لهم: أفعلوا بها ما بدا لكم فإني متبرئ منهم فقد خرجوا عن طاعتي، فقال الشيخ عبد القادر الجيلاني سلطوا الكفار على الفجار.[3]

كذلك من حديثه أن احتلال الجزائر كان حدثا عظيما وكيف أن الحجاج المغاربة والشناقطة لم يستطيعوا الذهاب برا إلى الحج عبر الجزائر كما تحدث على أن أحد الأشخاص أخبره في الإسكندرية على أن النصارى بدأوا يستعلون على الناس في مصر منذ أن احتلت فرنسا الجزائر،

---

[1] لوران شارل فيرو، المرجع السابق، ص218.
[2] لوران شارل فيرو، المرجع نفسه، ص219.
[3] سلاف لبصير، الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي من خلال رحلة ابن طوير الجنة الوداني 1832، مجلة رفوف، العدد02، جويلية 2022، ص507.

وهذا ما يؤكد على أن سقوط الجزائر كان ضربة قوية للعالم الإسلامي وخاصة منطقة حوض المتوسط[1].

وحسب التقسيم الثوري فإن المنطقة الثالثة تتألف من أراضي ولايتي بجاية وتزي وزو وأجزاء من أراضي ولايات سطيف، برج بوعريريج، ، البويرة، ولها موقع شديد الأهمية حيث أنه يمثل عمق الجزائر وهي ذات طبيعة جغرافية متنوعة، ويعود ذلك إلى تعدد جبالها وغاباتها وأحراشها وذلك ما جعلها ملجأ للثوار. ورغم صغر مساحتها إلا أنها كانت ذات أهمية كبيرة لتوسطها الوطن وأيضا اتصالها مباشرة بأغلب الولايات الحربية، الولاية الأولى والثانية من الشرق والسادسة من الجنوب والرابعة من الغرب [2].

سجل مطلع سنة 1958، تطورات حامسة بالنسبة للثورة الجزائرية بعد أن تم بناء خط موريس منذ سبتمبر 1957، الأمر الذي جعل حركة إمداد الداخل بالسلاح تكاد تبدوا شبه مستحيلة، وعربيا تضاعف التدخل المصري في الشأن الداخلي للثورة وازدادت رغبة جمال عبد ناصر في احتوائها، وهو ما تجسد عبر التضييق على الإعانات التي كانت تقدمها مصر للثورة بحيث أصبحت تخضع للمساومات وللمراقبة الدقيقة مقارنة بالإعانات التي كانت تقدمها جمهورية العراق الفتية بقيادة قاسم علي وجمهورية سوريا.[3]

ظلت الولاية الثالثة تدين بالولاء لزعيمها الأول كريم بلقاسم واستمرت على هذا النحو طيلة فترة الثورة التحريرية، حتى في ظل غيابه بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ، كما تمكن هذا الأخير في سنة 1956–1958 من توزيع مساعديه في إدارة شؤونها وشؤون بعض الولايات كالولاية الرابعة والسادسة، وترقيتهم في الهياكل القيادية للثورة سواء بالداخل أو الخارج ، وعليه فإن الولاية الثالثة

---

[1] سلاف لبصير، المرجع السابق، ص508.

[2] جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ،ج1 ،ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص308-309.

[3] أحمد مسعود سيدعلي ، الولاية الثالثة و اجتماع عقداء الداخل خلال الثورة الجزائرية 6-12 ديسمبر1958، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد02، 2021، ص .148

ظلت من حيث البعد التنظيمي والعسكري الأكثر أهمية بعد الولاية الأولى، ويكفي التدليل على ذلك بالإنطلاقة نفسها للعمل المسلح عشية الثورة حيث كان بحوزتها ما بين مائتين وثلاثمائة مجاهد، ما جعلها في المرتبة الثانية بعد الأوراس التي كانت تمتلك خمسمائة مجاهد لأجل ذلك ظلت أيضا ثاني معقل خطير يهدد سلطات الاحتلال على الدوام، كما متيزت الولاية الثالثة برغم المحاولات اليائسة التي قامت بها الإدارة الفرنسية منذ لافيجري لتنصير المنطقة، بتمسك قادتها بطقوس وشعائر الإسلام والحرص على احترامها وتطبيقها في صفوف المناضلين في جيش وجبهة التحرير الوطني على مدار ساعات اليوم وبالتالي تعزيز معاني الجهاد والشهادة في ذهنيات ونفوس هؤلاء الأمر الذي كان يقوي بدوره ويدفع بمسار الكفاح المسلح[1].

واستعمل الجنود الفرنسيون التعذيب في بلاد القبائل باستمرار في جميع النواحي لكنه كان أقل تفننا نذكر من ذلك الشنق، ومن بين مراكز التعذيب نذكر مركز التعذيب "بقنطرة بجاية" يوجد بتيزي وزو وجعل في طاحونة زيت قديمة كانت على ملك صالحي ويكدس المساجين في خوابئ ويقتلون بالاختناق بواسطة دخان أسود سببه إحراق كمية كبيرة من المازوت، وقتل بذلك 24 شخصا من بين 37 قبض عليهم في تيزي وزو[2].

ثالثا: احتلال مدينة جيجل

كان الفرنسيون يكنون أحقادا تاريخية على سكان منطقة جيجل تعود إلى كارثة الأسطول الفرنسي بقيادة De Beaufort سنة 1664، بدليل أن أول كلمة نطق بها قائد القوات الفرنسية النقيب دو سال عندما احتلت قواته جيجل سنة 1839 هي "لقد انتقمنا لك يا بوفورت" لقد تم احتلال مدينة جيجل بناء على أوامر القائد العام على إقليم قسنطينة الجنرال قالبو –قائد منطقة سكيكدة– حيث خرجت يوم 12 ماي 1839 عدة سفن عسكرية من ميناء سكيكدة تحمل على ظهرها أكثر من

---

[1] أحمد مسعود سيدعلي ، الولاية الثالثة واجتماع عقداء الداخل خلال الثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص150

[2] التعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة، فرنسا توالي جرائمها بالجزائر،جريدة المجاهد، ع9 ،1957/08/20 ،ص4.

700 جندي بقيادة النقيب دو سال وفي صبيحة 13 ماي وصلت القوات البحرية إلى ميناء جيجل واحتلت المدينة، بينما القوات البرية التي يقودها الجنرال قالبو كانت عازمة على اختراق الجبال والوصول إلى جيجل في الوقت الذي يبدأ فيه الإنزال على شاطئ المدينة،وقد قاوم سكان جيجل المحتل الفرنسي مدة عشر سنوات كاملة رغم قلة العدد والعتاد واستخدام الأسلحة التقليدية.[1]

كان لاندلاع ثورة المقراني سنة 1871 أثرا كبيرا في استئناف المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي في منطقة جيجل حيث بعث سي عزيز بن الحداد برسائل إلى بعض أعيان مقدمي الطريقة الرحمانية بالناحية الجنوبية والغربية لجيجل فاستجاب معظمهم للثورة التي امتدت إلى أعراش منطقة جيجل وجبالها ففي شهر ماي كان الشيخ عزيز مرابطا بجيش في منطقة بن ياجيس جنوب جيجل ثم قام بمهاجمة المدينة يوم 01 جوان، ونظرا لخطورة الموقف استنجد حاكمها العسكري بالحاكم العام للجزائر الذي زوده بأربع كتائب من المشاة وكتيبتين من الزواف بلغت في مجملها 1500 جندي، لكن المقاومة توقفت عن سيرها بسبب مدافع القوات الفرنسية، وفي يوم 9 جوان أعاد الهجوم على مدينة جيجل من باب القنطرة لكن قوات الكلونيل بوبانيك ونيران الباخرتين الفرنسيتين منعت الثوار من مواصلة هجومهم وألحقت أضرارا كبيرة بهم، مع ذلك استمرت الهجومات لحوالي شهرين.[2]

وقد اهتم المستعمر الفرنسي بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث بمختلف المواقع الأثرية بالجزائر، وجيجل كغيرها من مناطق الجزائر عرفت بعضا من هذه الدراسات و الأبحاث ، و من أهمها :

1- الموقع الأثري تازة: و الذي تم اكتشافه عن طريق الصدفة سنة 1920من طرف إيرمان، ليشهد بعدها بعض الدراسات منها الدراسة التي قام بها C.Arambourg سنة 1926 والتي اقتصرت على معاينة الموقع وجمع البقايا الحجرية ودراستها ونتج عنها وضع فرضية

---

[1] قاسي فريدة، جوانب من المقاومة والنضال الوطني الثوري بمنطقة جيجل ، مجلة المعيار، العدد06، 2022، ص639.

[2] قاسي فريدة، المرجع نفسه ،ص 640-641.

أنها تعود للعصر الحجري الأعلى .و جمع عينة من البقايا الحجرية والعظمية من طرف Balut.Lسنة 1952 ، وإعداد دراسة تنميطية عليها.

2- الموقع الأثري الرابطة: و الذي يضم مجموعة من القبور البونية مقسمة على ثلاث مناطق وهي الرأس الأسود، جبل سيدي أحمد أمقران و حي مصطفى، كذلك عرفت هذه المواقع الثلاثة العديد من الدراسات.[1]

3- موقع شوبا مينيسيبوم: قد حظي هذا الموقع بالعديد من الدراسات والكتابات من طرف العديد من الباحثين والفرنسيين خلال الفترة الاستعمارية وحتى بعد استرجاع السيادة الوطنية، حيث يعود إكتشاف الموقع لسنة 1850، وبعدها في يومي 12 و 13 جوان 1851 قامت مفرزة من الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال سانت آرنو Arnaut Saint " "بزيارته حيث تضمنت هذه المفرزة الطبيب رودي Roudet الذي قام بنسخ بعض الناقشات و نشرها لاحقا في صحف باريس.[2]

أما بالنسبة للنشاط الثوري في منطقة جيجل فقد كان مسؤول فرع المنظمة الخاصة (OS) هو مولود عمروش ومن مناضليها عيسى حيرش، أحمد دوارة، محمد زيغة المدعو عباس وكانت بداية العمل المسلح في هذه المنطقة على إثر إجتماع مجموعة الستة وتقرير تفجير الثورة حيث قسمت الجزائر إلى خمس مناطق وأصبحت جيجل ضمن المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني- تحت قيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف، حيث شهدت المنطقة الدخول في مرحلة الكفاح المسلح المتواصل دعما للثورة المباركة وإنهاء للنظام الإستعماري.[3]

وبعد التحاق المجاهدين بالثورة في منطقة جيجل وتدريبهم على استعمال السلاح طلبوا الاشتباك مع العدو وكانت المناسبة 8 ماي 1955 ذكرى 8 ماي 1945 الأليمة ليلقن المجاهدون العدو

---

[1] سميرة بودراع ، جيجل من خلال المكتشفات الأثرية، دراسة تاريخية وأثرية ،مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد1، 2020، ص10.

[2] سميرة بودراع ، المرجع نفسه، ص12.

[3] قاسي فريدة، جوانب من المقاومة والنضال الوطني الثوري بمنطقة جيجل، مرجع سابق، ص644.

درسا قاسيا فانطلقت العملية في دائرة الميلية وشملت قطع الطريق وتهديم الجسور وأعمدة الهاتف وحرق الفلين الذي كان يستحوذ عليه المستوطنون في غابات المنطقة ويصدرونه للخارج، كما شاركت ناحية جيجل في هجومات 20 أوت التاريخية التي أكسبت المنطقة الثانية قاعدة شعبية صلبة للثورة ففي يوم 21 أوت على الساعة السادسة صباحا قرر مجاهدو المنطقة الهجوم على مدينة الميلية وتم تقسيمهم إلى ثلاثة فرق. ومن أهم نتائج هجومات 20 أوت على المنطقة الثانية تأسيس المجالس الشعبية وتنصيبها على مستوى القرى والدواوير وتعيين المسؤولين عليها بالمنطقة إضافة إلى اللجان الشرعية للفصل في النزاعات بين أفراد الشعب الجزائري، وقد تم اعتماد التنظيم العسكري للمنطقة الثانية خلال هجومات 20 أوت كنظام عام للثورة الجزائرية أثناء انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.[1]

رابعا: احتلال مدينة عنابة:

عند دخول الفرنسيين إلى إفريقيا لم تكن عنابة فقط ميناء رئيس للمقاطعة وإنما كانت غنية بمواردها الداخلية كالجلود والصوف وخاصة الحبوب اعتبرتها فرنسا مفتاحا وإحدى أبواب بايلك الشرق الجزائري وكان احتلال هذه المدينة يكتسي أهمية بالغة من وجهة نظر التوسع المستقبلي والسيطرة على مقاطعة قسنطينة. [2]

حيث وجه دوبيري في شهر جويلية سفينته إلى مياه عنابة بقيادة السيد قرايب وعلى متنها عدد من سكان عنابة الذين كانوا بالجزائر أيام الاحتلال وبرفقتهم بعض النبلاء وكذلك السيد رومبرت الوكيل القديم للممتلكات الفرنسية بإفريقيا وكان يحمل بيان من دي بورمون مترجم إلى العربية ومهمة رومبرت هي جس النبض سكان عنابة وتحضير استقبال هادئ للحملة فقد عاش رومبرت فترة طويلة بعنابة مما سمح له بتقديم معلومات دقيقة ساعدت القادة العسكريين على احتلال

---

[1] قاسي فريدة، جوانب من المقاومة والنضال الوطني الثوري بمنطقة جيجل، مرجع سابق،ص 646.

[2] بورمضان عبد القادر، الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة 1830-1832، دورية كان التاريخية، السنة الثالثة عشر، العدد 48، يونيو 2020، ص134.

عنابة. واستقبل بعض السكان ومن بينهم الوكيل رومبرت الجنود بالأطعمة الطازجة وسارع دامريمون إلى احتلال الأماكن الرئيسية ووضع بالقصبة الفيلق السادس أما الفيلقين الثاني والتاسع والأربعون فكلف بحراسة السهل الممتد إلى واد بجيمة. كما شرع دامريمون في تعزيز الدفاعات ضد هجمات العرب محاولا ربط اتصالات مع القبائل المجاورة دون جدوى لكرهها المسيحيين أو خوفا من أحمد باي كما أن السكان غير متقبلين لديانة أخرى غير ديانتهم الإسلام.[1]

وتسبب احتلال مدينة عنابة في فقدان سلطة البايلك الرقابة على عدة قبائل بمنطقة عنابة التي انظمت في غالبها للفرنسيين الذين ومنذ احتلالهم لمدينة عنابة أواخر مارس ومطلع أفريل 1832 حاول أحمد باي استعادتها بالقوة العسكرية، لكنه لم يوظف جيش البايلك إلا بشكل رمزي بسبب وجود حركات مناوئة له بعدة مناطق.[2]

اعتمدت القوات الفرنسية أسلوب الغارات (Les razias) ضد القبائل الثائرة بناحية عنابة، وهو أسلوب حربي كان يطبق منذ العهد التركي، يهدف لإضعاف القبائل اقتصاديا كهنب خيراتها من حبوب كمواشي وخيم وزرابي، وعادة ما تقع هذه الغارات بعد عملية ضد القوات الفرنسية، أو ضد قبيلة حليفة للفرنسيين، وتعد قبيلة خرازة أول القبائل التي وقعت ضحية غارة قام بها النقيب يوسف المملوك رفقة الأتراك وذلك يوم 08 ماي 1832حيث قتل الكثير من أفرادها.[3]

المطلب الثاني: الاحتلال الفرنسي لمدن الغرب الجزائري

يضم البعد التاريخي للغرب الجزائري رصيدا علميا أوفر من خلال جملة من الأحداث التي عرفتها مختلف مناطقه خلال فترة الاستعمار الفرنسي، فأردنا من خلال هذا المطلب إبراز الدور التاريخي للمنطقة وأهم الأحداث التي عايشتها مدينة وهران وتلمسان ومستغانم.

---

[1] بورمضان عبد القادر، الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة 1830-1832، مرجع سابق، ص135.
[2] بورمضان عبد القادر- بورغدة رمضان، المقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي بناحية عنابة1832-1852، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، ،العدد الرابع ، ماي 2022، ص543.
[3] بورمضان عبد القادر- بورغدة رمضان، المرجع نفسه، ص544.

أولا : احتلال مدينة وهران

نظرا للموقع الاستراتيجي لمدينة وهران عملت قوات الاحتلال الفرنسي على احتلالها في أقرب فرصة ممكنة، فموقعها القريب من مضيق جبل طارق يسمح لقوات الاحتلال الفرنسي بمراقبة تحركات غريمة فرنسا إنجلترا في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى ذلك فإن احتلال وهران سيعطي لقوات الاحتلال الفرنسي مركز انطلاق لاحتلال باقي مناطق الغرب الجزائري. وكانت السلطة في بايلك الغرب الجزائري تحت حكم الباي حسن.[1]

وقد حاول الباي حسن الاستنجاد بمحي الدين والقبائل الغربية، لكنهم رفضوا ذلك بتدبير من الأمير عبد القادر خوفا من ثأر القبائل التي كانت تعاني من الاضطهاد التركي، وإثر سقوط مدينة وهران واجه الفرنسيون حملات هجوم متوالية من طرف القبائل العربية شارك فيها محي الدين وابنه عبد القادر، الأمر الذي جعل "كلوزيل" يفكر في تعيين باي تونسي يحكم وهران مؤقتا ويدفع مقابل ذلك أموالا لفرنسا. وكان إقليم وهران في هذه المرحلة في حاجة الى زعيم يقوده وينظم مقاومته، إلى أن تم مبايعة عبد القادر إبن محي الدين أميرا، هذا الأخير شكل بعد المبايعة حكومته وأنشأ مجلسا للشورى وباشر تنظيم شؤون إمارته، وعلى إثر الانتصارات التي حققها بادر الجنرال "ديميشال" للاتصال به لطلب توقيف القتال وابرام عقد صلح، وبعد محادثات بين الطرفين وتقديم كل واحد لمطالبه وشروطه اقترح "ديميشال" على ابن عراش وزير خارجية الأمير دمج هذه الشروط ببعضها للخروج بمعاهدة موحدة تحتوي على أهم ما جاء في الوثيقتين، وتمت المصادقة على الاتفاقية التي أصبحت بعد ابرامها مثار جدل بين الطرفين، حيث أولها كل طرف على حسب اجتهاده الخاص، استغل الأمير عبد القادر معاهدة "دي ميشيل" في

[1] عبد القادر سلاماني – العيد فارس، مواقف سكان الغرب الجزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران 1830-1832، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، 2020، ص13.

تنظيم مختلف شؤون الدولة وتوحيد كلمتها، ومد نفوذه إلى إقليم التيطري الذي سكتت عنه المعاهدة.[1]

وأمام ذلك خططت فرنسا للعودة الى الحرب من جديد وسعت لنقض المعاهدة، فشجعت زعيم الدوائر والزمالة على الثورة ضد الأمير، وطالبت بانسحاب الأمير من التيطري، ثم قامت بعزل "دي ميشيل" وتعيين "تريزيل" مكانه، وسعى هذا الأخير الى حماية قبائل الدوائر والزمالة التي لجأت إليه، وكان ذلك بمثابة اعلان حرب. وقد حقق الأمير انتصارا باهرا على "تريزيل" في أول مواجهة معه وتوالت انتصاراته على الفرنسيين، وكانت معركة المقطع عام 1835 معركة فاصلة، فهي قد قوت من نفوذ وشهرة الأمير وحطت من سمعة الجيش الفرنسي، وهذا ما دفع فرنسا الى إعادة تعيين الماريشال "كلوزيل" واليا عاما على الجزائر. [2]

وشهدت مدينة وهران إبان الاحتلال الفرنسي ميلاد جمعية تهذيبية تثقيفية وسياسية هي جمعية الفلاح وذلك في 4 مارس 1937 ولعلها الأولى من نوعها تنفرد بها المدينة خلال الفترة المدروسة وقد تأسست برعاية الشيخ البشير الإبراهيمي حيث كان يتردد عليها أحيانا لإلقاء الدروس والمحاضرات، وكانت هذه الجمعية ذات توجه إصلاحي وكان لها أهداف مسطرة واستطاعت أن تنور المجتمع الجزائري وتأطره رغم مضايقات الاحتلال، فحسب التقرير الذي أعده مركز لإعلام والدراسات C.I.E فقد صدر قرار ولائي في فبراير 1939 يتم بموجبه غلق مدرسة جمعية الفلاح بحجة افتتاحها بدون رخصة، ليتم فتحها مجددا وتغيير مجلسها الإداري.[3]

---

[1] لعرج جبران، البعد الإسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس سيدس بلعباس، 2017، ص17.

[2] لعرج جبران، مرجع سابق، ص 18.

[3] خالد بوهند، جمعية الفلاح لمدينة وهران 1937- 1954، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والأجنبية، عدد 01، ص109-110.

ومع رغبة كلوزيل الجامحة في الاستيلاء كليا على تلمسان فقد راح يعد مشروعا لهذه الحملة تتطلب ميزانية كبرى خصوصا بعدما وافقت على ذلك وزارة الحربية الفرنسية التي راسلها كثيرا في هذا الشأن، وفي 25 يناير 1837 سار كلوزيل على رأس قوة أخرى تمركز فيها عند ملتقى نهر يسر بنهر التافنا وفي ليلة 25 إلى 27 خرج الأمير على رأس القوة كذلك يطارد فيها قوات الاحتلال فضرب معسكره في ملتقى النهرين حيث أرغم كلوزيل على الانسحاب إلى تلمسان مرة أخرى ليغادرها في 7 فبراير عائدا أدراجه إلى وهران وتعرف هذه المعركة بمعركة تافنة وسبع شيوخ،[1] إضافة إلى معارك أخرى قادها الأمير عبد القادر ضد الاحتلال االفرنسي منها معركة وادي الغازر أو شعبة اللحم ب 15 أفريل 1835، معركة سيدي يعقوب 25 أفريل 1836، ومعركة السكاك 06 جويلية 1836.[2]

وقد كانت المنطقة الوهرانية (عمالة وهران) أو المنطقة الخامسة حسب التسمية الثورية في موعد مع انطلاقة ثورة نوفمبر 1954، ولعبت دورا استراتيجيا خلال فترة الكفاح المسلح،[3] بالرغم من أن العمليات العسكرية الأولى في المنطقة الخامسة لم تكن ناجحة إلى حد ما، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات المايةوالبشرية ونقص حاد في الأسلحة، وهناك من يعتبر ذلك عائدا أيضا إلى وقوف الحركة المصالية في وجه الثورة، في حين يشير محمد لمقامي إلى أهم سبب وهو نقص في السلاح في المنطقة الخامسة لأن الفوج الذي قاده العربي بن مهيدي بناحية صبرة كان بدون سلاح، أما الفوج التابع لبوصوف بأولاد موسى لم يكن لديه سوى مسدس واحد قديم.[4]

---

[1] بكاي هوارية، الاحتلال الفرنسي لمنطقة تلمسان وردود الفعل الوطنية، مجلة القرطاس، العدد 01، 2012، ص 241.

[2] وليد صفراوي- سعاد يمينة شبوط، البعد التاريخي لمنطقة تلمسان 1836-1842، مجلة العلوم الإنسانية لأم البواقي، العدد 02، جوان 2020، ص153.

[3] برنو توفيق، الثورة الجزائرية في المنطقة الخامسة التحديات، الصعوبات، الحلول 1954-1956، مجلة عصور، العدد02، 2021، ص 206.

[4] برنو توفيق، الثورة الجزائرية في المنطقة الخامسة، المرجع نفسه، ص209.

ومن بين العمليات الهامة التي لفتت الانتباه عند تفجير الثورة تلك التي أشرف عليها العربي بن مهيدي ومكنته من حرق مخازن الفلين بقرية صبرة بتلمسان وإتلاف المئات من قناطير الفلين التي قدرت قيمتها ب25 مليون فرنك قديم، وقطع الأعمدة الهاتفية بين عين غرابة وصبرة وتخريب طرق المواصلات والسكك الحديدية، غير أن الملاحظ هو أن الاستعمار الفرنسي قد تمكن من القضاء على الفرق الصغيرة التي تكونت في هذه الفترة بالإضافة إلى استشهاد بن عبد المالك رمضان واعتقال أحمد زبانة ومجموعته.[1] وأمام هذه النتائج حاول 'العربي بن مهيدي' الاتصال بالعاصمة تارة و بالمغرب الأقصى تارة أخرى بحثا عن الأسلحة[2].

كما أن نشاط جيش وجبهة التحرير الوطني لم يعد مقصورا على النشاط الحربي والعسكري، بل تعدى إلى الحياة المدنية والإدارية، وهذا ما أكده مقال بعنوان "أهدافنا تتحقق" ، حيث تضمن شهادة أخرى لأحد الصحفيين الفرنسيين الذي زار عمالة وهران في سبتمبر 1956، وقد صرح في شهادته بوجود دولة جزائرية مستقلة ولكن بصفة سرية، حيث أن أغلب الجزائريين صاروا يخضعون للنظام الإداري الذي تفرضه جبهة التحرير الوطني، سواء في تسجيل المواليد أو عقود الزواج أو الطلاق، كما يحتكمون للمحاكم الشعبية لحل جميع المنازعات المتعلقة بالمنقول والعقار.[3]

وقدعايشت مدينة تلمسان وككل المدن الجزائرية وقائع استعمارية أقل ما يقال عنها أنها تسلطية في جوانبها السياسية منها الاجتماعية، والثقافية، وحتى منها الاقتصادية، هذا الواقع الأخير الذي طبع عليه الوضع المزري الذي لحق بالجزائريين، إذ المعاناة من الفقر والجوع كانا أهم محطتين أشتمل بهما على" الأهالي" الجزائريين كونهم يخضعون لنظام الأنديجينا.[4]

---

[1] برنو توفيق، مرجع سابق، ص208.

[2] لعرج جبران، مرجع سابق، ص197.

[3] شارف مريم- بوجلة عبد المجيد، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة من خلال جريدة المقاومة الجزائرية، مجلة قرطاس الدراسات الفكرية والحضارية، العدد01، 2021، ص36.

[4] دحماني عمر جمال الدين، الأوضاع الاقتصادية بمدينة تلمسان إبان الفترة الاستعمارية 1929-1945، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، العدد 01، جانفي 2020، ص141.

ظل هذا الوضع سائدا فحتى مع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بقت الإدارة الفرنسية الاستعمارية تخضع الشعب الجزائري لرهانات هذه الأحوال المعيشية السائدة كالفقر و المجاعة، إذ منعت عليهم المواد الغذائية وحرمانهم من محاصيلهم الزراعية، ناهيك عن تسريح العديد من العاملين في مزارع المعمرين بحجة الأزمة الاقتصادية. التي تفاقم من خلالها معاناة الشعب الجزائري وتدهور أحواله المعيشية.

وقد ظهرت عدة مظاهرات شعبية شملت مدن ومناطق الجزائر، وفي مدينة تلمسان أين قامت مظاهرة كبيرة، نذكر منها : مظاهرات جويلية 1933 بتلمسان ومظاهرات أوت 1934.[1]

وقد كانت عمالة وهران تعاني من انقسامات داخلية بين أنصار الزعيم مصالي الحاج الذي كان لأنصاره تواجدا قويا في المدن الكبرى مثل تلمسان و وهران ومستغانم وسيدي بلعباس وتيارت وغيرها من البلدات الأخرى، في حين أصر بعض أعضاء اللجنة المركزية بالوقوف إلى جانب قيادتهم عبد الرحمان كيوان ولحول حسين. وفي إتجاه آخر ظل العديد من الشباب المتحمس حائرا ينتظر الأوامر من قيادته المباشرة للإنطلاق نحو العمل الثوري وفي هذه الظروف الحساسة قامت اللجنة التحضيرية لأول نوفمبر بعمل جاد بالمنطقة بتكوين قيادة أركان مصغرة وكسب انخراط أعضاء جدد والتمويل بالأسلحة حيث تم تكليف ثلاثة قادة رئيسيين وهم العربي بن مهيدي بوهران وعبد الحفيظ بوالصوف بتلمسان وبن عبد المالك رمضان بمستغانم بهذه المهام.[2]

ثانيا: احتلال مدينة مستغانم

كانت المحاولات الأولى لتنظيم المقاومة في مستغانم هي التي أشرف عليها العامل المغربي ابن العامري بمساعدة الأعيان والأشراف. اتصل ابن العامري على إثر قدومه إلى المقاطعة خلال مارس 1831 بأعيان "مجاهر" فاستجابوا لدعوة المقاومة والتحق بهم عدد من الحضر بمزغران.

---

[1] دحماني عمر جمال الدين، المرجع السابق، ص 142.

[2] بليل محمد، اندلاع الثورة التحريرية بمنطقة مستغانم (المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة) وتطورها ما بين 1954-1956، مجلة الخلدونية، العدد 02، 2017، ص187.

حينئذ حاصرت "مجاهر" وأهل مزغران مدينة مستغانم وحاولا فتحها لتأديب الكراغلة والأتراك الذين تربطهم عداوة سابقة، لكن القايد " ابراهيم" على علاقة وطيدة بالجنرال بوايه في وهران، وكان هذا الأخير يشجعه على معارضة مشاريع ابن العامري والأعيان كما كان يحثه على حماية المدينة من غزوات البدو.[1]

تكررت هجمات "المجاهر" و "مزغران" على المدينة وفرضوا عليها حصارا شديدا، تؤكد الوثائق الفرنسية أن عدد هذه الهجمات بلغ خمسا خلال شهر أفريل 1832، لكن القايد إبراهيم تمكن من إفشالها بفضل قوة التحصينات والمساعدات العسكرية التي كانت تصله عن طريق البحر من وهران من بارود ودخائر بشكل خاص.[2]

وقد كانت الشهور الستة الأولى من 1833 مسرحا لهجوم شامل وحصار شديد على المدينة فكادت تسقط هذه المرة لولا تدخل الجنرال "دي ميشال" الذي قرر الاستيلاء عليها في نهاية جويلية ففتحت مستغانم أبوابها أمام القوات الفرنسية وأمر الجنرال الفرنسي إنهاء مهام القايد إبراهيم بوشناق والجالية التركية التي انتقلت إلى وهران كما ألزم الأسر الحضرية على مغادرة المدينة وإخلاء حي المطمر لأنها رفضت الاحتلال العسكري الفرنسي، وقد عارضت شرائح اجتماعية بكاملها –في الغرب الجزائري– من أتراك وكراغلة في المدن وقبائل المخزن في الأرياف مقاومة الاحتلال الفرنسي، إن وراء هذه المعارضة أسبابا تتعلق بالتناقضات الحادة التي كانت تميز البنية الاجتماعية الجزائرية قبيل الغزو الفرنسي.[3]

كماعرفت منطقة الظهرة بدائرة مستغانم سابقا نشاطا ثوريا وفدائيا هاما سنة 1954 أنقذ شمولية الثورة حسب تقديرنا لأن عمالة وهران كان بها عدد كبير من المعمرين وكانت جد هادئة بسبب الانقسام الحاد بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وسيطرة أنصار رئيس الحركة على جل

---

[1] محمد غالم، مدينة في أزمة: مستغانم في مواجهة الاحتلال الفرنسي 1830-1833، مجلة إنسانيات، العدد 05، 1998، ص79.

[2] محمد غالم، المرجع السابق، ص81.

[3] محمد غالم، المرجع نفسه، ص83.

مكاتبها وكذا تضاريسها الفتوحة مقارنة بباقي جهات الوطن حيث أحدثت صدمة لدى أجهزة الاستعلامات الفرنسية، التي لم تتمكن من إفشال مخطط تفجير الثورة المسلحة. ويرجع الفضل في رأينا إلى عناصر المنظمة الخاصة الذين التزموا بالحياد بين الطرفين المتصارعين، ولكنهم في نفس الوقت كانوا في موعد مع هذا الحدث الهام في تفجير الثورة المسلحة بالغرب الوهراني رغم الصعوبات والتحديات.[1]

وفي ليل أول نوفمبر 1954 بمدينة مستغانم قامت جماعة من المجاهدين المسبلين بقيادة بن عبد المالك رمضان بهجوم استهدف مزرعتين بالقرب من كاساين (Cassaigne) سيدي علي حاليا وعلى مقر الدرك الفرنسي، مما أدى إلى قتل دركي وجرح آخرين وتخريب المركز عن كامله، وإلحاق أضرار معتبرة بالمزارع والمنشآت الاقتصاية وتخريب الطرقات، واستشهد ليلتها المجاهد بن عبد المالك رمضان وبذلك يعتبر أول مسؤول شهيد ليل نوفمبر 1954على المستوى الوطني، وجرح زميله البرجي أعمر.[2]

وقد شهدت منطقة الظهرة بمستغانم تكليف عدة مجموعات محلية بقيادة أحد قادة أركان الناحية وعضو مجموعة 22 التاريخية للقيام بعمليات ثورية بالقسم الشرقي لدائرة مستغانم بالبلدية المختلطة ب"كساني" (سيدي علي حاليا) وبالبلدية كاملة الصلاحيات بوسكي (حجاج حاليا). وتم تأكيد نجاح بعض العمليات الثورية بناحية الظهرة من قبل والي عمالة وهران السيد جين لومبار الذي تلقى مكالمة هاتفية من طرف نائب الوالي لدائرة مستغانم على الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بالفاتح من نوفمبر أخبره بأنه تم حرق مزرعتين للمعمرين ومهاجمة مخفر درك كساني ومقتل أوربي واحد، كما أكد تقرير استعلاماتي فرنسي آخر بأنه تم قتل المعمر فرانسوا لورانت وقطع خطوط الهاتف والاعتداء على مزارع الكولون، وحسب روايات المجاهدين الأحياء فإن العمليات

---

[1] بليل محمد، اندلاع الثورة التحريرية بمنطقة مستغانم، مرجع سابق، ص188.

[2] عبد الحق كركب، نماذج من معارك جيش التحرير الوطني بالمنطقة الخامسة من الولاية الخامسة ودعمها في ترسيخ معاني الجهاد وصمود الفكر الرافض للاحتلال، مجلة مدارات تاريخية، العدد 03، سبتمبر 2020، ص77.

الثورية بمنطقة مستغانم كانت جد ناجحة نظرا لإشراف بن مهيدي نفسه في تحضير الثورة مع بالظهرة مع بن عبد المالك رمضان في اجتماع ضم القيادات المحلية حيث تم توزيع المهام في جمع الأموال وشراء الأسلحة والتدرب عليها. [1]

ومن أشهر معارك منطقة مستغانم معركة سيدي الزقاي بقيادة الشهيد محمد الجبلي بتاريخ 15-16 سبتمبر 1954 بسيدي علي أي كساني سابقا، حيث تنقل محمد الجبلي مع كتيبة من المجاهدين تتراوح بين 80 إلى 100 مجاهد من تلمسان مارا بمنطقة عين تموشنت ومعسكر، حيث قام بحرق العديد من مزارع المعمرين وتخريب ممتلكاتهم، ووصل إلى منطقة مستغانم حيث تعرض هناك لخيانة من قبل أحد حراس مدرسة الدوار الذي أخبر المسؤولين الفرنسيين بوجودهم فقامت القوات الفرنسية صبيحة يوم 15 سبتمبر بمحاصرة المنطقة وتتبع أثر المجاهدين، واستطاع محمد الجبلي الصمود ليومين كاملين من التقليل من الخسائر في صفوف جيش التحرير باستشهاده في نفس المكان رغم الحصيلة الثقيلة التي تجاوزت استشهاد أكثر من 40 فردا من كتيبته أي نصفها.[2]

المبحث الثالث: التوسعات الفرنسية في الجزائر

اعتقد الفرنسيون بعد سقوط مدينة الجزائر وبسط سيطرتهم على المدن الساحلية أنهم سيخضعون بقية المناطق الداخلية في ظرف وجيز، وهذا حسب تصريح قائد الحملة الفرنسية على الجزائر "الجنرال دي بورمون،" غير أن ظنهم خاب وعزيمتهم خارت عندما صدموا بمقاومة الشعب الجزائري في كل بقعة جغرافية حطت فيها أقدامهم، وتكبدوا خسائر فادحة في الأموال والأرواح، الأمر الذي دفع بالإدارة الاستعمارية إلى مراجعة استراتيجيها العسكرية في الاختراق والتوغل

[1] بليل محمد، اندلاع الثورة التحريرية بمنطقة مستغانم، مرجع سابق، ص189،190.
[2] بليل محمد، المرجع نفسه، ص196.

الاستعماري لبقية المناطق التي لازالت لم تدخل تحت السيطرة الفرنسية، وسنتطرق لهذه التوسعات بالتفصيل حيث سنتناول في المطلب الأول التوسعات في الشرق الجزائري، أما المطلب الثاني فنخصصه للتوسعات في الغرب، ثم التوسعات في الجنوب الجزائري من خلال المطلب الثالث.

المطلب الأول: التوسعات في الشرق الجزائري

الواقع أنه بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر العاصمة في 05 جويلية 1830 اتجهت أنظارهم مباشرة إلى الشرق الجزائري لاحتلال عاصمته مدينة قسنطينة ثم التوغل في باقي مدن الشرق الجزائري، لذا سنتطرق في هذا المطلب لأشهر مقاومة في الشرق وهي مقاومة أحمد باي ثم مقاومة الزعاطشة.

أولا: ضد مقاومة أحمد باي

صرح الحاكم دوروفيغو أن فرنسا لا يمكنها بحال من الأحوال أن تثبت أقدامها على أرض الجزائر دون السيطرة على مدينة قسنطينة والشرق بصفة عامة، وحتى يتحقق لهم ذلك كان عليهم السيطرة على مدينة عنابة نظرا لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية حيث تشكل المنفذ البحري الرئيس لبايلك الشرق الجزائري،[1] لذلك كانت ثاني مدينة مستهدفة من قبل قوات العدو، وعليه أمر الجنيرال دوبرمون بتجهيز حملة عسكرية ضد المدينة يوم 26 جويلية 1830. وعلى إثر إستيلاء الفرنسيين عليها عام 1832 تخوف الحاج أحمد باي وأدرك النوايا العدوانية للمحتل لذا جعل من شرط الجلاء عن المدينة شرطا أوليا واقفا لا بد من توفره قبل التفاوض عن أي صلح بينه وبين قوات الاحتلال.[2]

---

[1] العياشي روابحي، الاحتلال الفرنسي لقسنطينة عاصمة بايلك الشرق الجزائري عام 1837 وردود فعل أعيان أريافها، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد02، 2010، ص366

[2] العياشي روابحي، المرجع نفسه، ص367.

وبالرغم من أن الحاج أحمد باي عمل بكل ما أوتي من قوة من أجل تهيئة رؤساء القبائل، وكسب ودهم واستقطاب كل سكان المقاطعة، وتحسيسهم بخطورة الأوضاع وحثهم على رص الصف والوقوف موقفا واحدا في وجه الغزاة، إلا أن هذه العائلات لم يكن لها موقفا موحدا حيث تباينت مواقفها وتراوحت بين معارض ومقاوم للاحتلال وممتنع عن مقاومته، وتبعا لذلك يمكن القول أن هذا الحدث أفرز تشكيل جبهتين رئيستين: الجبهة الأولى انضمت إلى القوة العسكرية التي استنفرها الحاج أحمد باي قسنطينة وسافر على رأسها إلى مدينة الجزائر لصد العدوان، بينما الجبهة الثانية أحجمت عن المشاركة في ذلك[1].

مع حلول سنة 1835 جمع الحاج أحمد باي كل ما استطاع من قوات وسار لمحاربة الحامية الفرنسية في مركز الذرعان، فخيم أولا في المكان المسمى عقبة العشاري بالقرب من مجازر عمار، ومكث هناك بضعة أيام مترددا حول القرار الذي كان عليه اتخاذه، وخرج لرائد يوسف الذي أصبح يحمل لقب باي قسنطينة مع قواته وباغتهم بعنف حتى أجبرهم على الفرار بعد أن خسروا عشرين منهم. ولم تتحقق محاولة ثانية للإستيلاء على هذا الحصن المطلوب رغم قيادتها من طرف الحاج أحمد باي شخصيا، حيث عاد إلى قسنطينة بعد ذلك، وما إن استراح من متاعبه حتى علم بزحف قوة فرنسية للهجوم عليه في عاصمته، وعند وصول الماريشال كلوزال إلى مشارف قسنطينة وفي اليوم الموالي 22 نوفمبر فتحت المدفعية النار عليها واستمر القتال خلال ليلتين ويومين بنفس الشدة بين الطرفين وكانت القذائف والقنابل تتقاطع في الهواء قبل أن يقع عدد منها في الهاوية، وبعد عدة معارك فشلت محاولات الحاصرين أمام المقاومة الشرسة للأهالي.[2]

---

[1] Mustapha Haddad : «El Hadj Ahmed Bey. Notice biographique du dernier bey Turc de Constantine», in Cirta, Revue historique et sociologique publiée périodiquement par l'institut des sciences sociales de l'université de Constantine n° 10, Année 1984, p4.

[2] أوجان فيسات، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية 1517-1837، تر: أحمد سيساوي، تق: هارون حمادو، كنوز يوغرطا للنشر والتوزيع، 2019، ص299.

وفي يوم 13 أكتوبر من نفس السنة استؤنف القصف بعنف وانفجر لغم بالمكان الذي كان به أكبر عدد من المقاومين، وأخيرا وبعد مقاومة بطولية ومجيدة سقطت قسنطينة في أيدي الفرنسيين.[1]

ثانيا: ضد مقاومة الزعاطشة

تقع واحة الزعاطشة في الزاب الغربي وتوجد على بعد 35 كلم من مدينة بسكرة، كانت هذه القرية الصغيرة عبارة عن واحة يحيط بها النخيل و حولها أسوار من جميع الجهات، [2] إن ثورة الزعاطشة أهم وأكبر من أن تنحصر في واحة الزعاطشة فجغرافية الثورة شملت الحضنة والزيبان وأجزاء من الأوراس والصحراء واشتركت فيها الخنقة، بسكرة ،طولقة ،أولاد جلال ، بوسعادة ، سريانة وواحات أخرى كثيرة وساهم في إثرائها وقيادتها عدد من رجال الدين البارزين أمثال عبد الحفيظ الخنقي(الخنقة) والصادق بالحاج ،محمد بن شبيرة (بوسعادة) و الحاج موسى الدرقاوي ، والشيخ محمد بوزيان قائد الثورة وتعتبر ثورة الزعاطشة امتداد لثورة الأمير عبد القادر.[3]

تهيأت الظروف لإعلان الثورة على الاستعمار فقد أخذ بن بوزيان ينشط في التحضير للثورة فاستدعى رؤساء القبائل والأعراش وجاءته الوفود من كل جهة، [4] وعند ما قررت القيادة الفرنسية محاصرة الزعاطشة لاحتلالها أعلن سكان قرى فرفار ،فوغالة وبوشقرون أنهم يحملون السلاح لنصرة إخوانهم ،عندئذ أدرك دوبوسكي أنه وضع في حرج وتيقن أن الثورة انتشرت في جميع المدن والقرى فقفل راجعا إلى بسكرة كما رأى سيروكا أنه من الضروري العدول عن كل الترتيبات والعودة إلى بسكرة. وعلى أثر ذلك قام النقيب لاقرونيه (Lagrené) بإعطاء أوامره لشيخ العرب "بوعزيز بن قانة " بأن يعد قبائله الموالية لفرنسا ويحاصر بهم واحات الزعاطشة ، فرفار وليشانة واغتنم

---

[1] أوجان فيسات، المرجع نفسه، ص305.

[2] جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960 ،ط 1 ،دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1959، ص 714.

[3] أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية 1830-1900،مرجع سابق،ص331.

[4] العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 ،دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر،2006 ، ص199.

هؤلاء الفرصة فراحوا ينشرون الدمار والخراب انتقاما من تلك القرى التي أبت أن تتبعهم في بيع شرفهم غير أن هذا العنف لم يزد الثوار إلا إصرارا وعزما وتعززت صفوفهم من أجل محاربة الاستعمار والخونة وتمكنوا من إلحاق خسائر بهم .وساعد هذا الانتشار على انتشار الثورة وكتب بوزيان إلى مختلف القبائل في الأوراس والحضنة وجبال أولاد سلطان يدعوهم إلى الجهاد في سبيل الله واستجابت القبائل لهذا النداء.[1]

توجه القائد كربيسيا في 16 جويلية 1848 نحو واحة الزعاطشة لإخضاعها، وكان قومها 1350 جندي من المشاة، 220 فارس 2 مدفعان عيار 16 سم و 4 مدافع عيار 12 سم، وبعد فترة قصيرة بدأ الهجوم بتبادل إطلاق نار خفيف بالبنادق تحول شيئا فشيئا إلى نحو التكثيف تم دفع الحماس بعض الجنود حد الوصول إلى مشارف المنازل لكن تفرع القوات جعلها عرضة لقنص المتحصنين داخل الواحة مما صعب على الجنود الانسحاب من تلك الوضعية،[2] مما جعله يتكبد خسائر بحيث قتل له 31 جندي وجرح 117 جريحا. وبعد ساعات من الاشتباكات لم يجد العقيد كربيسيا غير الانسحاب مع قواته تحت وقع الضربات القاسية التي تلقاها من الجماعات المقاتلة من أولاد نايل ،بوسعادة والمسيلة الذين التحقوا بإخوانهم.[3]

يوم 9 أكتوبر 1849 حاول الكولونيل بوتي أن يقترب من بساتين الواحة المحيطة بالزعاطشة ويناوش الثوار ،وفي أ12 كتوبر 1849 إلتحق الكولونيل بارال (Barral) بالقوات الفرنسية بالزعاطشة قادها إليها من بوسعادة على رأس 1500 رجل وفي 13 أكتوبر خرج ثوار الزعاطشة ليلا واقتربوا من معسكر العدو لمهاجمة وانضم لهم عدد من سكان طولقة وليشانة وتمكنوا من قتل جنديين وجرح 800 آخرين، بهذا النجاح أخذ الأنصار يوفدون على الزعاطشة لتدعيم جبهة الثوار

---

[1] Ahmed Akhache:La risistance de 1845à1945,SEND,Alger,1972,p5-6.

[2] حرزالله محمد العربي، منطقة الزاب مائة عام من المقاومة 1830-1930 ، دط ،دار السبيل، بن عكنون، الجزائر،2008، ص259.

[3] محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962) ،دار القصبة ،الجزائر،2010، ص29.

على الحصار الشديد الذي فرض على الواحة وامتدت أصداء الثورة وزادت رقعتها، وفي يومي و22 23 أكتوبر اعترض الثوار قافلة الجرحى الفرنسيون المتجهة إلى بسكرة في الوطاي ة ،وهكذا بدأت معارك طاحنة بين الطرفين أهمها معركة سيدي أمرازي يوم 12 نوفمبر تمكن فيها الثوار من قتل عدد من الجنود .[1]

بعد هذه الانتصارات التي حققها الثوار على الفرنسيين وصلت النجدات للفرنسيين في يوم 15 نوفمبر بقوة تتألف من 8آلاف رجل بقيادة الكلونيل لورميل، وقام الفرنسيون بإعادة توزيع قواتهم المحاصرة للواحة[2]، وفي يوم 26 نوفمبر رمى الفرنسيون بكل ثقلهم على الواحة فاقتحموها واستمر القصف من الصباح الباكر إلى منتصف النهار، و بعد أن سقطت كل الدور وسكنت جميع الأرواح بقيت دار بوزيان قائمة ومنها كان يتصاعد الضرب، فوضع العدو في أساسها الألغام ونسفت بمن فيها واختلطت النيران بالدخان والغبار وأنات الجرحى بصوت الحجارة المتهاوية و سط الركام خرج بوزيان شامخ الرأس فانهال عليه العدو ضربا قبل أن ينجلي عليه الغبار والدخان فسقط شهيدا مضرجا بدمائه وبعد أن تأكد العدو أنه لم يبقى في الزعاطشة حي من البشر ولا الشجر أقام على باب معسكر هيربيون مقصلة رفع عليها ثلاث رؤوس : رأس الشيخ بوزيان وإبنه ورأس الشيخ موسى الدرقاوي لمدة ثلاث أيام قبل أن تنقل إلى متحف الأنثروبولوجيا بباريس وهي مازلت هناك لحد الساعة[3].

المطلب الثاني: التوسعات في الغرب الجزائري ضد مقاومة الأمير عبد القادر

إذا كانت الوطنية تعني التعلق بالوطن والذود عنه والاستماتة من أجله، فإن الفكر الوطني قد تجلى في سلوكات الأمير عبد القادر بوضوح، بل تجذّر وتأصل مع الأيام حتى بعد توقف

---

[1] يحي بوعزيز، ثورة الزعاطشة 1849، مجلة الخلدونية، الجمعية الخلدونية للأبحاث والدراسات التاريخية لولاية بسكرة، العدد03، الجزائر، 2004، ص 36-37.

[2] يحي بوعزيز، ثورة الزعاطشة 1849، المرجع نفسه، ص39.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ،المرجع السابق ،ص336.

مقاومته، أين تبنى الأمير خلال مرحلة جهاده للمستعمر الفرنسي سلوكا عمليا موثقا في مراسلاته، مشبعا بالفكر الوطني الذي حمله على التصدي والمواجهة العنيفة للغزاة منذ وطئت أقدامهم أرض الجزائر وإلى غاية 1847.

أولا: مقاومة الأمير عبد القادر بمنطقة مليانة

ظلت منطقة عين الدفلى عامة وملیانة خاصة مستقلة بأكملها، ولم يتم غزوها من قبل الفرنسيين إلا بعد المعركة المصيرية بواد العلايق التي انهزم فيها المقاومون، فقد سمحت للقوات الفرنسية من إطلاق حملة بقيادة الماريشال "فالي" على الجانب الغربي لمتيجة التي سمحت له بدخول مدينة مليانة 25 ماي 1840 حيث جهز جيشا بلغ عدده 11457 مقاتلا بالإضافة إلى فرق عسكرية توزعت كمايلي:

- قائد الجيش : المارشال فالي .
- رئيس الأركان : الجنرال شرام .
- نائب رئيس الأركان : العقيد داصال يساعده المقدم "لافاران. "

وكان الأمير على علم بأن "فالي" سيتوجه لاحتلال مليانة ، فقام بترك منطقة غابة الزيتون واحتاط للأمر باتخاذ ترتيبات قتالية محكمة بتوزيع خلفائه في المناطق الحساسة ومحاولة الدفاع عن المنطقة بحرقها حيث سعى الأمير عبد القادر إلى منع الفرنسيين من الاستفادة من مركز مليانة ومن منشأتها العسكرية . فعمل على إجلاء سكانها عنها ونقل جميع العتاد والعدة ثم قام بحرقها.[1]

وبعد تأكده من أن المدينة أصبحت خالية ومهجورة، تنقل إلى ضواحيها ينتظر" فالي "لمهاجمتها، وفي نفس الوقت أعاد ترتيب قواته على النحو التالي:

[1] رزيقة محمدي، دور منطقة مليانة في مقاومة الأمير عبد القادر 1835-1842، مجلة قضايا تاريخية، العدد04، 2016، ص91.

- غرب المدينة : كتيبة مشاة نظامية من ثلاثة مدافع.

- وادي الشلف : القسم الأكبر من فرسانه .

-على المرتفعات : أقسام صغيرة من عناصر القبائل والفرسان.

وبعد مشاداة طويلة بين قوات الماريشال "فالي" والأمير عبد القادر استطاع الماريشال من دخول مليانة في 11جوان من سنة 1840 بجيش قدره خمسة ألاف فرد في حملة كبيرة عرفت بحملة الربيع ثم أقام فيها حامية عسكرية كما جرت العادة حامية في المدية وأخرى في العاصمة ... لكن الأمير لم يبقى مكتوف الأيدي بل قام بمحاصرة مليانة التي كان يحاول حمايتها العقيد "ديلنس" ، فتعرض المعسكر للمجاعة والأوبئة وفقدت المواد الغذائية من المخازن والمستودعات [1].

ثانيا: مواجهة الأمير عبد القادر للجنرال بيجو

تميز بيجو برفضه لفكرة الاستعمار المحدود فسعى وطالب توسيعه وسحق كل قوة تعترضه جاهدا إلى تحقيق مخططاته الاستعمارية بشتى الطرق والأساليب منها سياسة الأرض المحروقة، إتجه جيش بيجو الى معسكر حيث اختار عددا من المنازل الكبيرة ، التي اتخذ منها ثكنات عسكرية ومستشفى ومستودعات ، ثم رتب فيها حامية، وترك لها من المؤن مايكفيها لمدة 50 يوما، وإن كفأ راجعا إلى مستغانم وفي هذه الأثناء سقطت الحصون الدفاعية التي شيدها الأمير في يد قوات الجنرال دوهيلي، فسقطت بوغار في 23 ماي، وتازا في 25 ماي وخربت القاعدة تاكدمت ودمرت جميع المنشآت العسكرية والمدنية.[2] لقد كانت عمليات بيجو العسكرية قائمة على مبدأين، الصيانة والاعتداء، وكان الهدف الرئيسي لتكتيكه يكمن في إعادة تموين حامياته، وفي الاحتفاظ بالقبائل العربية التي أعلنت ولائها لحكم مسؤولين فرنسيين، وبث الرعب في نفوس الفالحين بحرق

[1] رزيقة محمدي، دور منطقة مليانة في مقاومة الأمير عبد القادر 1835-1842، مرجع سابق، ص92.
[2] اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ط 2 ، الجزائر 1982 ، ص210.

محاصيلهم الزراعية، وأخيرا ضرب قوة الأمير دون تردد باحتلال مراكزه العسكرية وتخريب مخازن أسلحته، وتحطيم حصونه أملا في تراجعه نحو الصحراء[1].

قرر عبد القادر طبقا للنظام الجديد الذي وضعه بعد تحطيم تاكدمت ، أن لا يضيع قواته بلا طائل في محاولات الدفاع عن قلاعه فتخلى عنها جميعا، وكان جيشه النظامي أكثر نجاحا في عرقلة الفرنسيين أثناء تقدمهم، ومقابل هذا أعلن بيجو في نهاية 1841 أنه من بين 60 ألف مجند لديه لا يوجد سوى 4 آلاف قادرين على خوض المعارك، وبهذا أصبح بيجو ملزما بإرسال العديد من الحملات العسكرية حتى يتسنى لجيشه إثبات حضوره الدائم، كما تقرر اعتبار إقليم وهران مسرح العمليات الأساسي ،[2] بما أن الأمير يستمد قوته منها فقام لامورسيار باحتلال مدينة معسكر، واحتفظ بيدو بتلمسان، وكان شان قاريني يراقب الحدود الغربية لسهل مدينة الجزائر، وقد أرسلت ثلاثة طوابير ، هدفها تضييق الخناق على الأمير عبد القادر ، فكان الطابور الأول بقيادة بيجو شخصيا ، يتقدم محاديا لسهل وادي الشلف، و الثاني بقيادة شانقاريني ، الذي كان قد بدأ السير من البليدة، والثالث كان يقوده لاموريسيار يهدف الى رد الأمير على أعقاب الصحراء، حتى يعزله عن القبائل التي كانا يهاجمانها كل من بيجو و شانقاريني ، تفاجأ لاموريسيار لما بلغه ان الأمير كان بالقرب من مدينة معسكر فحاول اللحاق به، وبعدما أعد خطة الوصول بسرعة عرف أن الأمير مر قريبا من مؤخرة طابوره وأنه كان يقوم بحملة ضد البرجية .عبر الأمير من جديد واد الشلف بسرعة وجرأة، تاركا خصمه وراءه وقام بغزوة سريعة جنوب مليانة متسربا بين طوابير العدو، وبعد أن ترك لخلفائه من بعده بوهران القيام بمهمة الحرب الغير النظامية، توجه عبد القادر إلى جبال ترارة على حدود المغرب الأقصى لكنه رأى ان طريقة الاتصال بالمغرب قد أصبحت مهددة بعدما تمكن بيجو من فرض الطاعة للقبائل التي كانت سباقة في دعمها وولائها للأمير.

---

[1] الوافي سمية، مقاومة الأمير عبد القادر بين سنتي 1841-1843، الممجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، العدد1، 2013، ص52.

[2] عبد القادر بن محي الدين، مذكرات الأمير عبد القادر، تق: أبو قاسم سعد الله، شركة دار الأمة، الجزائر، 2004، ص123.

ولما علم بيجو بوجود الأمير في جبال ترارة ، قرر الزحف على هذه المنطقة بقوة تتكون من 2500 جندي وضابط ، مضافا إليها قوة من فرسان الدوائر ولما وصل إلى ندرومة كان الأمير قد غادرها.[1]

وخلال شهري مارس وأفريل من سنة 1842 وقعت عدة معارك بين قوات الأمير وقوات بيدو، على ضفاف التافنة و السكاك، وفي هذه الأثناء قام لاموريسيار باغتنام الفرصة لتوسيع حملاته نحو الصحراء، هنا وجد الأمير فرصة لإعادة إخضاع القبائل التي التجأت الى العدو من جديد ، فلما علم لاموريسيار بالأمر سارع بالعودة الى معسكر التي تكبد عناءا و مشقة في إرغام قبائلها عن الطاعة، وأصبح يدرك جيدا أن مشكلته ليست في إرغام القبائل لأنها بعدما كانت حليفة أصبحت عدوة من جديد، وانما في خفة الأمير ودهائه العسكري. وصل لاموريسيار الى تاكدمت في الوقت الذي سمع ان عبد القادر كان يطارد شانقاريني في نواحي مليانة، حيث واجه الأمير بجيشه النظامي والغير النظامي واستمرت المعركة يومين و ليلتين ، وتغلبت قوات الأمير على الجيش الفرنسي الذي فوجيء بالهجوم، وكانت معركة وادي الفضة في 20 سبتمبر 1842 من أمجد المعارك التي خاضها الأمير .وبعد سحب الأمير لقواته استدار نحو اليمين متخذا طريق الجبال بدءا بجبال الأطلس ثم جبال الونشريس الواقعة خلف التيطري، استقر بضع ايام يراقب فيها تحركات العدو، وبعدها بأسبوعين كان لاموريسيار يبحث عن المطامر التي ملأها الأمير بالحبوب في منطقة تاجوين، لتموين جيشه حتى انقض عليه الأمير ليشهر جيشه السيف من جديد، وينسحب متفوقا على خصمه[2].

وبعدما قامت الجيوش الفرنسية بقيادة بيجو ولامورسيه وشانقارنييه وبيدو وغيرهم بالهجوم على معظم المناطق التي كان يستقر بها الأمير، اهتدى إلى فكرة إعادة تنظيم جيشه وإدارته ووضع لبنة عاصمة متنقلة تجمع خيرة أنصاره والقبائل المؤدية له والبحث عن أماكن آمنة في المناطق

---

[1] اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر ، المرجع السابق، ص214.

[2] الوافي سمية، مقاومة الأمير عبد القادر بين سنتي 1841-1843، مرجع سابق، ص53.

الداخلية والصحراء... وهكذا أنشأ الزمالة وهي منظمة جديدة فريدة عبارة عن عاصمة ضخمة متنقلة تقدر بأكثر من 20000 نسمة كانت تتبع تحركات عبد القادر سواء في تقدمه نحو المناطق المتمدنة أو في تراجعه نحو الصحراء حسب حظوظه في النجاح أو الفشل.[1]

ومن هذا المنطلق كانت مهمة الماريشال بيجو وقادته العسكريين التوجس والبحث عن هذه العاصمة لأهميتها السياسية والاستراتيجية وكلف العديد منهم للبحث عنها منذ توليته على رأس الحكومة العامة وذلك بهدف إخضاع قبائل التل والونشريس والصحراء، قبل معرفة أماكن تواجد هذه الزمالة المتنقلة التي استقرت ذات ربيع 1843 بمنطقة طاقين.[2]

وفي ربيع 1843 افتتح لاموريسيار حملة على تاكدمت وكان عبد القادر بحراج السرسو يراقب تحركاته الأخرى بقوة 1500 فارس من احراش السرسو وفي 10 ماي غادر دومال مركز بوغار ومعه 1300 رجل و600 فارس وقد أعلن عمر بن فرات أن الزمالة تقع في الكوجيلة التي وصلها الفرنسيون في 14 ماي ، وكانت الزمالة قد رحلت فواصل دومال السير بضع أميال متبوعا بفرسانه وفي 16 ماي جاء خائن راكضا معلنا عن مكانها الذي يمتد في الاتجاه الجنوبي الغربي على مسافة 60 كم من الكوجيلة ، فأعطى دومال الأوامر بالسير نحوها وانتشر الفرسان بسرعة فشردوا اهلها الذين انتابتهم الحيرة وأصابهم الهلع ، شيوخا ونساءا وأطفالا ، ورغم محاولة فريق من بني هاشم وقف التيار إلا أن الفرنسيين اكتسحوهم بقوة، وكان النصر الكامل حليف الفرنسيين.[3]

المطلب الثالث: التوسعات في الجنوب

هدفت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية إلى السيطرة والتوسع في كل شبر من القطر الجزائري من مبدأ ومنطلق "حق الغزو"، فبعد سقوط قسنطينة توالى سقوط مدن الشرق والجنوب مثل باتنة

---

[1] محمد بليل، سقوط زمالة الأمير عبد القادر وتأثيراتها على الوضع العام في الجزائر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، العدد1، ص392.

[2] محمد بليل، المرجع نفسه، ص393.

[3] الوافي سمية، المرجع نفسه، ص56.

وبسكرة، اهتمت فرنسا بالصحراء عموما وبالأغواط خصوصا اعتبارا من أنها بوابتها، وأنها تمثل منطقة وصل وعبور بين المناطق التلية الشمالية والمناطق الصحراوية، وعليه مثلت هذه المنطقة نقطة استراتيجية وأولوية في الأجندة العسكرية الفرنسية، وصولا إلى منطقة الهقار.

أولا: احتلال الأغواط

في 1844 أصدر البرلمان الفرنسي قرارا يسمح بتوسيع النشاط الاستعماري نحو الصحراء الجزائرية، واعتبارا من أن الأغواط هي بوابة الجنوب، فقد رأت الاستراتيجية الفرنسية ضرورة لاحتلالها، في حين حاول الأمير عبد القادر أن يجعل من عين ماضي والأغواط مركزا خلفيا لدولته وللمقاومة عموما يمكن الرجوع إليه في حالة تم التضييق عليه شمالا. كان للصراع الذي نشب بين الأمير وأنصاره من جهة وأحمد بن سالم ومحمد الصغير التيجاني وانصارهما من جهة أخرى ما بين 1838–1842 والذي انتهى بتفوق أحمد بن سالم وسيطرته النهائية على الأغواط أثرا بالغا في تراجع إمكانيات المنطقة، مما مكن الاستعمار من استغلال وتوظيف هذه الظروف في القريب العاجل. فقد تقاطعت مصالح فرنسا مع الطموحات الشخصية لأحمد بن سالم، وسرع ذلك عملية التوغل الاستعماري في المنطقة.[1] وكان إتصال ابن ناصر بن شهرة بشريف ورقلة محمد بن عبد الله في بداية شهر نوفمبر 1851 تحولا كبيرا في تاريخ المقاومة في الجنوب، من حيث الامتداد الجغرافي الواسع لنشاط المقاومة في الجنوب وإلى تقرت وبسكرة شرقا، ومن حيث الامتداد الجغرافي الواسع من جنوب الجلفة شمالا إلى غاية ورقلة في الجنوب، واستطاع بن ناصر من أن يدخل قصر الحيران ويبسط سلطته عليها في 31 جويلية 1852 ، وبدأ بتحصينها على أمل أن يجعل منها مركزا رئيسيا لتجميع الثوار وضمان التموين.[2]

وتعد واحدة من أبرز الجرائم التي ارتكبها المستعمر الفرنسي يوم 04 ديسمبر 1852 ويسميها أحد قادة الحملة الفرنسية على الأغواط بالهولوكوست فهي لا تقل عن مذبحة غار الفراشيش أو

---

[1] لياس نايت قاسي- مليكة بلقاضي، قراءة في الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الأغواط 1852 ، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد02، 2020، ص134.

[2] لياس نايت قاسي- مليكة بلقاضي،، المرجع نفسه، ص137.

العوفية من حيث البشاعة، فقد روى العقيد بان أنه أحصى ما لا يقل عن 1300 جثة منتشرة في الأزقة.[1]

فبعد كل المحاولات التي قام بها الجنرال لادميرول من أجل إخضاع قبيلة الأرباع عن طريق التفاوض والعروض،[2] وبالحديث عن المفاوضات التي جرت بالأغواط بين ممثلي بني مزاب ودوبراي (Dubarail) ،كان الطرف الفرنسي يتفاوض وفق التعليمات التي أوصى الحاكم العام على الجزائر بالتركيز عليها، وهي حسب تقرير الحكومة العامة لشهر أفريل 1853 تدور أساسا حول محاولة إقناع المزابيين بأهمية وجدوى الخضوع للسلطة الفرنسية، لاسيما من الناحية الاقتصادية وذلك بتأمين مصادر رزقهم التي تأتيهم عن طريق تجارة القوافل وهو ما عبر عنه التقرير بتأمين العلاقات التجارية من السطو والإغراء.[3]

ولكنها باءت كلها بالفشل، وعملت الإدارة الاستعمارية على بث روح النزاع والفرقة بني القادة والزعماء من القبائل و شيوخ الزوايا مما أدى إلى زعزعة المنطقة و نشوب اضطرابات في غاية الخطورة في الوقت الذي اشتعل فيه فتيل مقاومة الزعاطشة 1849، وهي كلها معطيات أقنعت فرنسا بضرورة شن حملة على الأغواط التي شهدت اندلاع انتفاضتها وظهور قيادات مقاومة بها، وكان الاستعمار الفرنسي حريص كل الحرص على احتلال هذه النقطة بالذات لأنها ذات موقع استراتيجي هام وأحد الأعمدة الأساسية للسياسة الاستعمارية ذات الأهداف بعيدة المدى لاحتلال الصحراء الكبرى وجزء كبير من إفريقيا جنوب الصحراء.[4]

---

[1] عيسى بوقرين، الهولوكوست الفرنسي في الأغواط 04 ديسمبر 1852، مجلة قضايا تاريخية، العدد 11، 2019، ص35.

[2] عيسى بوقرين، المرجع نفسه، ص42.

[3] بالحاج ناصر، السيطرة الفرنسية على منطقة وادي مزاب فيما بين 1853 -1882، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد1، جوان 2020، ص352.

[4] عيسى بوقرين، الهولوكوست الفرنسي في الأغواط 04 ديسمبر 1852، مرجع سابق، ص42.

في 04 أكتوبر 1852 اندلعت معركة كبيرة في عين الرق بين الثوار بقيادة بن ناصر بن شهرة وحليفه محمد بن عبد الله والفرنسيين بقيادة الجنرال يوسف، وقد أوردت جريدة المبشر الكثير من تفاصيلها وأطلقت عليها حملة انقاذ مدينة الأغواط ، وقد حقق الثوار نصرا كبيرا على غير ما أوردته جريدة المبشر. وكان لهذا النصر أثره البالغ على نفسية الثوار وسكان الأغواط، فقد زاد من إيمانهم بقدرتهم على هزم العدو، فقاموا بتاريخ 29أكتوبر 1852 بالسيطرة على المدينة وطرد أعوان الإدارة الفرنسية والموالين لها من أمثال الشيخ علي بن أحمد بن سالم والذي توجه إلى الجلفة طلبا لمعونة الجنرال يوسف [1].

اتخذ الجنرال يوسف القائد العام لمنطقة المدية –خلف الجنرال الدميرول– قرار الزحف على الأغواط من خلال محورين: محور اتجاه قصر الحيران ومحور اتجاه العسافية. وفي 21 نوفمبر 1852 اصطدم الطرفان في معركة، تعد من أكبر المعارك التي عرفتها المنطقة وقد أدت إلى تكبيد العدو خسائر كبيرة، وأمام صعوبة الحالة وخوفا من انهيار كل قواته، اضطر الجنرال يوسف إلى الانسحاب إلى العسافية منتظرا الامدادات القادمة من القطاع الوهراني بقيادة الجنرال Pélissier بيليسي فعين الحاكم العام الفرنسي راندون الجنرال بيليسي قائدا عاما لجميع القوات العسكرية العاملة في الجنوب.[2]

وفي 04 ديسمبر 1852 كان الجيش الفرنسي مستعدا للهجوم على المدينة واختراق أسوارها، فتحت البطارية نيرانها على الساعة السابعة صباحا وكان إطلاق النار مركزا على البرج المركزي، ولما تم للفرنسيين إخراج الثوار من البرج المركزي تم نقل القصف المدفعي نحو البرج الواقع على اليمين لينتقل الضرب الناري نحو جدار السور الرابط بين البرجين المذكورين بهدف شق ممر للجنود الفرنسيين والقومية المحاصرين للمدينة.

---

[1] لياس نايت قاسي- مليكة بلقاضي، قراءة في الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الأغواط 1852، مرجع سابق، ص137.

[2] لياس نايت قاسي- مليكة بلقاضي، المرجع نفسه، ص138.

وفي الساعة العاشرة صباحا كانت الثغرة جاهزة رغم جهود المقاومين لترميمها ولما عجزوا عن ذلك خصصت فرقة من الثوار للدفاع عن الثغرة فهاجمتهم مجموعة عسكرية من الزواف وخمسون مقاتلا من المشاة، ثم نزلت إلى المدينة دون أن تعترضها مقاومة إلى أن وصلت قصبة الأغواط حيث منزل الخليفة أو حاكم المدينة، فرفع على سقفه العلم الفرنسي وتم تجاوز الأسوار وفتحت الأبواب وفي غضون 45 دقيقة بلغ الجنرال يوسف منزل الخليفة وحوله إلى مقر للقيادة العسكرية الفرنسية للأغواط.[1]

ويبدو أن الانتصار الذي حققته قوات الاحتلال بالسيطرة على مدينة الأغواط –التي يتواجد بها المزابيون بأعداد معتبرة – كان ورقة ضغط أخرى في التفاوض مع بني مزاب حول مسألة خضوعهم لصالح الفرنسيين والتي أصبحت مسألة وقت فقط، مثلما يؤكده تقرير تقييمي للحكومة العامة بالجزائر، جاء فيه ما يلي:" إن احتلالنا للأغواط يهددهم بشكل جدي".[2]

ثانيا: احتلال الهقار

تطلبت استراتيجية "هنري لابيرين H. lappirin جلب الأب دوفوكولد للمنطقة أولا لاتمام مهمة التنصير التي بدأها في منطقة بني عباس سنة 1901 وثانيا لخدمة المخطط العسكري الذي اعده لابير رين لمنطقة الهقار والذي كان يحتاج فيه الى رجل يثق فيه ثقة عمياء وهذا بحكم الصداقة التي كانت تربطهما من أيام الدراسة حيث أخذه معه في زيارته الى الهقار 1904 ليستقر بها نهائيا سنة 1905 . لقد قام دوفوكو بتغطية الاحداث الدائرة في الهقار من وصول خبر اندلاع الحرب للمنطقة في 03 ديسمبر 1914 الى غاية مقتله في 01 ديسمبر 1916م ، سواء كانت لها علاقة بالسكان وتحركاتهم أو بتطورات الحرب ومجرياتها على جميع الجبهات، و لكي لا

---

[1] بن عتو بلبروات، الاحتلال الفرنسي للأغواط وضواحيها سنة 1852 وجرائمه، مجلة عصور الجديدة، العدد 06، 2012، ص46.

[2] بالحاج ناصر، السيطرة الفرنسية على منطقة وادي مزاب فيما بين 1853 -1882، مرجع سابق، ص352.

ينشغل الناس بأحداث الحرب فقد قام بتعتيم كبير حولها حتى لا تدفعهم للثورة أو التمرد أو متابعة أخبار الدعاية السنوسية.[1]

وقد سبقت الاشارة إلى أن بداية الحرب العالمية الاولى شهدت سنة 1914م طرد الإيطاليين من واحة أغدامس وغات وسمحت تلك العمليات للحركة السنوسية التي قادها الضابط كاوسن من الاستلاء على العديد من الاسلحة والمدافع و الذخيرة الحربية ، هذه المعدات العسكرية التي اغتنمها كاوسن شجعته خصوصا بعد انتصار الحركة السنوسية على الفرنسيين في 4 مارس 1916 و استرجاع واحة جانت التي تمكن الفرنسيون من إعادة السيطرة عليها ،على توسيع استراتجية الحرب لتشمل منطقة الاير و الهقار و فتح جبهات اخري لمواجهة الفرنسيين، وهذا من خلال النداء الذي وجهه كاوسن عبر الرسالة التي أرسلها إلى سلطان اقدز عبد الرحمان تيقاما Tegam أعلن له فيها "انه مكلف من طرف السي العابد السنوسي بدفع المسلمين وتحريضهم على المشاركة في الحرب المقدسة للسنوسية ضد الكفار داعيا أباه أن يرتقب وصوله الغير بعيد الى منطقة الآير من اجل تحرير اخوانه من سيطرة الفرنسيين [2] .و بعد وصول هذه الرسالة الى منطقة الاير لا نستبعد وصول نداء كاوسن الى منطقة الهقار بحكم تواجد العديد من قبائله هناك وهذا العمل مزق سياسة الحصار والتعتيم التي مورست على الهقار لمدة سنتين من مجريا الحرب لتشهد منطقة الهقار في خريف 1916م تصعيدا خطيرا تمكن من خلاله سكانها أن يصبحوا طرفا في مواجهة الفرنسيين و فتحوا هم ايضا جبهة للتواجه مع الفرنسيين وكان من نتائج ذلك التصعيد والغليان قتل الاب دوفوكو من طرف مجموعة من رجال المقاومة القادمين من منطقة ازجر يقودهم : ابه اق غبلي في 01 ديسمبر 1916 وكان هذا الحادث بداية مباشرة لتولد ردود افعال سكان الهقار بالرغم من التعزيزات العسكرية المكثفة التي جلبها الفرنسيون للهقار تحت قيادة كل من النقيب

---

[1] Gorrèe(G) :sur les traces de charles de Foucauld , les éditions la plus rancgrand Fe, paris,1936,p288

[2] هقاري محمد، دور سكان منطقة ازجر والهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي اثناء الحرب العالمية الاولى، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 24، 2016، ص35.

Dépommerو الملازم الاول لوهيرو Duraux le و قد تمثلت مظاهر ردود الفعل تلك في تجمع اغلب قبائل الهقار (قبيلة دق اغلى– قبيلة أقوه انتهلى– قبيلة تقهى نفيس – قبيلة اوليمدن) نواحي منطقة أسكرم بالإضافة الى قبائل اخرى بدأت تتجمع في منطقة ادلس و تاظروك للإستعداد للهجوم على القوات الفرنسية[1] ومن أهم المعارك التي جسدت ردود الفعل تلك:

1-**معركة ايلامان Ilaman أفريل 1917** : منطقة ايلامان التي أطلق اسم المعركة عليها هي واد ضيق يقع بين مرتفعات جبلية كبيرة وهذا الوادي لايبعد بمسافة كبيرة عن مدينة تمنراست أما عن المعركة فيمكن أن نقول بناء على المكان الذي جرت فية والمدة الزمنية التي استغرقتها وهي حتى الساعة الثامنة ليلا ونظرا لتموقع المجاهدين بين الجبال والذي كان افضل من قوات النقيب "ماصو" الذي كان مكلف من طرف دي بومييه Depommier بحماية وحراسة مدينة تمنراست أنها كانت من أعنف وأكثر المعارك التي جسدت رد فعل سكان الهقار ضد الفرنسيين وسياستهم في المنطقة خلال الحرب العالمية الاولى حيث استطاعت القبائل المتمردة أن تقوم بتعبئة 150مجاهد لهذه المعركة، رغم أن التقارير الفرنسية قللت من الخسائر التي مني بها الجانب الفرنسي و حصرتها في 11 قتيلا و09 جرحى من بينهم النقيب ماصو الذي جرح في جانبه الايمن و10 مفقودين .[2] و للعلم أن ماصو Masson كان مكلف من طرف النقيب Depommierلحماية و حراسة مدينة تمنراست. ومن الاسباب الدافعة لثورة قبائل الهقار وقيامهم بهذه المعركة:

-الرد على أكاذيب الفرنسيين بأن قبائل الهقار لن تثور ضدهم مادام الامنوكال موسى اق امستان قد وضع يده في ايدهم ، وأن ما تعاهد به معهم هو شان يخص قبيلته وبعض القبائل فقط ولا يعنيهم لا من قريب أو بعيد.

---

[1] Général Meynier :Revue Africain, publier par la société Historique Algérienne ;1939,p330.

[2] Meynier: opcit ,p348

-أن المعركة جاءت استجابة للدعاية السنوسية الرامية الى طرد الكفار من اراضي المسلمين.

-المعركة كانت دليل على قدرة قبائل الهقار على كسر الحصار والعزلة التي فرضها الفرنسيون على منطقتهم لتضل بعيدة عن احداث الحرب العالمية الاولى.

-أظهرت هذه المعركة أن قبائل الهقار كان لديهم استعداد دائم للقيام بعملية التنسيق مع جهود المقاومين في منطقة ازجر والاير.

-كما أراد المقاومون من هذه المعركة الانتقام من الفرنسيين الذين ضيقوا عليهم الخنادق وفرضوا على القبائل سلطتهم ومراقبة تحركاتهم وقطعوا عنهم التموين بغلقهم أسواق تيديكلت وتوات والسودان بحجة أن ظروف الحرب لاتسمح بذلك[1].

2-**معركة تهراق باينكر In-Eker في15جوان 1917** :ان توقع الفرنسيين حصول تمرد آخر ضدهم وضد قوافلهم التجارية التي تستخدم الطريق بين عين صالح والهقار لم تمضي إلا مدة شهرين على معركة ايلامان ليقوم سكان الهقار بالتواجه مرة ثانية مع الفرنسيين في واد تهراق الواقع بالقرب من منطقة اينكر شمال مدينة عين امقل ، وقعت هذه المعركة عندما قام المجاهدون بالتصدي لدورية فرنسية كانت مكلفة بمهمة ارجاع البريد الذي وصل الي عين صالح الي اليوتنو لوهيرو le hureaux الذي كان متواجدا بمنطقة "تين فلكي" tin felki فلما وصلت الدورية الى منطقة اينكر وجدت الجمل الذي كان يحمل البريد لكنها لم تجد حامل البريد ولا الحقيبة التي كانت معه و اثناء تعقب الدورية لأثار الرجل لمعرفة ماذا حصل له فوجئت بمجموعة من المقاومين الطوارق راكبي الجمال يتراوح عددهم مابين 200إلى300 رجل تقوم بالهجوم على الدورية الفرنسية فاضطروا للاحتماء بالجبل وشرع قائد الدورية " دي لوجي بيتري بتنظيم فرقته للتصدي لهجوم المقاومين في الوقت الذي احاط فيه المقاومون

[1] هقاري محمد، دور سكان منطقة ازجر والهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي اثناء الحرب العالمية الاولى، مرجع سابق، ص35.

بالدورية واشتبك الفريقان في معركة كبيرة دامت لعدة ساعات واسفرت نتيجتها عن قتل العديد من جنود الدورية واصابة قائد الدورية بيتري و فرار من بقي منهم على قيد الحياة .[1] وقد أجبرت هذه المعركة وما تمخض عنها من ضحايا الفرنسيين على إعادة حساباتهم والتفكير في تغيير طريقة تعاملهم مع القبائل الثائرة وذلك بالاكتفاء بالدفاع عن مواقعهم التي يتمركزون بها للتقليل من الخسائر التي لحقت بهم واستبدال المواجهة بالمفاوضات وتطبيق سياسة الحصار الاقتصادي ضد القبائل المتمردة و الثائرة على أمل دفعها الى الخضوع و الاستسلام مقابل حصولها على حاجياتها من المواد الغذائية و السلع من الاسواق المعتادة التي كانت تتمول منها من قبل، خصوصا أن زعيم المتمردين " ابه اق غبلي " Abeuh ag Gabli في هذه الفترة و في ظروف غامضة نجهل اسبابها غادر منطقة الهقار عائدا الى منطقة ازجر، ربما ذلك يعود إلى تخلي القبائل الثائرة التي كان يتزعمها عنه بسبب ما لحق أفرادها من معانات من جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضة الفرنسيون عليها.[2]

المبحث الرابع: الاهتمامات الاستعمارية في المناطق الداخلية والصحراوية خلال القرن التاسع عشر

سعت الإدارة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر سنة 1830م إلى فرض سيادتها على جميع الميادين السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية، مستعملة شتى الوسائل والأساليب ، وذلك من أجل جعل هذه الأخيرة أرض فرنسية تتحكم فيها، وهذا ما رفضه الشعب الجزائري وأثار ثائرته حيث سعى جاهدا لمقاومة هذه السياسية، وتعتبر نهاية الحرب العالمية الأولى بداية لهذه التوعية حيث ظهرت أحزاب

---

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ،م.و.ك ، الجزائر ،1984 ،ص ،131-132.

[2] هقاري محمد، دور سكان منطقة ازجر والهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي اثناء الحرب العالمية الاولى، مرجع سابق، ص36.

سياسية قامت بنشر الوعي الوطني والسياسي وهو الأمر الذي جعل فرنسا تتجه نحو سياسة جديدة تستطيع من خلالها الحفاظ على سيادتها وتضمن بقائها في مستعمراتها، ومن بين خططها إنشاء السدود والآبار (المطلب الأول) كما كان لها اهتمامات زراعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إنشاء السدود والآبار

كانت السياسة الزراعية الرأسمالية الاستعمارية قائمة بالدرجة الأولى على تحويل هيكلها من هيكل زراعي موجه لتلبية الحاجات الغذائية المحلية إلى هيكل زراعي موجه للخارج لتموين السوق الرأسمالية الدولية، ولهذا فإنه لم يأت القرن العشرين إلا وكانت الزراعة الجزائرية تتحول فجأة من زراعة متخصصة في الحبوب إلى زراعة متخصصة في كروم النبيذ رغم أن هذا المحصول لا يتمتع بارتفاع الطلب عليه في الداخل نظرا لعامل تحريم الديانة الإسلامية تناوله، ولكن هذا التوجه الجديد للزراعة الجزائرية كان مقصودا، وكان الغرض منه ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي لجعل الأول يدور في فلك الثاني .

وانطلاقا من هذه السياسة العامة كان الاستثمار في مجالات البناء التحتي (infrastructure) ، وكان يحدث ذلك في المناطق التي استقر فيها الملاك الأوروبيين المستقدمين خصيصا لتطبيق سياسة فرنسة الأرض، وتم فيها بناء السدود وشق الترع، وتجفيف الأراضي، وبناء الطرق، وحفر الآبار الجوفية لتوفير المياه[1].

وكما ذكرنا سابقا أن أغلب التساقط يتوزع على المناطق الجبلية، حيث أن أهم خزانين للمياه هما سلاسل جبال القبائل في الوسط والشرق وجبال تلمسان في الغرب وهذين الخزانين هما الذين يتوفران على أهم قدرة مائية في الجزائر، مقارنة مع باقي جهاتها الأخرى شبه الجافة والجافة، وهذا

[1] هامل عبد المنعم، مسألة المياه في السياسة الفرنسية في الجزائر1954-1830، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد01، 2015، ص1.

التوزيع الطبيعي للمياه هو الذي حتم إقامة السدود في المناطق الجبلية، ماعدا مناطق حوض الشلف، حوض لغريب وواد الفضة.[1]

منذ 1854 بدأ المعمرون يطالبون بأشغال الري، هكذا أشارت جريدة الأخبار إلى: "الإيجابيات الضخمة التي تتوفر للزراعة من خلال الأمطار الفصلية واستخدامها في الزراعة خلال الجفاف" [2]بحيث تتكفل البلديات (الدواوير) بأشغال المنفعة العامة خاصة ما يتعلق بالطرق الريفية، قنوات الصرف، الجسور العادية السدود، قنوات السقي والآبار الارتوازية المستعملة في سقي الأراضي الزراعية.[3] هذا راجع إلى أن تطور الاقتصاد الزراعي للكولون في الجزائر يتوقف بصورة حاسمة على حسن استغلال مياه الأمطار، المصدر الأساسي والهام للمياه في الجزائر، كما أن سقوط الأمطار غير منتظم ولمثل هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال مسألة الاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها جزء من مخططها الهادف إلى تحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية[4] .وقد انطلق مشروع المياه الاستعماري من ضرورة وجود أسقية فلاحية(Hydroulique) تمثل في الاعتماد على عمليتين أساسيتين هما:

الأولى: الاستحواذ مباشرة على الأراضي الفلاحية للجزائريين[5] .

الثانية: إنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة تتوفر على شروط طبيعية ملائمة لذلك وتمثلت المنشآت المائية التي اعتمدها الاستعمار في الشمال الجزائري على إقامة سدود خزانة بالقرب من

---

[1] هامل عبد المنعم، المرجع السابق، ص2.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، تر: مجموعة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 ،ص107.

[3] Estoublon Robert et Lefébure Adolphe, Code de L'Algérie annoté 1830 -1895, Alger, 1896, p330.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1954)، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص170.

[5] Henni Ahmed, la colonisation agraire et le sous développement en Algérie, société national d’édition et de diffusion, Alger, 1982, p189.

المحيطات الفلاحية للمعمرين، أما في الجنوب فتركزت في آبار كبيرة في الواحات لتكثيف إنتاج التمور للتصدير.[1]

بعد عام 1860 وإلى غاية عام 1879 جرى إنشاء سدود مائية خزانة لحبس أو تحويل المياه في كل أنحاء الجزائر فالمعطيات الجغرافية والتي تتمثل في وجود مجموعة من الأودية الهامة تصب في السهول الساحلية مثل: متيجة وعنابة وخاصة السهول الوهرانية [2]وتتوزع هذه الأودية من الغرب نحو الشرق كما أسبقنا الذكر وأهم السدود والقنوات التي تم بناؤها في إقليم التل هي:

في عمالة الجزائر: سدود وقنوات الحميز والشلف – واد الفضة وواد سلي، واد بوسعادة وبورمي، واد الروينة، واد سيباو– واد ينزي (قرب الأغواط)، جبل عمور، واد الخميس واد ساحل، وحواجز واد الشلف، واد الكبير، واد الجمعة.

في عمالة وهران: سدود رأس موال، الحناية، واد الأغلاق، واد ماغون، قنوات سهل الشلف، تجفيف بحيرة المقطع ومسرغين، وحواجز قريتي تيزي (قرب معسكر) والصحاورية (قرب غليزان).

في عمالة قسنطينة: سدود زرديزة، الرمل، قنوات الساحل وكربيسه، وتحويل بحيرة عبيرة إلى خزان مائي وصرف مياه سيبوس، وتجفيف بحيرة فزارة، وبحيرة القرة وفزقية، وتطهير أراضي بالندن وسهل عنابة، وبناء حواجز بوادي الصومام. [3]

---

[1] عميراوي أحميدة، مرجع سابق، ص97.

[2] عميراوي أحميدة، المرجع نفسه، ص98.

[3] Paul -Leroy Beaulieu , l'Algérie et la Tunisie, librairie Guillaumin , Paris, 1887, pp142- 143

وخلال الفترة الممتدة بين سنوات 1849 و1894 تم إنجاز سبعة سدود بحجم تجميع للمياه يصل إلى 65 مليون م [3] وبغلاف مالي تجاوز 11 مليون فرنك ساهمت فيه الحكومة الاستعمارية بحوالي 7150000 فرنك، والباقي تكفلت به الشركات والبنوك الرأسمالية[1].

كما فكرت إدارة الاحتلال أثناء بنائها للسدود في دعم الزراعة بمنتجات ذات مردود أكبر من شأنها أن تغذي بعض الصناعات، إلا أنه على الرغم من السياسة الفرنسية المائية في الجزائر، فإن التجارب الزراعية المربحة والمؤمل تحقيقها لم تُثمر بسبب الظروف المناخية وعدم ملائمة التربة لبعض المحاصيل مثل: القطن وقصب السكر، باستثناء الحمضيات التي كان إنتاجها يحضى بمنافسة الحمضيات القادمة من المناطق المعتدلة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط [2]، وقد كان استعمال الماء للسقي فيه تحيز، فالمستفيدون الوحيدون هم المستوطنون فقانون 1851 ينص على الملكية العامة لكل المياه الموجودة بواسطة الضخ وهي عملية ممنوعة على الجزائريين، ولكن لما يضخ المعمر الماء على حساب دوار بكامله لا يعاقب عكس الجزائري الذي يقوم بنفس العملية فإنه يعاقب[3] ، كما أن القرار الصادر عن الولاية العامة بتاريخ 22 ديسمبر 1899 أصبح استخدام المياه في الجزائر مرهونا بموافقة الدولة، كما أن القرار الصادر عن محكمة الجزائر بتاريخ 25 جانفي 1906 نص على ضم جميع منابع المياه إلى قطاع الدولة [4] ، كما أن سلطات الاحتلال أصدرت تشريعات خاصة لاستغلال المياه في 30 أكتوبر 1935 متمثلة في قانون يحدد كيفية الاستغلال، حيث يباع الماء إلى كل مالك أرض وفق النظام الليبرالي[5].

---

[1] عميراوي أحميدة، مرجع سابق، ص99.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص176.

[3] Henni Ahmed, Op .Cit, p189.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص174.

[5] Documents Algériens, série économique , L'hydraulique et la colonisation en Algérie , N° 2 - 01/11/ 1945

وقد شهدت الفترة بين الحربين العالمتين تطور نظام الري في الجزائر واستفادت بعد 1919 من خدمات ري تشبه تلك التي شهدتها الهند ومصر[1] ، وقد توقع برنامج 1920 إنشاء 20 سدا، وباشرت الحكومة العامة في الجزائر سريعا في انجاز اثنتي عشرة مشروعا من 50 موقعا تم اختيارها، وأخيرا تم بناء تسعة سدود خزانة بين 1926 إلى 1945 [2]، والجدول الموالي يوضح خصائص السدود المنجزة خلال تلك الفترة: [3]

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص174.

[2] Jean JacquePerennes, l'eau et les hommes au Maghreb, Edition Karthala, Paris, 1993, pp132-133.

[3] هامل عبد المنعم، مسألة المياه في السياسة الفرنسية في الجزائر1954-1830، مرجع سابق، ص4.

اسم السد	اسم الواد	ارتفاع السد (متر)	السعة (مليون م^3)	سنة الخدمة الفعلية	المساحة المرورية (هكتار)
واد الفضة	الفضة	100	228	1932	18440
بوقزول	الشلف	13.5	55.8	1934	–
بخدة	مينا	45	56	1936	12000
غريب	الشلف	65	280	1939	30000
فم الغيس	القيس	23	3.4	1939	5000
القصب	القصب	32	12.4	1940	1000
زرديزة	صفصاف	37	14.4	1945	5000
بني بهدل	تافنة	55	63	1946	12500
بوحنيفية	حمام	54	73	1948	29500
الشرفة	مكرة	27.5	14.4	1935	5600
الحميز	قيس	45	21.5	1935	18470
المجموع			822.4		164510

يمكننا أن نلاحظ من الجدول أن: كل السدود تعتبر من الجيل الثاني باستثناء سدي الحميز والشرفة الذين يعتبران من سدود الجيل الأول لكن تم زيادة في ارتفاعهما، حيث انتهت الأشغال فيها سنة 1935 ، وواد الفضة 228 مليون م^3 مع السدود ذات سعة ضعيفة فيما عدا سدي غريب 208 مليون م ^{3}، كما أن نظام الضخ من هذه السدود يعتبر ضعيفا في جميعها تقريبا

باستثناء سدي غريب 140 مليون م^3 وبوحنيفية وسد واد الفضة 75مليون م^3 ، فهذه السدود الثلاثة تسقي محيطا زراعيا مساحته 78 ألف هكتار.[1]

كما اهتمت الحكومة بالجنوب الكبير فنظمت الري فيها وبالخصوص في منطقة الزاب وما جاورها كانت تواكب التطور الحاصل ضمن المنظومة الزراعية الفرنسية واتساع اهتمامها بواحات النخيل، كما عمدت السلطات الفرنسية إلى حفر آبار ارتوائية عميقة مشتركة قصد استغلالها استغلال جماعي من طرف التجمعات الكولونيالية في المناطق الداخلية والصحراوية قصد تشجيع سياسة الاستيطان الزراعي في الجنوب، وأدخلت عليها تقنيات جديدة متعلقة بالعمق وتقنيات مستحدثة في المجال مما يلائم طبيعة التربة في المناطق الجنوبية، هذه المشاريع ساهمت في حجز كميات كبيرة من الماء ما بين 1945 إلى 1956 قدرت ب 600 مليون م^3 قادرة على ري 100.000 هكتار بصورة مستمرة.

المطلب الثاني: الاهتمامات الزراعية

تفننت مصالح الاستعمار الفرنسي في سياسة نهب الأرض الجزائرية من الشعب فانتهجت أسلوب مصادرة الأراضي باسم القانون و أصدرت جملة من القرارات و المراسيم الخاصة بالأوقاف والعقارات التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح و تسجيلها في المصالح العقارية الفرنسية فتصبح تابعة للدولة الفرنسية. وتجريد كل من شارك في المقاومات من أرضه ناهيك عن قانون 21 جويلية 1846 والذي ينص على مصادرة أراضي العرش و الذي تلاه مرسوم 1863الذي يهدف إلى تقسيم كل عرش إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية، حيث هدفت فرنسا من وراء ذلك إلى تسهيل عملية المراقبة والسيطرة والتخلص من روح التضامن إلى روح النزاع حول ملكية الأرض، وفي ذات السياق جاءت قوانين الغابات 1857 المدعمة بإجراءات صارمة تجعل

[1] هامل عبد المنعم، مسألة المياه في السياسة الفرنسية في الجزائر1954-1830، مرجع سابق، ص4.

الغابات الجزائرية ملكا للدولة الفرنسية فلا يحق الاقتراب منها وحتى حرقها ويغرم الجزائريون بدعوى التسبب في الحرائق.[1]

وبعد نجاح الإدارة الاستعمارية في تحطيم هيكل الملكية الجماعية للزراعة في الجزائر من خلال سلسلة من التشريعات والمراسيم مثل مرسوم 16 جوان1851 الذي أعطى الدولة الرقابة على الأراضي الجماعية للجزائريين، جاء قانون فارنيي في 1873/07/26 الذي نص بأن الملكية العقارية في الجزائر تخضع في إقامتها والاحتفاظ بها وانتقالها إلى القانون الفرنسي مهما كان المالك واعتبر بأن جميع القوانين القائمة على التشريع الإسلامي أو العرق ملغاة ونص على أن الملكية الفردية هي تلك القطعة أو القطع من الأراضي التي يتحصل عليها صاحبها عن طريق العقد، وقد جاء هذا القانون بهدف محاربة الملكية الزراعية للجزائريين وتطوير القطاع الزراعي الخاص بالمعمرين ثم جاء قانون 1887 مكملا لقانون فارنيي الذي احتوى بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين دون شرط الإقامة فيها، وتضاف إلى هذه المساحات التي تولت السلطة اغتصابها بشكل أو بآخر مساحات تملكها المعمرون عبر عمليات الشراء التي كان عليها صغار الفلاحين تحت وطأة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة وتردي مداخيلهم في مواجهة عالقات السوق وبنى التسويق والتسليف الربوي والضرائب، فأدت هذه السياسة إلى اغتصاب نحو 2.7 مليون هكتار من الأراضي مما أدى إلى توسيع حركة الاستيطان في الجزائر. [2]

فبعد الاستيلاء على الأراضي الخصبة بمنطقة سكيكدة أصبح الأهالي يسكنون في الأراضي الفقيرة ذات مردود ضعيف وهذا ما أثر على أوضاعهم المعيشية ونتيجة لذلك تحول المالكون الشرعيون إلى عمال بأجور زهيدة أقرب إلى السخرة وإلى الخماسين لدى المستوطنين المستولين على أراضيهم، لهذا تأثر السكان المسلمون الذين كانوا يشكلون أغلب سكان المنطقة بأهداف النظام

---

[1] عبد المنعم هامل، ملكية الفلاح الجزائري وتجربة شركات القرض الزراعي الفرنسي في عمالة قسنطينة 1893- 1954، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، العدد12، 2019، ص 79.

[2] عبد المنعم هامل، ملكية الفلاح الجزائري وتجربة شركات القرض الزراعي الفرنسي في عمالة قسنطينة، مرجع سابق، ص79.

الاستعماري. وامتد مجال التملك العقاري بإقامة عدة مالكين بالمدينة وحسب تراكب مناطق انتداب السكان الحضريين، وتجميع المنتوجات الفلاحية وتوزيعها.[1]

إن توزيع القبائل إلى دواوير وتجميع السكان المنتمين إلى عدة قبائل داخل دوار واحد سمح للجماعات الخضعة للإدارة بالمتاجرة بالأرض لصالح الدولة والأفراد، وأكدت التجربة بالنسبة لمنظري الاستعمار أن تطبيق المرسوم مجلس الشيوخ الصادر في 22 أفريل 1863 الذي حدد أراضي القبائل والدواوير وشجع استمرار حالة الشيوع الزراعية غير المنتجة في نظر المعمرين والمولدة للبؤس التي تلتها مرحلة الاحتلال النهائي للملكية الفردية حسب تقرير وارنيي في 4 أفريل 1873. وقد وفرت السلطة الفرنسية مبالغ ضخمة لرفع مستوى معيشة المستوطنين الأوربيين وخدمة اقتصادهم وإيجاد الهياكل الضرورية لإنجاح مشاريعهم بينما بقيت أوضاع الجزائريين الاقتصادية على حالتها المزرية.[2]

أما بالنسبة للريف القسنطيني فبالرغم من صدور قانون وارنيي warnier في 1873 بنصوصه الأربعة التي نصت على وضع آليات خلق وانتقال الملكية الفردية بهدف تجريد المجتمع الأهلي من آخر آليات البقاء ، إلا أن التطبيقات جاءت في أواخر 1878 ومعها تسليم العقود في الريف القسنطيني، وإلى غاية 1881 لم تسلم عقود الملكية إلا لـ: 06 دواوير بمساحة 10220 هكتار، وفي 05 أفريل 1882 لم يبلغ إجمالي الأراضي التي منحت عقود الملكية سوى 24 ألف هكتار وتسارعت العملية بعد ذلك ، ولم تساهم الفرنسة وخلق الملكية الفردية في تقديم الأراضي، بل أيضا تصنيفات الأراضي الدومينية التابعة للدولة، فإلى غاية سنة 1885 قدمت مقاطعة قسنطينة 6100 هكتار كأراضي دومينية من أصل 7300 هكتار صنفت في عموم الجزائر وقد وضعت مع قانون 1873 – الذي هدف إلى تزويد السوق الفرنسية بالأراضي– آليات التجريد فمع حجم

---

[1] توفيق صالحي، الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1862، مجلة أفاق فكرية، العدد 09، أكتوبر 2018، ص104.

[2] توفيق صالحي، المرجع نفسه، ص 105.

الضغط الذي عاناه الريف القسنطيني بعد مجاعة 1867 إلى 1870 ، اندفع إلى العملية الربوية والبيوع مما أكد تسارع التجريد، وقد أكد بوليو Beaulieu أن الحرية كانت مطلقة أمام الأوروبيين لتجريد الأهالي من أراضيهم دون تدخل الدولة.[1]

وبالنظر إلى أن قانون 1873 جاء من أجل مراجعة قانون 1863 ، فإن التوصيات قد وجهت هذا القانون إلى إعطاء أولوية لمقاطعة قسنطينة خاصة في المناطق التي لم يطبق فيها القانون الإمبراطوري: الإيدوغ والأوراس، وبذلك أفضت عمليات تطبيق قانون 1873 إلى حصول الدولة في مقاطعة قسنطينة إلى غاية 1890 على 42825 هكتارا أما عن تطبيق القانون الإمبراطوري المصغر 1887 على بايلك الشرق فقد أعطى إلى غاية 1890 أملاك الدولة 127308 هكتارا من أصل مساحة صنفت كأملاك دولة في عموم الجزائر بـ: 662989 هكتارا أي نسبة 19%.[2]

أما في عمالة وهران فقد تم تأسيس غرف زراعية لمجابهة المعوقات الطبيعية والاجتماعية والتاريخية والتقنية والسياسية وغيرها... وذلك باقتراح من الحاكم العام جونار، فصدر مرسوم في 31 مارس 1902، نص على تأسيس غرف زراعية في الجزائر، عقدت الغرفة الزراعية لعمالة وهران أول اجتماع لها في 18 نوفمبر 1904 ،تم فيه تعيين الأعضاء، ووزعت فيه المهام وحددت فيه طريقة إدارتها، كانت كل غرفة متكونة من 16 عضو أغلبهم من الفرنسيين وستة الجزائريين.[3]

تبنت الغرف الزراعية في عمالة وهران فكرة تطوير الإنتاج الزراعي بالاعتماد على تقنيات عمل جديدة خاصة بعد أن أصبحت الجزائر مخبرا للعديد من التجارب الزراعية واكتسحت الآلات

---

[1] عبد المنعم هامل، ملكية الفلاح الجزائري وتجربة شركات القرض الزراعي الفرنسي في عمالة قسنطينة، مرجع سابق، ص80.

[2] عبد المنعم هامل، المرجع نفسه، ص81.

[3] بختاوي خديجة، السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة وهران بين النجاح والفشل، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد الثاني، 2015، ص 265.

المجال الزراعي، فخصصت شركة الأهالي للاحتياط (SIP) بعض أملاك الجزائريين للقيام ببعض التجارب، وقد وقع الاختيار على محصولين أساسيين هما القمح والأشجار المثمرة [1].

وقبل بدأ التجارب الزراعية بدأت الغرفة الزراعية في دراسة المناطق الواجب اختيارها لتنفيذ مشاريعها وتجاربها اختيار أراضي زراعية عالية الخصوبة تقع فوقع الإختيار على مجموعة من المناطق منها منطقة مستغانم، أين تم في سهول تاوسنة من أجل تطبيق تقنيات زراعية جديدة خاصة بالحبوب، وتبيان مدى فعالية الطرق الفرنسية مقارنة بطرق الجزائريين. ولم يكن الهدف من هذه الاختبارات هو تطوير الإنتاج وتوجيهه للاستهلاك المحلي بقدر ما كان إثبات نجاعة الأساليب الزراعية الجديدة التي تبنتها الغرف الزراعية في العمالة.[2]

المبحث الخامس: شبكة المواصلات والنقل الفرنسية في الجزائر

يعتبر النقل من النشاطات التي عرفها الإنسان منذ الحضارات القديمة، وتعتبر القاطرة البخارية وشبكة السكك الحديدية من أهم ما جادت به الثورة الصناعية في أوروبا، حيث شكل النقل على الخط الحديدي في أوروبا قفزة نوعية مست عامل الزمن وحجم السلع على حد سواء، كما كانت عنصرا فعالا في نقل الجيوش والمعدات العسكرية، زيادة على أن الخط الحديدي كان سببا في نشأة وميلاد العديد من القرى والتجمعات السكانية، أي أنها عملت على توسيع النسيج العمراني، فشبكة السكة الحديدية قد قلبت موازين التطور لصالح الإنسان الأوربي، إلا أنها كانت تتطلب مجهودات وأموال ضخمة من أجل إنجازها وكما هو وارد في المصادر التاريخية أن الإدارة الفرنسية قد غامرت بهذا المشروع في الجزائر الكولونيالية، حيث لم يمر منتصف العقد الرابع من عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلا وكانت القاطرات البخارية تتنقل بين أطراف المستعمرة.

---

[1] بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص268.

[2] بختاوي خديجة، المرجع نفسه، ص269.

المطلب الأول: شبكة السكة الحديدية في الجزائر

إن ظهور فكرة إنشاء سكة حديدية في الجزائر يعكس الاهتمام المفرط للإدارة الاستعمارية بهذه المستعمرة ونية الاستيطان فيها. حيث تعتبر الجزائر مفتاح السياسة الفرنسية في إفريقيا كما مثلت السكك الحديدية للإدارة الاستعمارية سياسة ناجعة في استيطان المعمرين وانتشار نفوذهم في الجنوب، الشرق والغرب، زيادة على هذا فقد اعتبر خط الحديد بمثابة الوسيلة الفعالة لتوطين ونشر القرى الكولونيالية في جميع أنحاء المستعمرة، كما كان أداة للتوغل به نحو الصحراء، بالإضافة إلى هذا، فقد طالبت الإدارة العسكرية بضرورة إنشاء شبكة السكك الحديدية كطرق سريعة ومضمونة لنقل الوحدات العسكرية نحو مناطق الثروات[1].

فقد اعتبر الفرنسيون حيوية الاقتصاد الفرنسي وديمومته تتطلب حيوية اقتصادية وسياسية في مستعمرة الجزائر مما يقتضي وجوب إنشاء سكة الحديد كعمل مستعجل يجب الإسراع به وكوسيلة حديثة لنقل البضائع والمسافرين. فلا يمكن استعمال النقل النهري لانعدام الأنهار (الأودية) في مستعمرة الجزائر ولشدة الانحدارات لذلك اختصر اختياره على السكة الحديدية على حساب الطوارئ البرية من حيث تكلفة البضائع باعتباره سريعا إذ ليس من الممكن الوصول إلى الأهداف المرجوة بدون هذا المشروع والولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك فبفضل السكة أدى إلى اكتشاف وتعمير الغرب الأمريكي وربط شرقها بغربها.[2]

---

[1] رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر من خلال المصادر الفرنسية 1833-1857، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 02، 2021، ص 655.

[2] بوذراع ايمان، آثار سكة الحديد الفرنسية في استعمار المناطق الداخليّة خط بونة - تبسة أنموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شيادة الدكتوراه ل.م.د في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة العربي التبسي تبسة، ص34.

حيث شكلت الخطوط الحديدية في الجزائر القلب النابض للحركة التجارية الفرنسية إذ كانت مسؤولة عن نقل كل المنتجات التي كانت الجزائر تزخر بها من المناطق الداخلية إلى الموانئ الساحلية بهدف التصدير، وفي الفترة الممتدة ما بين 1857 إلى 1945 تم تشييد ما يقارب 5 آلاف كيلومتر من المسارات الحديدية والتي ربطت أهم المدن بالموانئ (وهران، الجزائر، قسنطينة، عنابة) بالإضافة إلى المسارات الداخلية التي تربط هذه المدن مثل (تلمسان، سيدي بلعباس، سعيدة، بشار، تيارت، تيزي وزو، سطيف، باتنة، البليدة، سكيكدة، تقرت) فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الخط الحديدي الرابط بين ميناء وهران ومناجم القنادسة في بشار كان يتم نقل ما يقدر ب50% من إنتاج الجزائر من الفحم لتصديره لفرنسا.[1]

ففي الجانب العسكري كثيرا ما طالبت الإدارة العسكرية بضرورة إنشاء شبكة السكك الحديدية كطرق سريعة ومضمونة لنقل الوحدات العسكرية نحو مناطق الثورات والانتفاضات أي بلغة عسكرية المناطق الساخنة. كما مثل خط الحديد آلية جديدة في يد الجيش يسرت له سرعة الحركة مع القدرة الكبيرة للشحن في نفس الوقت مكنته من الوصول إلى مناطق الثورات وقمعها وجاء هذا في إشادة نقيب الفرقة السادسة عشر للمشاة لجيش إفريقيا L'armée d'Afrique فريتش G.R.Frischحيث كتب: "إن سكة الحديد هي ما تحتاج إليه الجيوش والأساطيل دائما فهي وسيلة ورمز ومحرك قوة قياسي وأداة للسيطرة والغزو." إن اشتراك كل من المصالح وشركات سكك الحديد والرأي العام للمعمرين دفع بمسالة إنشاء سكك حديدية في الجزائر بأن تطفو على الساحة بشقيها السياسي والاجتماعي كمشكلة شغلت كل هياكل الإمبراطورية مما نتج عن هذا تدعيم هذه المسالة بعدد من المشاريع الأولية قصد بناء أول سكة حديد جزائرية[2].

---

[1] رضا بن عتو، إدارة الاحتلال الفرنسي وحماية السكة الحديدية: القطار الدرع نموذجا 1954-1962، مجلة عصور الجديدة، العدد 02، 2021، ص594.

[2] رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص656.

وقد تم تهيئة أول مشروع لسكة حديد بالنسبة لفئة المستثمرين الأوروبيين في سبتمبر 1844 بحيث تقدم كل من M. de Redon مهندس مدني و Lichlin بطلب رخصة لإنشاء سكة الحديد الجزائر – البليدة من الماريشال Bugeaud حيث ضمنه خط ربط بين مدينة الجزائر والبليدة،[1] يمدد على سفوح جبال الأطلس وجاء هذا الخط مقتصرا على المنطقة كونها توفر له الاستقرار الأمني حيث كانت تعد آنذاك من المناطق الأولى التي استطاع الاستعمار ضمها تحت سيطرته وإخماد المقاومة فيها، إذ كانت تعتبر من أخصب الأراضي في الجزائر أي بصورة فهي مجال حيوي لنشاط زراعي اقتصادي كبير. هذا الأمر الذي دعا موافقة كل من مجلس الحكومة وبيجو على هذا الطلب حيث منحا مدة 6 أشهر للشريكين لتحضير مشروع كامل[2].

إضافة لمشروع Frederic وLacroix Eugene :حيث سنة 1854 عرض كل من "Frederic" و" Lacroix Eugene " مدعومين بجماعة انجليزيةHanky)، (Hope، Cladstone وأخرى ألمانية(Coldschmidt Erlange ، Koenigwoar) القيام بإنشاء سكة حديد تربط سكيكدة وسطورة" Stora" بقسنطينة، والذي يمتد على طول 87 كلم ويعتبر هذا الأخير من أنشط خطوط العبور في القطر الجزائري، حيث يربط ميناء سطورة بأحد أكبر نقاط التجارة في المستعمرة قسنطينة على أن يتم تمديده لاحقا شمالا نحو سطيف وجنوبا نحو باتنة، مع إرفاق مشروع هذا الخط الحديدي بمشروع صيانة وتجديد ميناء سطورة الذي سيدعم الحيوية التجارية لهذا الخط [3].

كما تم ربط الجنوب بالشمال بخط للسكك الحديدية لتسهل نقل الإنتاج الفلاحي والصناعي للموانئ واستغلال الثروة الحيوانية المتنوعة والغابية والمعدنية، وكان لهذه البنى التحتية تأثير ايجابي على السكان بتطور الزراعات التجارية للتمور والتبغ والحلفاء والقطن التي يسيطر عليها المستوطنون،

---

[1] A.N.O.M.. Gouvernement général de l’Algérie, (juin 1844), Conseil général du département d’Alger, projet du chemin de fer Alger- Blida.

[2] Ibid.

[3] Bernard Maurice Antoine, (1913), Les Chemins De Fer Algériens, Thèse pour le Doctorat est Sciences Pollitiques et économiques, (Alger), Université de Paris, Faculté de Droit, Adolphe Jourdan Editeur, p2

وكنتيجة لذلك تعايش قطاعان بأقاليم الجنوب الأول حديث ذو طابع تجاري يسيطر عليه الأوروبيون والثاني تقليدي ذو طابع معيشي خاص بالسكان،[1] حيث تم إنشاء خط الجلفة الذي يبتدئ في مدينة البليدة وخط الصحراء الغربية الذي يبتدأ عند وهران ويصل إلى بشار، وخط بني مصاف الذي يخرج من تلمسان، إضافة لخط عين تموشنت الذي يخرج من وهران.

وهناك عدة خطوط أخرى دون ذلك أهمية كما توجد خطوط ضيقة لخدمة المعادن والمناجم وخط ضيق جديد يصل لواحات سوف البهية بسكة الزيبان وتقرت طوله 150 كلم وهو يخرج من قرية برج ستيل جنوب الثقة فطول السكك الحديدية الجزائرية يبلغ 4400 كلم يضاف لها نحو 450 كلم من السكك الضيقة الثانوية.[2]

المطلب الثاني: الطرق الكبرى

أغلبها موجودة في ناحية التل وجهتي الشرق والغرب وهي تحاذي على الأغلب خط السكة الحديدية وهي مثلها تسير في خط رئيسي يتجه من الشرق إلى الغرب ثم تتفرع عنها عدة طرقات كبرى نحو الجهات الآهلة الغنية. وأخيرا تتفرع عنها عدة طرقات نحو القرى ذات الأهمية، فالطرق في القطر الجزائري تنقسم من حيث الأهمية ومن حيث مرجع النظر ونفقات الإصلاح والترميم إلى ثلاثة أقسام:

أولها –الطرق الوطنية الكبرى وهي خطوط الرئيسية التي تتوجه من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ويرجع أمرها لميزانية القطر الجزائري.

ثانيها – الطرقات الكبرى المتفرعة عن ذلك الخط والتي تصل بين مختلف المدن وتدعى الطرقات العمالية ويرجع أمرها لميزانية كل عمالة من عمالات القطر.

---

[1] جمال بن مسعود، الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري لأقاليم الجنوب الجزائري 1902-1947، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمـــد دراية أدرار ، الجزائر، 2022، ص184.

[2] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مرجع سابق، ص69.

ثالثها – الطرقات البلدية الموجودة في المدن والقرى وأمرها راجع لميزانية البلديات.[1]

ويبلغ طول الطرقات الرئيسية الكبرى بالقطر الجزائري نحو خمسة آلاف كلم والطرق الثانوية تمتد على عشرين ألف كلم وهي كلها في حالة حسنة وتبذل في سبيل تهدها عناية كبرى ونفقات طائلة. لكن الملاحظ هو أن الجهات الاستعمارية الكبرى أو الجهات التي بها قرى أوربية آهلة هي التي تستأثر بأهم الطرق، أما الجهات العربية البحتة أو القرى البربرية التي ليس بها استعمار فطرقاتها قليلة جدا إن لم تكن منعدمة تماما، وهذا من جملة آثار النظام الاستعماري الذي أخضع الجزائر لإرلدته وسخر مواردها لخدمته حتى يومنا هذا.[2]

[1] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مرجع سابق، ص79.
[2] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص80.

الفصل الثالث: الاستغلال الاستعماري الرأسمالي الفرنسي في الجزائر

تمهيد

استمرت الجزائر لعدة قرون كإحدى المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية في البحر الأبيض المتوسط. كانت تعد الجزائر واحدة من المناطق التي تجتذب اهتمام القوى الاستعمارية الأوروبية بسبب موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية. على مدى العقود العديدة، كانت الجزائر تحت السيطرة العثمانية، ولكن في القرن التاسع عشر، بدأت فرنسا في التوسع باتجاه الجزائر.

استغلال الاستعمار الفرنسي للجزائر كان جزءًا من الاستعمار الرأسمالي الغربي، الذي كان يستند إلى أسس اقتصادية واستثمارية لتحقيق مكاسب مالية ومصالح اقتصادية، انعكست هذه الاستراتيجية على جميع جوانب الحياة في الجزائر، من الزراعة والصناعة إلى التجارة والبنية التحتية.

وسنحاول معالجة هذا الفصل من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مصادرة الأراضي والتشريعات الاقتصادية العقارية في الجزائر

المبحث الثاني: الاستغلال الفلاحي الرأسمالي في الجزائر

المبحث الثالث: الاستغلال الاستعماري الصناعي والخدمات

المبحث الرابع: الاستغلال الغابي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر

المبحث الخامس: التجارة الداخلية ودور الموانئ في التجارة الخارجية

المبحث الأول: مصادرة الأراضي والتشريعات الاقتصادية العقارية في الجزائر

عمل الاستعمار الفرنسي على السيطرة على الجزائر بالقوة مستخدما في ذلك العديد من الأساليب متبعا في ذلك استراتيجية تمكنه من تحقيق أهدافه ومطامعه المختلفة، وانطلاقا من ذلك بدأ هذا الأخير بالاستيلاء على الأراضي الزراعية ونزعها من أصحابها وإعطائها للمعمرين، الذين أصبحوا أسياد البلاد تدعمهم في ذلك التشريعات التي اتخذت ذريعة لتنظيم الجزائر باعتبارها قطعه من فرنسا[1].

أولا: مصادرة الأراضي الفلاحية لمصلحة الاستيطان الفلاحي

منذ أن وطأت أقدام المستعمر أرض الجزائر عمل جاهدا على تحطيم الفلاح الجزائري وهذا من خلال إرهاقه بالضرائب وبالتالي إجباره على التنازل أراضيه، أو من خلال سلسلة من التشريعات العقارية للإستلاء على أكبر مساحة من الأرض وتشجيع المهاجرين للإستقرار بتوزيعها عليهم هذا إلى جانب دمج الجزائريين في النظام الإستعماري ومن هذه التشريعات ما يلي :

بعد مرور شهرين على احتلال الجزائر أصدر الحاكم العام العسكري دي بورمون قرار 8 سبتمبر 1830 والذي يحدد أملاك الدولة وهي:

-ممتلكات البايلك سابقا.

-ممتلكات الأتراك المطرودين من الجزائر.

- الأحباس العقارية وغير العقارية والتي وضعت تحت مصلحة اجتماعية خاصة لتنظيمها وتسييرها، مما فتح الباب على مصراعيه أمام السلب والنهب، وسمح للفرنسيين العاملين في ميدان الشؤون الأهلية، أن يشرعوا في إعداد عقود مزيفة استعدادا لبيع الأراضي المصادرة

[1] - أحمد محمد عاشور راكش، **مرجع سابق**، ص 148.

إلى المستوطنين الأوروبيين[1]، ولم يكتفي الفرنسيون بالاستيلاء على الأراضي الخصبة فقط بل امتدت أيديهم حتى أراضي المقابر واضرحة الأولياء الصالحين وأملاك القبائل والعشائر وطردهم منها[2] كما قام الكونت برنار كلوزيل بتاريخ 8 سبتمبر 1830 و 7 سبتمبر 1830 بإصدار قراران يقتضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد والأملاك المخصص ريعها لمكة والمدينة[3].

-مرسوم جويلية 1834 الذي حدد الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا وخاصة في مجال العقار.

-كما تم في سنة 1843م بالقطاع الوهراني الاستيلاء على حوالي 4500 هكتار من ملكية دوار الشرفة، وتواصلت عملية نزع الأراضي بالقطاع الوهراني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة بمنطقة سيدي بلعباس، حيث بلغ عدد الأراضي74000 هكتار فيما بين 1920-1936م.[4]

-كما سيطر المستعمر الفرنسي على سهل عنابة خلال الفترة الاستعمارية، حيث تم استغلاله في صالح زراعات الدالية 9,000 هكتار والقطن 3,000 هكتار[5] والتبغ 8,800 هـ في حين تم تخصيص 2,600 هـ للخضروات 2300 هـ للحوامض.

- ومرسوم أكتوبر1844 الذي أكد على تطبيق القانون الفرنسي فيما يخص إنتقال ملكية الأراضي ما بين الأروبيين والجزائريين، والذي جاء لتأكيد قرار أول نوفمبر 1844م ووضعه

---

[1] - عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918م**، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص197-198.

[2]- عبد العزيز فيلالي، **مرجع سابق**، ص46.

[3]- حورية طعبة، **مرجع سابق**، ص38-39.

[4]- زايدي عزالدين، **الجزائريون وظاهرة الريف المقهور داخل عمالة وهران1936-1954م**، قسم التاريخ جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص2-3.

[5] -سعيد دحماني، **عنابة فن وثقافة، وزارة الإعلام**، الجزائر، د.ط، د س ن، ص 92.

موضع التنفيذ والذي اعتبر الأحباس بصفة عامة ملكا للدولة، حيث فكر الذين وضعوا هذا القانون المجحف في كل الوسائل والطرق الميكافيلية لتجريد الأهالي من أراضيهم، حيث قد نص هذا القانون على أن الأراضي غير المستغلة وكذلك التي لا تثبت ملكيتها قانونا تكون بالتالي تابعة لأملاك الدولة، كما رفض هذا القانون الاعتراف بعقود الملكية التي سجلت قبل شهر جويلية1830، [1]كما تم منح الأوروبيين سنة 1842م 105000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية وتم مصادرة 60000 هكتار من أراضي متيجة بسبب عدم تقديم أصحابها وثائق تثبت ملكيتها لها ، كما تم الاستيلاء على الأملاك القريبة من بابا علي ومزرعة حوش حسن باشا القريبة الحراش والتي قدرت مساحتها ب 1000 هكتار التي تم الاستيلاء عليها هي الأخرى، قام كلوزيل والذي يعد أحد أكبر مشجعي الاستيطان الفرنسي في الجزائر بتأسيس شركة فلاحية سماها المزرعة التجريبية لإفريقيا وقال للأوروبيين: " لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها[2].....

– كما تم بموجب قرار أول نوفمبر 1844م، و31 جويلية 1845 الاستيلاء على الأراضي التي لا يستطيع أصحابها إثبات ملكيتها بعقود سابقة لسنة 1830م حيث أصبحت أملاك للدولة الفرنسية حيث كانوا يخلطون بين الأراضي التي هي ملك أو عرش أو أراضي البايلك التي وضعت طبقا لأمرية 21 جويلية 1846 في الاستراحة والتي و التي تنزع الملكية بسبب عدم الاستغلال[3]، حيث تم في الفترة ما بين 1830و 1843 توزيع أكثر من عشرة

[1] – عمار هلال، **مرجع سابق**، ص197–198–200.

[2] – عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص118.

[3]– بوعلام نجادي، **الجلادون 1830–1962، تع محمد المعراجي**، منشورات ANEP، الجزائر، 2007م، ص 50–51.

آلاف هكتار من أخصب الأراضي الواقعة على ضفاف وادي الصفصاف ووادي الزرامنة على المعمرين[1].

-مرسوم 21 جويلية 1846 الذي فرض على الجزائريين إثبات سندات الملكية للأراضي والتي لا يستطيع أصحابها إثبات ملكيتها لتصبح تابعة للدولة .

-مرسوم16 جوان1851 ألغى تطبيق قانون1844 و1846 خاصة فيما يتعلق بحق القبائل في إمتلاك الأراضي (أراضي العرش) أي أن القبائل ليس لها الحق ملكية الأراضي التي تشغلها بل لها حق الإنتفاع بها فقط أما ملكيتها فتعود للدولة .

-في 22 أبريل 1863، أصدرت فرنسا ما يُعرف بـ "قانون سينتاتوس كونسولت" أو "قانون المشيخي"، وذلك بعد زيارة الإمبراطور نابليون الثالث للجزائر. هذا القانون كان يهدف إلى تقليل بعض الظلم الذي مورس على الجزائريين من قبل المستوطنين الفرنسيين. صاغ ترتيبات جديدة تهدف إلى تنظيم الأراضي والملكيات في الجزائر. وقد اشتمل هذا القانون على عدة نقاط مهمة، منها تحديد حدود الأراضي للقبائل وتقسيمها إلى ملكيات فردية، وكذلك التركيز على تأسيس الدوارات لتعويض القبائل. هذا الإجراء كان يُعَدُّ المفتاح للتغييرات الإدارية والعقارية والاجتماعية الجديدة.

أول مادة في القانون أكدت أن القبائل في الجزائر تُعتبر مالكة للأراضي التي تستخدمها بشكل دائم وتقليدي. بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس مفهوم الدوار، والذي يُعد ترتيبًا جديدًا للتنظيم الإداري والعقاري والاجتماعي. يهدف هذا الترتيب إلى تقسيم الأراضي وتوزيعها بطريقة تعويضية للقبائل.

[1] - علي خنوف، **ثورة سي زغدود في جبل ايدوغ 1841-1843**، مجلة المبادرة، العدد 11، ص 97-102.

تتجلى سياسة فرنسا تجاه الجزائر من خلال رسالة أُرسلت في 6 فبراير 1863 من قبل الإمبراطور نابليون الثالث إلى الحاكم العسكري بيليسي. في تلك الرسالة، طالب الإمبراطور بيليسي بضرورة إقناع العرب (الجزائريين) بأن وجود فرنسا في بلادهم لا يهدف إلى القمع والاستغلال، بل إلى نشر الحضارة. وأكد أن الجزائر لا تُعتبر مستعمرة في نظره، بل هي مملكة عربية.

-كما قامت شركة جنيف والهبرة وغيرها من الشركات الاستيطانية بعقد اتفاقيات مع فرنسا لأجل إقرار مستعمرة كبيرة ألمانية سويسرية، حيث تم لهذا الغرض عن طريق اتفاقية 1853 الاستيلاء على حوالي 2000 هكتار بسطيف من طرف شركة جنيف، كما تم الاستيلاء على أراضي العرش، حيث تم تصنيف هذه الاخيرة من أملاك الدولة. وهكذا استولت سلطات المكاتب العربية وضاعفت الجبايات انطلاقا من عام 1855 وتوصلت حتى إلى قانون فرض الإيجار الذي حددته ب 90 فرنكا بكل هكتار صالح للزراعة و 0.25 لكل هكتار صالح للزراعة من المراعي[1].

-كما قامت سلطات الاحتلال بموجب قرار22 أبريل 1863م والذي يتم من خلاله توزيع أراضي العرش الجزائرية على المستوطنين الأوروبيين، حيث قامت بتاريخ 13 مارس 1865م بمصادرة أملاك قبيلة أولاد سيدي الشيخ، مما أدى إلى تمرد العديد من القبائل وإعلانها الثورة منها ثورة المقراني التي كانت نتيجة استيلاء المستوطنين على الأراضي الخصبة وإبعاد ملاكها الأصليين إلى الأراضي القاحلة حيث عملت فرنسا من خلال هذا القانون والذي سمي بالسيناتوس كونسيلت على تفتيت الملكية القبلية حيث اعتمد كذلك لتوزيع الأراضي التي انتزعها الاستعمار من مختلف الأعراش من أجل معاقبتها على وقوفها إلى جانب الانتفاضات التي امتدت إلى مختلف القطاعات، كما صاحب تطبيق هذا القانون

[1]-جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م**، تر عباد فوزية، منشورات 1830-1962 الأبيار، الجزائر، د. س .ن، ص31-35-36.

قمع قانوني أيضا حيث ينقل لنا ذلك المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان على لسان شهادة نقيب بجيش الاحتلال أمام لجنة التحقيق حيث يقول: لم نكن نميز في حجز الأراضي بين القبائل الثائرة والقبائل التي أقحمت اقحاما.....وقمنا بحجز جميع الأراضي حتى في المناطق التي لم تمسها الانتفاضات المختلفة[1] حيث شكل هذا القانون نقطة تحول بارزة في تاريخ التشريع العقاري الفرنسي في الجزائر، والذي ترتب عنه العديد من النتائج من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجزائريين[2].

حيث اعتبر الفرنسيون بموجب هذا القانون الأرض التي تستغلها القبائل الجزائرية منذ أمد طويل تعد ملكا رسميا لها، مما يعني أنه يهدف بالدرجة الأولى الى تهديم نظام القبيلة والعرش من خلال تنصيصه على إنشاء الدوائر والبلديات[3].

-قانون فارني 1873م: والذي اهتم بالمستوطنين بالدرجة الأولى، حيث كان يهدف هو الأخر إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش الجزائرية، وكانت الإدارة الاستعمارية قد صادرت حوالي 600 ألف هكتار لفائدة مهاجري الألزاس واللورين وقام بتغريم الأهالي بحوالي 100 مليون فرانك عام 1873 م، كما تم بموجب هذا القانون مصادرة 20% من أراضي الشرق والوسط و 40% من أراضي الغرب الجزائري[4]، حيث دخلت العديد من الأراضي طائلة المصادرة بعد انتفاضة المقراني، حيث تم مصادرة أملاك أولا

---

[1]- محمد عباس، اغتيال حلم، **أحاديث مع بوضياف**، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص23-24.

[2]- صالح حيمر، **ملخص قانون سيناتوس كونسيلت**، مجلة عضو جديدة، العدد 11، 15-12-2012م.

[3] -العياشي روابحي، **هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، مجلة التواصل، العدد 24، عدد 53، جوان 2018، ص 362.

[4] - سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري 1830-1954م**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007م، ص 53-54.

خلوف في عمالة قسنطينة بعد مشاركتهم في الانتفاضة وأيضا أملاك قبيلة صومعة مع ضريبة حرب قوية، حيث تم منح امتياز مجانيا 100 ألف هكتار من أحسن الأراضي لصالح سكان الألزاس والمرين الذين يريدون الذهاب إلى الجزائر، كما تم مصادرة أراضي محمد المقراني وكذلك الأراضي التي كانت ملكا للقبائل التي انتفضت تم مصادرتها[1].

--وأيضا مرسوم 6 أكتوبر 1871م الذي يعطي الأولية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين السابقة[2].

-قرار 30 مارس1871 في عهد الجمهورية الثالثة ، وجاء بعد الثورة المقراني فنص على مصادرة ممتلكات الجزائريين الذين يمارسون نشاطا عدائيا ضد فرنسا .

لم يتوقف الإجراء عند هذا الحد، بل استمرت السلطات الفرنسية في إصدار سلسلة من القوانين، مثل قانون 1887 وقانون 1824-1826، وجميعها كانت تستهدف نقل الملكية من الجزائريين إلى المستوطنين (المعمرين).

تركز هذه السياسة على سلب الجزائريين حقوقهم في الأملاك وتحويلها إلى المستوطنين. وكانت النتيجة السلبية لهذه السياسة واضحة، حيث أدت إلى تدهور كبير في الإنتاج الزراعي، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل المعاشية مثل الحبوب. كما انخفض عدد قطعان الماشية بسبب تقلص المساحات الرعوية. هذا كان نتيجة لصدور قوانين تقييدية مثل قانون الغابات لعام 1874، الذي منع الرعي في المناطق الغابية المتضررة لمدة تصل إلى 6 سنوات، وتبعه قوانين أخرى في 1881 و1885. كل هذه القوانين ساهمت في تفاقم

[1] – بوعلام نجادي، **مرجع سابق**، ص68.

[2] – سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007م، ص91.

التأثيرات السلبية على المزارعين الجزائريين، حيث تحولوا إلى عمال بسيطين يعملون مقابل أجور زهيدة تعادل جهودهم الكبيرة.[1]

-أمرية 31 جويلية 1945: والتي تقضي بالمصادرة العسكرية في حالة العداوة اتجاه الوجود الفرنسي، كما تم نهب سهول متيجة وعنابة ووهران والتي صارت بين أيديهم بصفة فورية[2].

وقام الفرنسيون بوضع العديد من الحجج لتبرير نزع الملكية لصالح المعمرين الجدد القادمين للاستيطان حيث كتب الجنرال برو لأخيه رسالة عام 1834م جاء فيها " وتسألني أين صار الاستعمار إنني أقول حتى الآن اقتصر على امتلاك الأراضي..... قد تتعجب إذا قلت لك أن بليدا قد بيعت لألوف المعمرين قبل أن نفتحها وهؤلاء المشترون يتلذذون بمشاهدة ممتلكاتهم التي اشتروها من خلال النظارة المكبرة فسهول متيجة وهي عبارة عن بحيرات واسعة قد بيعت أيضا[3]".

-حيث تم الاستيلاء على ممتلكات الجزائريين من الأراضي والتي قدرت بحوالي 5000,000هـ، تم تخصيص أخصب الأراضي لإنتاج الخمور[4].

-كذلك قوانين 21 جويلية و4 سبتمبر 1971 التي سمحت بتأجير الأراضي التي سمحت للمعمرين ما قدره 100 ألف فرنك هكتار دون ضرائب.

---

[1] - بوركنة علي، **زراعة التبغ بالجزائر 1843-1930 قراءة في الآليات والنتائج**، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 06، العدد 01، رقم 9741-2352، 2019، ص81.

[2] - بوعلام نجادي، **مرجع سابق**، ص51.

[3] - دار الثقافة العربية، **سلسلة تاريخ الاستعمار الأوروبي في البلاد الغربية جزائر قصة كفاح الشعب الجزائري في سبيل حريته واستقلاله**، ط 2، مكتبة الاقتصاد، حلب باب النصر، 1955م، ص 56-57-58.

[4] - أحمد جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830-1954**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011م، ص28-29.

ولقد رافق سياسة سلب الأراضي والممتلكات تطبيق نظام ضرائبي مجحف في حق الجزائريين غرضه نهب ما تبقى لهم من الممتلكات ، فلجأت الإدارة الإستعماري الى فرض غرامات مالية متنوعة في شكل ضرائب ، منها ضرائب تقليدية ورثتها على العهد العثماني كضريبة العشر على المحاصيل الزراعية ، وضرائب غير مباشرة مفروضة الى السلع والخدمات .

وخلال عهد الجمهورية الثالثة طبق من جديد الإستيطان الرسمي ومنحت التنازلات المجانية التي كانت تسعى أن يكون الإستيطان الريفي فرنسيا مادام يستفيد من التنازل المجانية بشرط الإقامة فيها ، ولا سيما أن هذه السياسة رافقة هزيمة فرنسا في ميدان ، فتم نقل سكان الألزاس واللورين الذين وعدوا ب100.000 هكتار من الأراضي ،كما أجبر الجزائريون على دفع حوالي 65 مليون من الفرنكات الذهبية ، كما إنتقل إلى الأملاك الدومين 446000 هكتار من الأراضي التي كانت للثائريين ، وتعرض العديد من القبائل للطرد[1]، وللتفصيل أكثر نوضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : الأراضي المخصصة لتوسيع حركة الإستيطان 1872-1875

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872	23539 هـ	5221 هـ	52813 هـ	82573 هـ
1873	21060 هـ	10763 هـ	28153 هـ	59976 هـ
1874	6038 هـ	16695 هـ	39531 هـ	62264 هـ
1875	15867 هـ	12031 هـ	22655 هـ	50553 هـ
المجموع	66504 هـ	44710 هـ	143152 هـ	254366 هـ

[1] – قنون حياة، **الإستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين، خلال القرن التاسع عشر**، مجلة المعيار، العدد 6، المجلد 3، 06 ديسمبر 2012، ص 153.

المصدر: قنون حياة ، **الإستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين، خلال القرن التاسع عشر**، مجلة المعيار، العدد 6، المجلد 3، 06 ديسمبر 2012، ص 153.

كما سلمت الإدارة بموجب قانون 1871 المعروف بقانون وارنيني 400.000 هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين 1871-1880 وتم توسيع 264 مركزا إستيطانيا في ظل الإستيطان الرسمي كما موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : تطور الإستيطان الرسمي

السنوات	المراكز المنشأة أو الموسعة	المساحة (بالهكتار)	حركة تطور الاوربيين
1850-1841	126	115000	65437
1860-1851	85	250000	103322
1870-1861	21	116000	129898
1880-1871	264	401099	195418
1890-1881	107	17600	267672
1900-1891	103	120097	364257
1920-1901	199	200000	633149

المصدر : قنون حياة ، **مرجع سابق** ، ص 154.

ثانيا : التشريعات العقارية :

أدرك قادة الاحتلال الفرنسي أهمية نجاح مشروع الاستيطان في الجزائر كوسيلة أساسية لضمان نجاح مشروع الاستعمار بشكل عام. تفتح النجاحات في مشروع الاستيطان الباب أمام ترسيخ النفوذ الفرنسي في البلاد، وهذا كان حاسمًا بالنسبة للقوى الاحتلالية. وقد كانت

هناك مجموعة من العوامل التي دفعت الفرنسيين للاستثمار بشكل كبير في مشروع الاستيطان[1] .

فهم الفرنسيون أن النجاح في هذا المشروع يعتمد بشكل كبير على تأسيس مستوطنات ناجحة ومستقرة. كان عليهم توفير بنية تحتية مناسبة وظروف مواتية للوافدين الجدد من فرنسا وأوروبا للاستقرار في الجزائر. وكان أحد أهم العوامل في تحقيق ذلك هو توفير العقارات التي يمكن للمستوطنين الاستقرار عليها، ومن هنا جاءت الأراضي الزراعية في مقدمة الاهتمام.

لتحقيق هذا الهدف، عملت فرنسا جاهدة منذ بداية الاحتلال على تنفيذ سياسة عقارية تسهم في تحقيق أهدافها. اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات رسمية من خلال إصدار قوانين وأنظمة تهدف إلى تسهيل عمليات الاستيلاء على الأراضي من الجزائريين وتحويلها إلى المستوطنين. كان هذا النهج يهدف إلى منح هذه العمليات الصفة الشرعية والتنظيمية.

بالإضافة إلى الجانب الرسمي، كان هناك أيضًا نهج غير رسمي تبناه المستوطنون (المعمرون)، حيث كانوا يقومون بشراء الأراضي من السكان الأصليين بطرق غير رسمية، ضمن صفقات تجارية أو اتفاقيات أخرى. هذه الصفقات كانت تمثل طريقة للمستوطنين للاستيلاء على الأراضي دون الالتزام بالقوانين الرسمية، ولغالباً ما كانوا يستغلون ضعف السكان الأصليين ويستخدمون حيلًا وتلاعبًا لتحقيق مصالحهم.

تتجسد أشكال الإستغلال العقاري في :[2]

1-النهب الرسمي " المقنن" :

[1] – خبير عزيز ، **السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19 م** ،المجلة الجزائرية المبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد 02، العدد4 ، الرقم 0797-2437 ، ديسمبر2016 ، 183-185.

[2] – خبير عزيز ، **مرجع سابق** ، ص184.

كانت استراتيجية الاحتلال الفرنسي للجزائر تتضمن خطة للسيطرة الكلية على البلاد، وهذا يشمل استيلاء السلطات الفرنسية على جميع أنواع الأملاك الموجودة في الجزائر. تم تصميم هذه الخطة لتشمل أملاك السلطة السابقة (العثمانيين) وأملاك الأوقاف وكذلك ممتلكات الجزائريين الخاصة، وخاصة الأراضي بمختلف أنواعها مثل الأراضي الملكية والعرش والغابات.

تمثل قضية الاستيلاء على العقارات، وخاصة الأراضي، أحد أهم الجوانب في سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر. وضعت هذه القضية في مقدمة أولوياتهم، وجعلتها محوراً أساسياً في سياستهم الاستعمارية. تبنت السلطات الاستعمارية نهجًا قانونيًا وتشريعيًا لتنظيم هذه العمليات بهدف جعلها تبدو شرعية.

من بين هذه الإجراءات[1]:

1. قرار 8 سبتمبر 1830: أصدره كلوزيل واستهدف حجز أملاك العثمانيين وأملاك الأوقاف، وأدرجها ضمن أملاك الدولة.
2. قرار 7 سبتمبر 1830: أصدره كلوزيل أيضاً وأشمل على الأماكن الدينية بما في ذلك المساجد والزوايا.
3. مرسوم 22 يوليو 1834: أكد على إلحاق الجزائر بفرنسا وقضى بنقل السلطة الفرنسية على الأملاك الموجودة في الجزائر.
4. قانون أكتوبر 1844: سمح لمصلحة أملاك الدولة بالتحفظ على الأراضي الغير مزروعة التي لا تثبت ملكيتها بطريقة رسمية.
5. مرسوم 31 أكتوبر 1845 و21 يوليو 1946: أصدرهما الجنرال بيجو الأول وقضتا بمصادرة أراضي الأشخاص الذين قاموا بأعمال عدائية ضد فرنسا.

[1] – خبير عزيز ، **مرجع سابق** ، ص 183–185.

6. قانون 16 يونيو 1851: قضى بتحديد أراضي العرش التي تمنح للقبائل ومنحهم حق الملكية عليها مقابل التنازل عن الأراضي المتبقية لصالح الأملاك الدولة.

بعض المستوطنين، بالتعاون مع بعض الجنود، قاموا بأعمال ترهيب واستفزاز جيرانهم الجزائريين بهدف ترغيبهم في ترك أراضيهم. في بعض الحالات، تم مطاردة الجزائريين وتخويفهم من أجل تهجيرهم من أملاكهم، مما أدى إلى ظهور مفهوم "الأراضي الشاغرة"، وهي الأراضي التي تم استيلاؤها فيما بعد.

تبنى المستوطنون أساليب متنوعة لإجبار الجزائريين على بيع أراضيهم، بما في ذلك قطع الطرق على المزارعين الذين يمتلكون أراضي محاطة بممتلكات المستوطنين. هذا الإجراء كان يضع الجزائريين في موقف صعب يجبرهم على بيع أملاكهم نتيجة عدم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم.

تم استغلال الجهاز الإداري والقضائي في بعض المناطق لتسهيل عمليات الاستيلاء على أملاك الجزائريين. بعض الموظفين في هذه الجهات تحولوا إلى عصابات نصب واحتيال على الجزائريين وحتى على أملاك الوقف. بالتالي، أصدر بعض القضاة أحكاماً غيابية تسلب الجزائريين أملاكهم بناءً على ادعاءات الأوروبيين أو بناءً على ديون سابقة مشكوك في صحتها. تم بيع هذه الأملاك في مزادات علنية للمستوطنين.[1]

في الفترة من 1885 إلى 1889، تم تسجيل حوالي 1078 قضية متعلقة بالمبيعات القضائية و343 قضية للبيع بالمزاد و666 قضية للحجز، وقد تم في إطار هذه القضايا الاستيلاء على مساحة تقدر بحوالي 400 ألف هكتار من أراضي السهول والأراضي الزراعية الجيدة.

[1] – خيثر عزيز، **مرجع سابق**، ص 187-188 .

قانون 27 أفريل 1887 الذي سمح لأول مرة للأروبيين بالحصول على عقارات داخل أراضي العرش ، من دون إنتضار إستنفاذ جميع التدابير التي تثبت الملكية الفردية للأهالي داخل هذه الأراضي .

2-النهب الحر:

لم يقتصر نهب العقار في الجزائر على السلطة الفرنسية فقط، بل كان هناك إشتراك كبير من قبل المستوطنين أنفسهم في هذه العمليات. رغم وجود التشريعات والقوانين التي تنظم الملكية العقارية وتجعل الاستيلاء على الأملاك أمراً صعباً، إلا أن هذا لم يمنع بعض المستوطنين من استخدام طرق غير قانونية للاستيلاء على الأملاك الجزائرية.

فعلى سبيل المثال، بمجرد سيطرة الجيش الفرنسي على مناطق معينة أو مدن، بدأ بعض المستوطنين وحتى بعض جنود الجيش في التصرف كأن الأملاك قد أصبحت ملكهم. تعاملوا مع العقارات الواقعة ضمن نطاق سيطرتهم كملك لهم، واستخدموا القوة والقهر لترهيب السكان الجزائريين وإجبارهم على مغادرة أملاكهم. هذا أدى في كثير من الأحيان إلى ظهور مفهوم "الأراضي الشاغرة" التي تم استيلاؤها فيما بعد[1].

لاحظ أن التشريعات القانونية لم تكن الإطار الوحيد الذي سمح للاحتلال بالاستيلاء على العقارات في الجزائر. بل كان هناك تورط مستوطنين وجنود في عمليات نهب واستيلاء على الأملاك التي سقطت بين أيدي الجيش الفرنسي، وقد استفادوا من هذه الفوضى للاستيلاء على الممتلكات المختلفة، بما في ذلك الفيلات والقصور والممتلكات الأخرى التي كانت تعود للجزائريين الذين غادروا مؤقتا.

كما ذكر الكاتب كلاين، تم استيلاء الجيش والهيئات العمومية في مدينة الجزائر وضواحيها على مئات المنازل والمتاجر والفنادق والأماكن الدينية، وكان هناك تورط واسع النطاق

[1] – خبير عزيز ، **مرجع سابق**، ص185.

للمستوطنين في هذه العمليات. هذه الأحداث تؤكد أن التنظيمات والتشريعات لم تكن كافية لمنع استيلاء المستوطنين على الأملاك، وأن هناك عوامل أخرى مساهمة في هذه الظاهرة[1].

ثالثا : الأوضاع الإقتصادية :

وصل المستوطنون الفرنسيون القادمون من بلدان متعددة إلى الجزائر وقرروا اعتماد مسار التطور الرأسمالي في مختلف مجالات الاقتصاد، ولا سيما في القطاع الزراعي. كان من الطبيعي بالنسبة لهؤلاء المستوطنين تطبيق علاقات الإنتاج الرأسمالية على الأراضي الزراعية التي استولوا عليها في الجزائر. هذا الأمر أدى إلى نشوء قطاع زراعي كبير ومتقدم، موجه نحو تصدير المنتجات، خاصة إلى الأسواق الفرنسية[2].

تزامن هذا التطور مع وجود قطاع زراعي آخر بين المزارعين الجزائريين، وهو قطاع الإكتفاء الذاتي أو الاقتصاد التقوتي. وفي هذا السياق، قامت الحكومة الفرنسية بتوجيه كل الجهود والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية نحو دعم قطاع الزراعة الفرنسي وتعزيزه، وذلك من خلال مشاريع تحسين الري والبنية التحتية العامة وتقديم القروض والتسهيلات للمستوطنين الفرنسيين في القطاع الزراعي.

قام المستوطنون الفرنسيون بتخصيص اهتمام كبير لزراعة المحاصيل الصناعية في الجزائر، وقد تمحورت جهودهم حول زراعة محاصيل مثل القطن والتبغ، إضافة إلى إنتاج المواد الصناعية مثل الفلين والبلوط. ولقد أظهرت الإحصائيات أن قيمة الأخشاب والمنتجات الصناعية الجزائرية المصدرة إلى فرنسا قد بلغت حوالي 63 مليون فرنك في عام 1949.

ومن جهة أخرى، لم يكن النشاط الاقتصادي الآخر، وهو التجارة، في وضعٍ أفضل. تسببت سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر في تقليص دور

---

[1]–خبير عزيز، **نفس المرجع**، ص 187–188 .

[2] – مساعد أسامة صاحب منعم ، **الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830–1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال** ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد 4 ، العدد 03 ، الرقم 2895–2227 ، دون سنة النشر ، ص 224 .

السكان المحليين في هذا القطاع. وقد كانوا يتحكمون في السوق الداخلية الجزائرية ويقومون بتصدير الأموال والأرباح إلى فرنسا. وقد بدأوا تحقيق هذا الهدف من خلال إصدار قوانين جمركية في عام 1851 و 1867، التي كانت تهدف إلى توحيد الجزائر مع فرنسا جمركياً. تلك القوانين حرمت الجزائر من حماية صناعاتها المحلية وحرفها، ولم تكن قادرة على المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة. هذا أدى إلى تدمير الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر وتقوية صناعة فرنسا.[1]

في هذا السياق، في ضوء الظروف المذكورة، تحقق الهدف الثاني الذي كان هو تصدير الأموال بشكل تلقائي. وتاريخيًا، كانت العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها ترتبط غالبًا بعجز الميزان التجاري للدولة المستعمرة تحت الهيمنة الاستعمارية. وقد تلازم ذلك تدخل فرنسا في تحديد قيمة العملة وتلاعبها بها، بالإضافة إلى قلة صادرات الجزائر خارج منطقة الفرنك. كما تم ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في تلك المنطقة، وهو الصندوق الذي لم يكن بإمكانها سحب الأموال منه إلا وفقًا للحدود التي حددتها فرنسا وموافقة فرنسا على هذه السحوب.

الجدول رقم 03: نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الإقتصادية لسنة 1952

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	% 87	مواد نباتية	% 16
مواد حيوانية	% 2	مواد حيوانية	% 2
مواد معدنية	% 6		% 6
مواد مصنعة	% 0		% 55

[1] – مساعد أسامة صاحب منعم، **مرجع سابق**، ص 226–227 .

المصدر : مساعد أسامة صاحب منعم ، مرجع سابق ، ص 227

فرضت فرنسا أيضًا على الجزائر سياسة عدم تصنيع المستعمرة، وهذه السياسة أثرت بشكل سلبي على الصناعات اليدوية والحرفية في البلاد. فتم تدمير الصناعات المحلية مثل صناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي، التي كانت تزدهر في الجزائر قبل فتح الأبواب أمام البضائع والسلع الفرنسية المصنوعة. تعرضت هذه الصناعات لظروف منافسة غير عادلة أدت إلى تدهورها تدريجيًا واستبدالها بسلع فرنسية تحتكر السوق الجزائرية.

وكدولة استعمارية، ركزت فرنسا اهتمامها على استغلال الموارد المعدنية والطبيعية في الجزائر، حيث قامت بعمليات استخراج للمواد المعدنية مثل الحديد والفوسفات. وقامت بإقامة شبكة من السكك الحديدية لربط مناطق الاستخراج بالسواحل، وذلك لتسهيل تصدير هذه الموارد إلى الأسواق الفرنسية[1].

يُمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حتى انتصار الثورة في عام 1962 كان تابعًا للاقتصاد الفرنسي. تسلطت الشركات الزراعية الفرنسية على أراضي الجزائر الأكثر خصوبة وقُربًا للساحل، وتم توجيه اهتمامها نحو إنتاج المحاصيل التي تُلبي احتياجات الصناعة الفرنسية. وفي الوقت نفسه، سيطرت الرأسمالية الفرنسية على قطاعات مهمة مثل التعدين والمصارف والتجارة، مما أدى إلى تعزيز تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي[2] .

المبحث الثاني: الاستغلال الفلاحي الرأسمالي في الجزائر

بعد فشل التجارب الأولى للاستعمار في زراعة بعض المنتوجات الاستوائية، انحصرت الفلاحة الاستعمارية في زراعة الحبوب لملائمتها للمناخ الشبه الجاف، واستمر الوضع كذلك بداية القرن العشرين حيث وجهت الفلاحة إلى الاستثمار الرأسمالي الأوروبي وأدخلت زراعة المنتوجات التجارية الموجهة إلى التقرير كما هو الحال لكروم الخمر الذي ارتفعت مساحته

[1] – مساعد اسامة صاحب منعم، **مرجع سابق**، ص 228.

[2] – مساعد اسامة صاحب منعم، **مرجع سابق**، ص 228.

من 20000 هكتار عام 1880 إلى 180000 هكتار عام 1907 ثم إلى 330000 هكتار عام 1950 بالإضافة إلى ذلك شهدت توسع زراعة الحمضيات بكل أنواعها والتي وصلت مساحتها إلى أكثر من 50000 هكتار عام 1930 خاصة في السهول الساحلية خاصة في وادي الضفاف والمتيجة، ونجد أيضا زراعة المنتوجات الصناعية مثل التبغ و الطماطم الصناعية وأمام هذا التوجه الجديد في سياسة الاستيطان الاستعمارية، حيث ظهرت عقبات أخرى لم يؤخذ لها حساب في انجاح مثل هذا المشروع وهو توفر الماء بالقدر الكافي[1].

1. الاستغلال الفلاحي في سهل الصفصاف بمنطقة سكيكدة

أنشأ النظام الكولونيالي في الجزائر مؤسسات اقتصادية ومالية مثل بنوك القرض الفلاحي في الجزائر مؤسسات اقتصادية ومالية مثل دار الفلاحة التي تعمل في نشر وتمركز المعمرين بالمناطق الفلاحية ذات المردود الجيد حيث استفادت الملكيات الزراعية الواقعة بحوزة كبار الملاك الأوروبيين في المناطق الأكثر خصوبة من البلاد من تقنيات الاستثمار الحديثة بينما خربت معظم ملكيات المسلمين ونتج عنه تباين واضح بين مردود أراضيهم مقارنة بأراضي المعمرين[2].

عند سقوط قسنطينة في أيدي الجيوش الفرنسية سنه 1837 توجب على قادة الاحتلال البحث لإيجاد منفذ على البحر أقصر طريق يربطها به حيث رأى الجنرال فالي أن السيطرة الفرنسية على اقليم قسنطينة غير مضمونه إلا بوجود طريق مؤمن وقريب يربط قسنطينة بأقرب ميناء على الساحل لتفعيل عملية وتدعيم القوات الغازية، فاتخذ الطريق الروماني دون سابق معرفة مغيرا لضمان حركة النقل عبر ممر وادي الصفصاف والذي توجهت أنضار

[1]–عميرواي أحميدة، **آثار الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007 ، ص 93.

[2]– توفيق صالحي، **الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838– 1962**، مجلة آفاق الفكرية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 04، العدد 09، 2018/10/09، ص97،

المعمرين إليه بحكم استراتيجيته كرواق مفتوح ومؤهل طبيعيا لأداء ذلك الدور، إضافة إلى انفتاحه على ميناء سكيكدة وهو ما يوفر لحركة الاستيطان الاستعماري[1].

وهو في بيداياتها في المنطقة مجالا بكرا يمكن هيكلة عبرة نظرة ذات ابعاد خاصة لإحداث تغير جذري في المجال.

يتبعها تحول في خريطة استغلال الأرض على صعيد الجانب التنظيمي والتقني و الهيكلي من ذلك أنه تم تكوين مجموعة من المراكز الفلاحية وهي الحروش، غاستوفيل وصالح بوشعور وسان شارل[2]ويعتبر واد الصفصاف كمنتوج لتهيئة الاستغلال المكثف للزراعة إبان المرحلة الاستعمارية فبعدما كان المجال تقريبا مهجورا تغمره المستنقعات ينشغل عموما كمراعي للحيوانات، حيث تركت التدخلات الاستعمارية بصماتها عن طريق خلق نوع من النمو الاقتصادي الفعال المخصص للمعمرين صاحبته عمليات استصلاح، ويعتبر في نظام الاستغلال الرأسمالي تقنيات حديثة في الاستخدامات الفلاحية للأرض[3] .كما يعتبر سد زردازة المنجز في الثلاثينيات من القرن 20 هو بمثابة ركيزة أساسية لتعديل وتنظيم حريات وادي الصفصاف للحد من كوارث الفيضانات وبالتالي التحكم في المياه كالفيضانات التي حدثت عام 1939 فمن خلال هذا السد أخد الاستعمار الفرنسي على مستوى وادي الصفصاف وسهل سكيكدة أبعاد اصطناعية وكذلك أبعاد اجتماعية وسمح بتوفر المياه

---

[1]– ليديا بوشامة، **الاستيطان والتراث العمراني الكولونيالي في مراكز وادي الصفصاف ولاية سكيكدة دورية كان التاريخية** ، العدد 21، 2013/09، ص111.

[2]–ليديا بوشامة، **مرجع سابق**، ص 111.

[3]– توفيق صالحي، **الاقتصاد الفلاحي الكولونيالي منطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية، المرجع السابق**، ص58.

الصالحة للشرب هذا اضافة إلى حفر الآبار التي تستعمل للري والسقي خاصة في الحدائق ورمضان جمال.[1]

2. الاستغلال الفلاحي بسهل المتيجة :

نظرا للحركة الاستيطانية العنيفة التي عرفتها الأراضي الجزائرية الموضوعة آنذاك تحت تصرف الدومين والتي تدخل في اطار البايلك والحبوس منذ 1841 وقبلها إلى غاية 1844، وبناءا على مرسوم أكتوبر من نفس السنة الآنف ذكره و القاضي بالبحث على الأراضي الزراعية واستغلالها وتحديد الأراضي التي تشغل = في هذا الجانب بالجزائر[2].

ولقد اختار الاستعمار الفرنسي استغلال سهل متيجة لذلك لأهميته في كونه نقطة مركزية بالقرب من الحكومة ومن المخازن والميناء حتى يمكن الاستقبال والشحن والبيع والتصدير، ولتحقيق هذه الأهداف طرح كلوزيل سؤالا كيف يمكن توطين العناصر الأوروبية في هذه المنطقة؟ وتطوع بنفسه للإجابة عن هذا السؤال بأن هذا يقع على عاتق الحكومة بالقيام بإجراءات تمنح الثقة للرجال ولرؤوس الأموال التي تذهب سنويا إلى أمريكا وتوجيهها للاستقرار في الجزائر الأقل بعدا عن أوروبا و حق تربة خصبة ومحمية جيدا.[3]

- نماذج من الزراعات الكولونيالية بالسهل:

1-زراعة التبغ: لقيت زراعة التبغ تشجيعا كبيرا من طرف الإدارة الاستعمارية في محاولة منها لتفادي استيراد كميات كبيرة من فرنسا، اذ بلغت الكميات المستوردة منه 20 مليون

---

[1]- توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر** ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2009، 2008 ص 178.

[2] - حورية طعبة، **مرجع سابق**، ص 23.

[3]- حسيني عائشة، **الاستيطان الأوروبي بسهل المتيجة**، أطروحة الدكتوراه في تاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران ، 2013/2012.

فرنك سنويا وقد عرفت السنوات الأولى من الأربعينيات وتحديدا منذ 1844، التجارب الأولى لهذه الزراعة، فابتداء من الخمسينيات تم تجريب هذه الزراعة على مساحات واسعة من سهل المتيجة لنقل بعد النجاح الكبير في زراعته الفوائد التي حصل عليها الكولون من تجارته إلى مختلف المناطق من البلاد بالشرق والغرب ابتداء من سنه .1854

2- زراعة الكروم: وإلى جانب زراعه التبغ فقد اتجهت أنظار المعمرين خلال العشرية الأولى من حكم الإمبراطورية الثانية إلى زراعة الكروم لإنتاج الخمور التي دلت التجارب أن زراعتها ناجحة هي الأخرى بالجزائر وذلك لتجيب استيراد الخمور من إسبانيا والبرتغال ولهذا رأى الكولون ضرورة التركيز على هذا النوع من الزراعات المربحة أيضا وقد بدأت هذه الزراعة تعرف هي الأخرى منذ 1850 تطورا ملحوظا بالبليدة وبوفاريك اللتان اعتبرتا المركزان الهامان هذه الزراعة خلال المرحلة الأولى من الخمسينيات.

3-زراعه القطن: بالرغم من حظوظ النجاح القليلة التي أنتجتها زراعة القطن بالجزائر خلال المرحلة السابقة من الاحتلال إلا أنه جرب بعض المحاولات للزراعة بالسهل خلال سنه 1850 حيث تمت زراعة 2 هيكتار ببوفاريك وقد تطورت هذه الزراعة بالسهل بناء على تشجيع هذا النوع من الزراعات أيضا حيث خصصت الإمبراطورية جوائز مالية معتبرة للذين ينتجون أكبر كمية من هذه المادة وهذا ما دفع المستوطنون إلى الاهتمام بالقطن في المتيجة وعنابة و قد تم تجريب هذا النوع في سهل المتيجة بكل من بوفاريك وادي العلايق والبليدة.[1]

ثانيا: نماذج من المحاصيل الزراعية الكولونيالية في الجزائر.

1-الحبوب: يعتبر الشعير من الحبوب الأكثر انتاجا على نطاق واسع فالمتوسط السنوي يحسب على مدى عشر سنوات ، ويمثل عدد السكان الأصليين مساحة مزروعة تقدر ب 1277,136 هكتار وانتاجا يقدر ب 75195,245 هكتارا أو0.6 قنطار في الهكتار الواحد أما عند الأوروبيين وفي المتوسط 12.404 هكتارا بإنتاج يقدر ب 99,970 قنطارا وفي

[1]-حسيني عائشة، **مرجع سابق**، ص 418.

قنطارا 22 هكتارا وهنا نجد الفرق بين انتاج السكان الأصليين وانتاج الأوروبيين ، ويستخدم الشعير للتغذية البشرية والماشية خاصة الحصان علاوة على ذلك فهو مادة هامة للتصدير، لأن مصانع الجعة شمال فرنسا مزود منه. أما القمح فيزرع منه فكان منه في الجزائر المستعمرة قمح صلب وقمح لين عند السكان الأصليين هناك متوسط 904,77 هكتارا بإنتاج يقدر 4,567919 قنطارا من القمح الصلب أو 04 قنطارا في 78 للهكتار الواحد أما عند الأوروبيين هناك 135,179 هكتارا بإنتاج يقدر 771,718 قنطارا أو 06 قناطير ب 52 هكتارا بإنتاج 227868 قنطارا، والأوروبيون يزرعون 127.790 هكتارا بإنتاج 927,455 قنطارا أو70قنطار ب 52هكتار هذه الغلة لكل هكتار في أقل من تلك التي يتم الحصول عليها في فرنسا حيث يقدر متوسط انتاج الجزائر ب 6200,00 قنطارا من القمح ويستهلك ما قيمته السنوية المقدرة ب 500,00 قنطارا ويتم التصدير منه بمقدار 1200,000 قنطارا. وزراعة الحبوب من القمح والشعير والشوفان والذرة البشنة في 1874 قد احتلت مساحة 2733,7 هكتارا بعائد مقداره 1600,00 حققه الأوروبيين منه في المناطق المدونة في هذه الأرقام هو 300400 هكتارا وكان مردود الهكتار المزروع[1].

كما تعتبر الحبوب هي مصدر الغذاء الاساسي في الجزائر وقد توزعت زراعتها في السهول الداخلية والنجود والجنوب بمعدل نمو سنوي أهمها القمح بلغت المساحة المزروعة منه حوالي 1,3 مليون هكتار بمعدل انتاج مليون قنطار، شارك المستوطنون في ثلث الانتاج ، والزيتون، حيث يزرع مناطق التل وكان هناك تسعة ملايين شجرة منها خمسة ملايين مهملة. وقد احتكر المستوطنون إنتاجها، إذا ملكوا ثلث عدد الأشجار 3 مليون شجرة والتي بلغ إنتاجها حوالي 350ألف هيكتولتر، وكان معظم انتاج المستوطنين يصدر لفرنسا[2] كما تعتبر

[1]–حورية طعبة، **مرجع سابق** ، ص67.

[2]–محمد صالح الحاج، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919–1939**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ص72.

صادرات الحبوب في الجزائر المستعمرة هي من أهم المنتوجات الفلاحية لأنها الركيزة الأساسية لغداء الأهالي ، ذلك أن المحتل الفرنسي كان يحتاجها لتغذية الداخل الفرنسي وكذا تصدرها للسوق العالمية[1].

2- التبغ: بدء الفرنسيون في سنة 1844 أولى محاولتهم لزراعة التبغ في الجزائر باعتبار أن المناخ ملائم لهذه الزراعة رغم أن زراعتها وبيعها كان بشكل حر إذ يكلف الهكتار الواحد ما بين 600 إلى 800 فرنك لإنتاج 1500 كلغ أوراق جافة من التبغ بلغت مساحة زراعته سنويا في الجزائر ما بين 5000 إلى 6000 هكتار في منطقه الجزائر من 4 إلى 5 آلاف هكتار ما بين متيجة والساحل وسهول يسر ومنطقه القبائل وخصوصا سهول الشلف أما في قسنطينة حوالي 1000 هكتار ويتم زراعته في المثلث بونة القالة، أما في مقاطعة وهران فالتربة غنية بشكل كبير إلا أن زراعة التبغ غائبة عدا بعض المناطق التي يزرعها الجزائريون فقد قدر انتاج الجزائر السنوي من التبغ ما بين 5إلى 6 ملاين كلغ.

3- الحلفاء: تعد الحلفاء نبات مهما في المناطق الاستبسية خاصة في مقاطعة وهران والتي تتشغل لأغراض صناعية وهي نبات طبيعي لا يتم زراعته تم الشروع في استغلال الحلفاء في عهد الإمبراطورية الثانية واعتبر مصدر رخاء للأهالي خاصة في القطاع الوهراني التي بلغت نسبة انتاجه سنة 1862 حوالي 4500 طن ليرتفع 37000 طن سنة 1870 كان يتم اقتلاعها يدويا وذلك للحفاظ على دوام نموها، لقد بلغ سعر القنطار الواحد ما بين 1 فرنك إلى 1.25 فرنك باعتبار أن الرجل الواحد بإمكانه أن يقتلع 3 إلى 4 قناطر في اليوم لكن أفراد العائلة كان يتعاونون في سهم الرجل الواحد. بعد سنة 1880 أصبح فيه العمل باجتناب طريقة الأجرة اليومية[2].

---

[1]-سارة شمسة، **الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري 1919- 1954**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ، جامعة الوادي ، 2018 ، ص 49.

[2]- الياس نايت قاسي، **نماذج من الزراعات الكولونيالية في الجزائر 1830- 1918**، مجلة الباحث، مجلة 14، العدد الخاص، 2022/07 ، ص24.

– بلغت المساحة التي يشغلها الحلفاء 4 ملاين هكتار مما يسمح بتصديرها وقد بلغ الانتاج سنة 1869 حوالي 4000 طن ليرتفع تاريخيا كل سنة من 32,000 إلى 45,000، 58,000، 60,000 طن ليصل سنة 1881 إلى 80,865 وقد بلغ سعر الطن الواحد 150 فرنك في وهران نأخذ مثال في الفترة من 1867 إلى 1878 صدرت الجزائر 530,000 طن بقيمة 66 مليون فرنك عن زيادة الانتاج بحيث كانت الحاجة الملحة للصناعة الفرنسية لهذه المادة، كما كان التجار الكولون الكولون عمدوا إلى تزويد الأسواق الأوروبية وليس السوق الفرنسية فقط تحقيق لمصالحهم.

4–الكروم: توسعت بشكل كبير غذ يتم تحويل جزء من محاصيلها إلى خمور والتي تتمتع بسمعة جيدة في المستعمرة وبلغت مزارع الكروم 18224 هكتار بينما في سنة 1856 كان 8187 هكتار منها 6000 هكتارا ملكا للعرب وبزيادة سنة واحدة من 1873م 1874 بمساحة مزروعة بقدر 1,19 هكتارا و 11,360 هكتارا من مزارع العنب ملكا مستغلة من الأوروبيين في سنة 1874 وقدمت منتوجا قدره 229000 هكتومتر لكل هكتار كما تحسن انتاج الخمور في الجزائر المستعمرة بسبب ادخال أصناف العنب المناسبة لطبيعة التربة والمناخ والتحسينات التي أدخلت في الصناعة ، لقد كان القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية[1]، اعتبرت زراعة الكروم حجز الزاوية في اقتصاد المستوطنين وقد توزعت زراعتها بين مناطق الجزائر وعنابة ووهران وبلغت مساحتها سنة 1921 حوالي 169 ألف هكتار بمعدل إنتاج 7.1 مليون هكتولتر كان يصدر منها 11.7 مليون هيكتولتر حوالي 71 من مجموع الإنتاج، ويتفق المؤرخون على اعتبار هذه الزراعة المصدر الأساسي لتطور الرأسمالية في الجزائر والمساهمة الأكثر في تجارتها.[2]

[1]– حورية طبعة، **مرجع سابق**، ص 68.

[2]– محمد صالح **مرجع سابق**، ص 74.

الشوفان يتراوح من 7,5 قنطارا إلى 10 قناطير فوقع الطلب على هذا الإنتاج في الجزائر وبصة أخرى في فرنسا وكان المستوطنون الأوروبيون يطورون هذه الزراعة المربحة.

5-القطن: تم تجربة زراعة القطن في الجزائر بنسبة نجاح متفاوتة بين المستوطنات. ففي 1856 قدرت مساحة زراعته ب2000 هكتار في الجزائر وضواحيها و 800 هكتار في قسنطينة و 1000 هكتار في وهران، هذه الأخيرة عرفت نجاحا جيدا وهذا بفضل الري في سهول الهبرة. ومينة وادي ثليلات بالشلف فأغلب الزراعات المنتجة في الجزائر وبالأخص الصفية ما بين ماي إلى سبتمبر بأن القطن في الصف الأول ثم الذرة والسمسم والتبغ والكروم.

6-الكتان: اعتبر سان مور أنه لابد من ادخال تجربة زراعة الكتان في الجزائر خاصة في الجزء العربي فكان للجزائر القدرة على انتاج أصناف جديدة وتستغرق فترة طويلة.

كما أن الإحصائيات التي أوردتها تبين أن حاجة فرنسا للكتان الجزائر بنسبة 44% وهذا ما سيدفعها للتركيز عليها في القادم حتى تضمن مصادر التموين وتدعم بصفة أحسن الاقتصاد الكولونيالي[1].

7-التين : ويزرع بصورة أساسية في مناطق القبائل جرجرة إلى مساحة تقدر ب70 ألف هكتار وصل انتاجها إلى حوالي 200 ألف هكتار احتكر المواطنون معظمها وقاموا بتحقيقه ثم تصديره [2]

8-التمور: تعد التمور احدى المنتجات الرئيسية للزراعة الصحراوية وأهم مناطق إنتاجها في الجنوب الجزائري هي واد الزيغ، الزيبان وسوق ورقلة، ميزاب، و الساورة، تنتج الجزائر أنواع كثيرة وأهمها دقلة نور ذات جودة عالية مطلوبة في السوق الأوروبية، إضافة إلى أنواع مثل النخلة البيضاء، الموشي دقلة، الكوشتي الحرة، متيمة، علوة، كما وجدت في فترة الدراسة

[1]- إلياس نايت قاسي، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] - محمد صالح، **مرجع سابق**، ص 72.

زراعة الجزائريين للنخيل ولم أجد مساهمة للكولون سوى في الحركة التجارية وهذا لغياب الخبرة في هذا المجال وتفضيلهم شرائها وتصديرها مباشرة للسوق الفرنسية.[1]

كما عملت السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر في بدايتها على التحويل المستوطنة الى خزان إستراتيجي المنتجات الإستوائية ، التي باتت تشهد إقبالا متزايدا في أروبا ، وعرفت أسواقها نموا مطرد لتواكب التطور الإقتصادي في فرنسا بعد نهاية الحرب الاروبية.

قد أدت هذه السياسة الى مجاعة سنتي 1867-1868 نتيجة سياسة الأرض المحروقة والجفاف وإجتياح الجراد الذي هلك الزرع والخضر والفواكه وتسبب في إنتشار الأمراض كالكوليرا والتوفيس ، وموت المواشي من بقر وغنم وبهائم حتى إنحدر سعر الأغنام في بعض المناطق الى فرنك واحد ، وبالمقابل إرتفعت سعر المأكولات والمشروبات ، وهكذا بقي الجزائريون من غير موارد .[2]

المبحث الثالث: الاستغلال الاستعماري الصناعي والخدمات

إن الاستعمار قام بإعدام كل حركة صناعية على أرض الجزائر فهو استثمر الأرض و ما تحتها لفائدته و ذلك ليكفيه لحياة الترف و النعيم التي يحياها فلا فائدة يرجوها من تضييع البلاد ثم أن إحداث صناعة في القطر الجزائري دون صناعة لهم أدى نقص معامل الزيت و الصابون و تم صناعة السجائر و التبغ و ما بني بأيادي المسلمين من الصناعات المحلية مثل نسج الزرابي و السجاد و حياكة الأصواف و الاستهلاك المحلي[3].

كما كان اهتمام الفرنسيين في القطاع الصناعي مبنيا على خدمة حاجات المعمرين و لذلك كانت سياستهم في هذا الجانب تتناسب مع تلك الحاجات و من مظاهر تلك السياسة قامت

---

[1] – إلياس نايت قاسي، **مرجع سابق**، ص25.

[2] – عمور عمار، **موجز في التاريخ الجزائر** ، ط1 ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 ، ص 119-120.

[3] – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، **مرجع سابق**، ص127.

فرنسا بمنع التصنيع في الجزائر بكل قوة و هذا يهدف إبقائها سوق للسلع الصناعية الفرنسية الحديثة و ترويجا لمنتجاتها، أما الصناعات التي يسمح بها فهي صناعات محدودة و خيفة و تخدم مصالح الاستعمار فهي لا تريد عن المناجم و السكك الحديدية و بعض الصناعات الخفيفة كالمحاجر و الهدف من ذلك هو محاولة إبقاء الجزائر متخلفة صناعيا خوفا من فقدان المعمرين اليد العاملة الرخيصة و لاعتقاد فرنسا أن تطوير الصناعات في الجزائر يترتب عنه إخراج الأهالي من الفقر و الجهل و التخلف وبناءا على هذه فقد بقية الصناعة الجزائرية ضعيفة خاصة الصناعة الأهلية التي كانت تتمثل في صناعة نسيج الزرابي و الثياب الصوفية من برانيس و حياك و غيرها ن فقد كان يوجد بالجزائر حوالي 300 معمل للزرابي يشغل نحو 3000 من رجال و نساء و هناك أيضا معامل عائلية مسطرة في الجنوب خاصة في بلاد ميزاب و بلاد جبال عمور كما أن بعض الأهالي بدأو في تكوين معامل عصرية مست مختلف الصناعات كمعامل الموهوب بالجزائر و ابن حيكو بقسنطينة للدخان و السجائر و هناك معامل ابن وتيست بالعاصمة لصناعة الخشب و غيرها .

أولا : الاستغلال الاستعماري للمناجم و المعادن :

لم يقتصر نشاط المستعمر على المجالات الزراعية بنهب الأراضي من الأهالي و امتلاك الغابات بل امتد نشاطهم إلى كافة النواحي الاقتصادية الأخرى فاستثمروا أموالهم في الصناعة و شركات التعدين و استغلال المناجم و التجارة و النقل و غير ذلك .كما توجد في الأرض الجزائرية معادن و مناجم كثيرة وواسعة التي كانت بلا قيود الإنشاء ملك للأوروبيين لا ينتفع منها الجزائريين فمنذ بداية سيطرت الاستعمار على الجزائر ضمت المناجم إلى أملاك الدولة[1].

كما يقوم الإنتاج المعدني على استخراج مادتي الفوسفات و الحديد حيث عرف إنتاج الفوسفات في وقت قصير نموا سريعا فمنذ 6000 عام 1893 فقد الإنتاج إلى 750طن عام

[1]– حورية طعبة، **مرجع سابق** ،ص114.

1930 يوجد الفوسفات في شرق البلاد في قسنطينة و من أصل 08 مناجم عام 1830 أربعة فقط ترتبط بشكل كامل فيما بينها إن منجم جبل الكوبق الأكثر أهمية 700000 طنا موجودة في جنوب السهول العليا بالغرب أما مناجم كوكيفيل برج ردير و مزاعيتار 150000 طنا يجرى استخراجها 70000 طنا فقط تستعمل من أجل الحاجات المحلية و لاسيما في إنتاج السوبر فوسفات[1].

إضافة إلى منجم الونزة في مناجم أخرى أهمها اكتشفت ،منجم بوحضرة يقع بالقرب من منجم الونزة و يحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج و منجم آخر بناحية سكيكدة و هم منجم فلفلة إضافة إلى بنزميرة على بعد 30 كلم من بجاية و منجم مروانية و عين بن مروان و منجم المكيمان كما توجد مناجم أخرى تختلف من ناحية كمية الإنتاج و قد بلغ إنتاج المناجم الجزائرية من الحديد سنة 1913م حوالي 308.6 ألف طن ليرتفع سنة 1919 ، إلى أكثر من 75 ألف طن [2].و بين سنتي 1900 و 1928 تضاعف إنتاج الحديد 04 مرات بألفا طن أما المناجم الأساسية فهي مناجم آخرا الموجودة بسوق أهراس و شنتة في قسنطينة و بني صاف وهران و بالقرب من أورليان فيل يصدر الإنتاج نحو إنجلترا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، ألمانيا ، إيطاليا ، أما فرنسا فتستورد منها أكثر من 30000 نظرا لفقر أرضها لهذه المادة[3].كما يعتبر الزنك من بين الصناعات الاستخراجية في الجزائر و أهم المناجم الموجودة في عمالة قسنطينة نذكر منجم تيمزيت ، منجم واسطة ، منجم مسلولة ،منجم سيدي عيسى ، منجم كاف السماح، منجم بوخدمة ، منجم دار الصفاء منجم جبل التسلالة ، منجم تيون كواتك بالقرب من باتنة و هذا المنجم تستغله شركة مناجم إفريقيا ،و كانت اليد

[2]– عدي الهواري، **مرجع سابق** ، ص161–160.

[3]– حورية طعبة ، **مرجع سابق** ،ص116.

[3]– عدي الهواري ، **مرجع سابق** ، ص160.

العاملة أحد العوامل التي تشجع على استغلال المعادن لذلك ازداد عدد العاملين باستخراج المعادن بعد الحرب العالمية الأولى[1] .

1. الرصاص:

إن الرصاص غالبا ما يتواجد مع الزنك و تشمل صناعة استخراج الرصاص و الزنك في الجزائر على حوالي 45 منجما أهمها منجم جبل مسار و منجم المعازي في عمالة وهران ، منجم قرومة و منجم أورتين و منجم جمهامة في عمالة الجزائر و منجم يتمرين ،منجم كاف السماح ، منجم جبل عين الأركو و منج الشلالة في عمالة قسنطينة لقد بلغ إنتاج الرصاص في الجزائر حوالي 16459 طن ليرتفع الإنتاج إلى حوالي 33 ألف طن سنة 1927 و قد تأثر إنتاجه بصورة كبيرة حيث وصل الإنتاج إلى حوالي 157 طن فقط سنة 1919و هذا ما أثر في صادراته انخفضت بدورها من 22 ألف طن سنة 1930 إلى 2001 طن عام 1836 و بقيت صادراته متدهورة إلى غاية الحرب العالمية الثانية و تمثل أهم الأسواق في فرنسا بنسبة72% بلجيكا بنسبة 09% اليونان بنسبة 08% أما بنسبة 01 % كانت مختلفة من دولة إلى أخرى .

2. الفحم الحجري :

و هي مادة ناتجة من بقايا نباتات مدفونة منذ آلاف السنين تحت الرواسب تحولت إلى فحم حجري بفعل عاملي الحرارة و الضغط أشهر منجم له بالجزائر سنة 1927 و المتمثل في منجم العنادنية قرب بشار و الذي يبعد عن سواحل وهران بحوالي 550 كلم لم يتم استغلاله إلى مع نهاية العشرينات من القرن العشرين و يرجع هذا التأخر إلى إنتظار إكمال السكك الحديدية الرابطة بين المنطقة الصناعية و منطقة وجدة المغربية و لقد ازدادت أهمية الفحم الحجري بالنسبة للاستعمار الفرنسي و خاصة بعد الحرب العالمية 02 و هذا راجع إلى نقص المصادر الثانوية فدرات الأبحاث الاستعمارية للبحث عن المواد الباطنية فاكتشفت عدة

[1]– عبد الحكيم رواحنة ، **مرجع سابق** ، ص120.

مناجم للفحم منجم صافية ، منجم العبادلة و الذي تم استغلاله عام 1942 و أشرفت على استغلاله شركة الجنوب الوهراني و كان الفحم يستهلك من قبل المراكب الكهربائية [1].

ثانيا : الاستغلال الاستعماري للبترول

قد لجأت الإدارة و الشركات الاستعمارية البحث عن البدائل أخرى للطاقة خاصة البترول و الغاز[2] كما يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إذ أن فرنسا عام 1870 ،بأولى محاولتها للبحث عن احتمال وجود أماكن نفطية في الجزائر و تذكرت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها سفوح القنصلية فوق سطح الأرض حيث لم تستثمر تلك الجهود كما اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد ح.ع.2 صوب الصحراء الجزائرية بأكثر جدية بإمكانيات و تكنولوجيا و مالية كبيرة لحلها في النفط التي أصبحت في حاجة ماسة له أكثر من وقت سبق وذلك بسبب الأزمة و المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها[3] .

كما كان التاريخ الفعلي لاستكشاف النفط في الجزائر يعود إلى سنة 1956 بعد انهزام فرنسا في ح.ع.02 و ظهور أهميته بعد ح.ع.02 فقامت بالاستكشاف من جديد و تم استغلاله من 1949 إلى 1956 أعطية رخصة تقنية للجهة الغربية للبترول و الشركة الوطنية للبترول الجزائري ليبدأ البحث و التنقيب و استغلاله على الصحراء[4] .

في سنة 1956 اكتشفت أول بئر بترولية في الصحراء الجزائرية بشكل رسمي و هو فعل عجيلة و في نفس السنة اكتشفت ثاني في حقل سطحي مهم و هو حاسي مسعود ، شهر

---

[1]– عبد الحكيم رواحنة ، **مرجع سابق** ، ص121، ص122.

[2]– عبد الحكيم رواحنة ، **مرجع سابق**،ص122.

[3]– أسامة صاحب منعم ، **مرجع سابق** ،ص229.

[4]– خيري الرزقي ، **المسألة التعطية في الجزائر من اهتمامات الاحتلال الفرنسي و جهود التحقق من الهمة ،1890–1971** ، مجلة دراسة الجامعة الحاج لخضر ، مجلة 12 ،عدد01 ،سنة 2020 ص571.

جوان 1956 و هي التي يؤرخ بها لاكتشاف البترول في الجزائر .ثم توالت الاكتشافات و بدأ الانتاج و التصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 و مع بداية 1956 بدأ التنقيب الجدي على البترول في الصحراء و أسفرت التقنيات التي أجريت أنداك عن اكتشاف أربع جهات تشمل على الغاز الطبيعي و على البترول معا و في الصحراء الشرقية قرب الحدود الليبية و يشمل حوالي 20 بئرا و قدرت كمية البترول فيها بحوالي 30 مليون طن سنة 1956 و حاول الاحتلال تمريره من تونس بواسطة أنابيب في غابة ميناء البحيرة بالقرب من مدينة قابس في الصحراء الشمالية بين ورقلة و أولاد نايل و فيها حاسي مسعود و قدرت كمية البترول فيها مابين 200 إلى 600 مليون طن . و كذلك منطقة حاسي الرمل على بعد 450 كلم من العاصمة في الصحراء الوسطى بالقرب من عين صالح أين يوجد النفط[1].

كما حاولت الحكومة الفرنسية منذ عام 1957 كراء شركات النفط الفرنسية لاسيما الكبرى للدخول إلى الصحراء الجزائرية للبحث و التنقيب .

كما تم عام 1958 تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه الآخر في مدينة مارسيليا الفرنسية على متن ناقلة[2] .

وقد تطلبت عملية نقل النفط الجزائري إلى الساحل مد أنابيب إلى الموانئ الخاصة و عليه فقد بدأت السلطات الفرنسية بمد أنابيب نقل النفط من أعماق الصحراء .

كما كان على فرنسا التي أخذ استهلاكها للنفط يزداد بمعدلات كبيرة و مع ازدياد إنتاج النفط الجزائري بدأت تفكر بطريقة أخرى لنقل النفط الجزائري و إيصاله و شرعت عام 1959 بمد خط أنابيب أكثر تطورا من حيث السعة و القدرة على نقل النفط من مراكز الإنتاج إلى موانئ التصدير و أول خط من هذا النوع هو خط النفط الذي امتد من حوض الحمراء الواقع في

---

[1]–خيري الزرقي ، **مرجع سابق** ،ص575 .

[2]– أسامة صاحب منعم ، **مرجع سابق** ،ص231.

غرب حقل حاسي مسعود الذي يبلغ طوله 600 كلم و عرضه 240 بوصة و بطاقة نقل 05 ملاين طن سنويا مع إمكانية زيادة طاقة نقله إلى 14 مليون في العام تم مدت سلطة الاحتلال الفرنسي خط آخر لنقل النفط من صحراء إلى الساحل و هو خط عين أجناس و يطول 775 و كان قطره هو الآخر 24 بوصة و بطاقة تحمل تبلغ 7.5 مليون طن سنويا قابلة للزيادة إلى 16 مليون طن.[1]

ثالثا: هيكلة المجال الجزائري " مناجم، سكة حديدية"

بعدما أحكم الاستعمار الفرنسي السيطرة العسكرية إلى الشمال الجزائري وبعض واحات مدن الصحراء انتقل مباشرة إلى التقييد على أرض الواقع الاستراتيجية الاقتصادية لاستغلال وتحويل خيرات الجزائر نحو الميثروبول الفرنسي والأسواق الدولية وتتمحور هذه الاستراتيجية في وضع منظومة مجالية متكاملة تهيكل المجال الجزائري وفق ثلاثة مركبات ومفاصل أساسية لتحقيق الأهداف المحددة فهي تمثل في ربط المناطق الغنية الاقتصادية للجزائر (مناجم والمزارع وآبار البترول والغاز بأهم الموانئ الرئيسية الفرنسية منها ميناء عنابة، سعيدة، سكيكدة ، والقل، بجاية وعمالة قسنطينة وموانئ الجزائر في عمالة الوسط وموانئ الغزوات وهران، مستغانم في عمالة الغرب وذبك عبر شبكة من السكة الحديدية التي صممت لأغراض عسكرية وإستعمارية منها الخط الرئيسي الخط الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر ليتفرع منه من خطوط نحو الموانئ والصحراء[2] ويعود تاريخ فكرة إنشاء أولى خطوط السكة الحديدية إلى عام 1844م حيث اقترح السيد دوريدون مد خط سكة حديدي بين الجزائر والبليدة وفي 1954 طالب السيدة ورني و وكازاني بانشاء شبكة من خطوط السكة الحديدة بين المدن الكبرى ومنها خط السكة الحديدة بين قسنطينة وعنابة مع ربطه بمناء سكيكدة عبر عزابة سناشارل، ولكن الفضل في اعطاء دفع للسكة الحديدة يعود للجنرال

[1]-**المرجع نفسه**، ص235.

[2]- عميراوي أحميدة ، **مرجع سابق**، ص 68.

دوصابود لاتور الذي ربط تطوير سياسة الاستطان للسكة الحديدية لنقل السلع في الموانئ في وقت أسرع وتكلفة أقل.

ويظهر أن شبكة السكة الحديدية لا تمتد إلا قليلا مع الساحل، بعيدا عنه بعشرات الكيلومترات، وهذ يعود ضيق السهول الساحلية وتقطعها، وتمتد في شكل طولي وآخر عرضي الاول يخدم المنطقة التلية، وهو خط رئيسي تتصل به الفروع من الشمال والجنوب، والثاني عرضي ينطلق من المدن الرئيسية في الشمال، ونحو الآبار في الجنوب، ومن أهم الخطوط التي تبرز حقيقة أهداف هذه الاستراتجية الاستعمارية، نجد مايلي:

- خط عنابة، تبسة الذي يتاقطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق هراس ويربط مناجم الونزة ، بوخضرة ، والكويف ، والاستخراج لخام الحديد والفوسفات والتوجه بهما إلى ميناء عنابة للتصدير

- خط سكيكدة وتقرت: الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الخروب بقرب من قسنطينة، وهو يربط الواحات الصحراوية وآبار البترول بميناء سكيكدة.

- خط الجزائر الجلفة ليتصل بالخط الرئيسي عند مدينة البليدة، يتجه إلى الهضاب الوسطى

- خط وهران، تيار كلومبي، عين الصفرة الذي انشأ لنقل الفحم الحجي من ميناء القنادسة[1].

ثانيا: قطاع الخدمات

كما نشهد تطور قطاع الخدمات ابان الاحتلال الفرنسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور قطاع الخدمات 1950-1962

السنوات	1950	1954	1958	1962
نقل	300	370	620	250
سكن	120	190	250	70
خدمات أخرى	900	1050	1250	800

[1]- أحميدة عميراوي، **مرجع سابق**، ص 69.

التجارة	1380	1790	2830	1340
مجموع الخدمات	2700	3400	4950	2460

المصدر: عبد اللطيف براثنهو، **تكوين التخلف في الجزائر " محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص431.

يتبين أن التوسع الاقتصادي في قطاع الخدمات خلال الفترة من 1950 إلى 1961 كان يتوقف أساساً على وجود الجيش الفرنسي في الجزائر، إلى جانب مستوى عالٍ من النفقات العامة على المعدات. وكانت الدولة تدعم قطاع السكن والقطاع النفطي غير المندمج ومجموعة من القطاعات الأخرى. يظهر أن قدرات القطاع الصناعي بدأت تتطور منذ عام 1963 بعد تراجع النفقات الحكومية على الاستثمار والنفقات العسكرية. هذا الارتقاء في الصناعة جاء مباشرةً بسبب تراجع نفقات الحكومة والاستثمارات، مما أدى إلى تحول القطاع الصناعي إلى وضعية استغلال جزئي[1].

المبحث الرابع: الاستغلال الغابي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر

كانت الغابة تحمل أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي لسكان الجبال وحياتهم اليومية. كانت توفر جميع المواد الأساسية التي احتاجها المجتمع لمختلف نشاطاته، بدءًا من بناء المساكن والتدفئة وصولًا لعمليات الطهي ورعاية المواشي وغيرها من الأعمال. كما قدمت الموارد الأولية للعديد من الحرف والصناعات.

وبما أن فرنسا كانت تدرك أهمية الغابة في حياة المجتمع الجزائري، فقد سعت لتوسيع تأثيرها على هذه الموارد منذ بداية الاحتلال. أسست مصلحة الغابات والمياه في عام 1838

[1] – عبد اللطيف أشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر " محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص431.

م، وكلفتها بإجراء تقييم شامل لثروة الغابات في الجزائر. كانت فرنسا تعمل جاهدة باستخدام كافة الوسائل الممكنة لتعزيز نفوذها الاستعماري على هذه الموارد الغابية الهامة[1].

أصبحت الغابات ملكا للحكومة الفرنسية منذ عام 1851، وذلك لغناها بأشجار البلوط، الفلين الأرز والصنوبر، مما سمح للشركات الفرنسية بالهيمنة على مساحات شاسعة منها واحتكار تجارتها من أجل سد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة للخشب، حيث وصلت قيمة صادرات الجزائر إلى فرنسا لسنة 1949 م مليون فرنك،[2] حيث كتب نابليون الثالث في 6 فبراير 1863 رسالة إلى حاكم الجزائر العام بيلسي اعتبر فيها الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا الجميع سواسية فيها، وقد نص مشروع المملكة العربية على أن الأهالي لهم تربية المواشي، والأوروبيين لهم استغلال الغابات،[3] حيث وصلت يد المستعمر إلى ثروات الريف و التي تتمثل في الغابات التي عمدت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ بداية الاحتلال[4].

حيث لم تكتفي فرنسا بمصادرة أراضي الجزائريين فقط، بل تجاوز ذلك الغابات، وأصدرت العديد من القوانين و التشريعات لأجل تجريد الجزائريين من كل ما يملكون خاصة الغابات، حيث قامت بإصدار العديد من القوانين والتشريعات لأجل تجريد الجزائريين من كل ما يملكون خاصة الغابات، والتي تعددت وتنوعت القوانين الخاصة بها، والعقوبات المسلطة على المجتمع الجزائري ومن أهم القوانين قانون 17جويلية 1874 الذي كرس ضمن بنوده

---

[1] – سراج عاطف، شلال عبد الوهاب، **الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساتها على سكان الأرياف**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 2، العدد 9، ديسمبر 2018، ص 197.

[1]– مساعد أسامة صاحب منعم ، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في خلال الفترة الاستعمارية 1962/1830** ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد 04 ،العدد53، ص225.

[2]– بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830إلى 1989** ، دار المعرفة ، ج01، 13 شارع أحمد حسينية باب الواد – الجزائر ، 2007 ، ص.143

[3]–عاطف سراج ، عبد الوهاب شيلالي ، **مرجع سابق** ،ص196.

جميع أشكال حرمان الشعب الجزائري من موارده[1] حيث قامت السلطات الاستعمارية بمنح الغابات على شكل امتيازات للشركات الرأسمالية التي قامت باستغلالها كما حققت فرنسا من خلال استغلال البلوط إيرادات ضخمة مثلت ثلاثة أرباع مداخيل الغابات، في المقابل خلفت آثار وخيمة على سكان الريف في الجزائر نتيجة حرمانهم من استغلال الغابات والانتفاع من مواردها، وتسليط أشد العقوبات على المخالفين للقانون الغابي[2]،و الذي صدر بموجب قانون17جوان 1874 و ينص على المسؤولية الجماعية في حرائق الغابات حيث كتب الحاكم العام جول فيري في 1892 :"إن الحجز و المسؤولية (الجماعية) المشتركة هما اللذان في مناطق الأحراش و الغابات من أروع العقوبات التي يحس معها بمرارة و بشدة وطأة القائمين على الأمر "[3]، حيث جاء في قانون الغابات أن كل من استخدم أو اتخذ حجرا أو رملا .....من أرض الغاب أو بلوط وغيرها من ما تحتويه الغابات يعاقب[4]. و كانت الغابات وفقا لتقرير تاسي تشغل 2.684.379 هـ، وقد قام المستعمر بإتلاف العديد منها و تدميرها، وإدخال زراعة الكروم على حسابها[5] .

سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الغابات الجزائرية أثرت بشكل كبير على المجتمع الجزائري وأدت إلى تبعات خطيرة. من أبرز هذه التأثيرات كان تجاوز فرنسا حدود الأراضي الجزائرية من خلال سلب الجزائريين أملاكهم العقارية. تم فرض بيع الأراضي أو حجزها ومصادرتها بالقوة، مما أدى إلى تحويل مالكي الأراضي إلى عمال مستأجرين لدى المستعمرين والعمل

---

[1]– موسى لمام ،**التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات و أثرها على السكان المحليين الجزائريين 1833-1903** ،المجلد 04 ، العدد01، 2017/06/30، ص261.

[2]–بن داهة عدا ، **الإستغلال الإستعماري لغابات بلوط الفلين 1830-1930، مرجع سابق**، ص429.

[3]–يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري** ، عالم المعرفة ،الجزائر ،2009، ص133.

[4]–عبد الحميد زوز، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص203.

[5]–أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، **مرجع سابق** ،ص25.

على الأراضي التي كانت في الأصل ملكهم. اضطُرّوا إلى هذه الوضعية بحثًا عن سبل لتأمين لقمة عيشهم بعد سلب ممتلكاتهم ومصادر رزقهم.

تأثر المجتمع الجزائري بشكل عميق جراء هذه السياسات، حيث أدت إلى تفكك بنية القبيلة وفقدان الوحدة الاجتماعية التي كانت تقوم عليها. تحولت القبائل الكبيرة إلى تجزئة دواويرية بسبب تحديد حدود الأراضي وبيعها. تم تفتيت القبائل إلى وحدات صغيرة تفقد قواعدها التاريخية وتعتمد على البيع والتجارة للبقاء. هذا التجزؤ أثر بشكل سلبي على تنظيم المجتمع ونظامه الاجتماعي الذي اعتمد بشكل كبير على القبائل ككيانات أساسية[1].

عملية السلب والاستيلاء على أراضي الجزائريين ومطاردتهم نحو المناطق الجبلية لها تأثير كبير على وحدة المجتمع. تم إلغاء الكيان القبلي كمصدر رئيسي للهوية والانتماء الاجتماعي. تبددت وحدة المجتمع بشكل ملحوظ حيث تحولت القبائل إلى دواوير متفرقة. هذا التغيير أثر بشكل كبير على الطريقة التي يعيش بها الجزائريون في الريف، حيث فقدوا الإطار التقليدي الذي كان ينظم حياتهم ويوفر لهم مصادر رزقهم. وبدلاً من الاعتماد على القبيلة، أصبح الفرد في مواجهة مباشرة مع إجراءات الإدارة الفرنسية القمعية.

أولا: مراحل إستغلال الغابات في الجزائر:

تتمثل في:

1. المرحلة الأولى:

اتخذت سلطات الاحتلال أول قرار في مجال الغابات عن بيجو سنة 1843م ، و الذي تضمن منع القبائل الجزائرية من إشعال النيران في أطراف الغابات حتى و إن كان ذلك لتوفير الأراضي الزراعية أو الرعي أو الفحم للوقود ،كما حمل هذا القانون القبائل التي تسكن

[1] – عاطف سراج ، عبد الوهاب شيلالي ، **مرجع سابق** ،ص203.

بالجوار مسؤولية حمايتها[1]،كما حمل هذا القرار مسؤولية حماية الغابات للقبائل القاطنة بجوارها من الحرائق و ممارسات الفلاحين، ونص على تقديم المتسببين فيها إلى السلطات العسكرية، كما اعتبر بيجو نشوب الحريق عملا حربيا معاديا لفرنسا تنتج عنها تبعات قضائية و مالية[2].

كما أعلنت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن جميع الغابات ملك للدولة الفرنسية سنة 1845م[3].

2. المرحلة الثانية:

تبدأ بصدور قانون 1850م الذي صنف الغابات الجزائرية ضمن أملاك الدولة الفرنسية، حيث حرم هذا القانون الجزائريين من استغلال الغابات ومنح لمصلحة الغابات صلاحيات واسعة في ملاحقة كل من تسول له نفسه المساس بالغابات.

حيث تحولت مصلحة الغابات التي أنشأت عام 1838 وكلفت بوضع خريطة لغابات الجزائر إلى مصلحة شبه عسكرية في عهد نابليون الثالث، ضمت مختلف المسلحين الأوروبيين ، كما شدد الماريشال بيلسي من العقوبات المسلطة على الجزائريين حيث أصدر أمرا في 1961/07/24 نص على فرض غرامات مالية تعادل أربع مرات قيمة الزكاة على القبائل التي اشتبه في تورطها في حرائق الغابات ،أو تخلفها عن إطفاء الحرائق .

3. المرحلة الثالثة :

و تبدأ بصدور قانون سيناتوس كونسيلت ،و الذي ينص على تفتيت الملكية القبلية للمجتمع الجزائري ،ونص على أن كل نشاط تمارسه القبيلة كقطع الحطب و فلاحة القطع

---

[1] –أعمال الملتقى الأول و الثاني ، **العقار في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي 1830–1962**،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007، ص29.

[2]- أعمال الملتقى الأول و الثاني ، **العقار في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي 1830–1962**،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007، ص29.

الزراعية الموجودة على حافة الغابات أو رعي الماشية داخلها يعتبر من الجرائم يجب معاقبة فاعليها ،كما أن الذي يستغل مساحة من الأرض القريبة للغابات يعاقب حيث تفرض عليه غرامة تتراوح مابين 50 و 200 فرنك [1]. و قد لعبت أزمة الحرائق دورا هاما في تكثيف و توسيع نطاق امتيازات الشركات الاستغلالية ومن ثمة الوجود الأوروبي نتيجة ارتفاع عدد الحرائق و حجم الخسائر ، و العجيب في الأمر أن تلك الحرائق لم تندلع في مناطق القبائل الجزائرية و إنما أغلبها ضمن نطاق امتيازات شبكات الاستغلال [2] و قد تم استغلال أشجار الصنوبر في صناعة لصاق الصنوبر و صناعة القطران باستعمال فحم الحطب.و التي لعبت دورا كبيرا في تكثيف و توسيع نطاق امتيازات الشركات الاستغلالية ، ومن تمت ارتفاع الوجود الأوروبي نتيجة ارتفاع عدد الحرائق و حجم الخسائر ، وتحت ضغط الكولون اصدرت السلطات الفرنسية مرسوم 1870 تمنح بموجبه كل الأراضي التي مستها الحرائق لشركات الاستغلال دون مقابل كما تسمح لها بشراء الأراضي التي مستها النيران بأثمان منخفضة[3].

4. المرحلة الرابعة :

و التي تبدأ مع مرحلة الاحتلال الشامل[4]،حيث تم تصنيف الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية بموجب قانون 1881/08/26[5]، و الذي يعد استكمالا لسلسلة الإجراءات

-إبراهيم مهديد ،**القطاع الوهراني ما بين 1850-1919** ،منشورات دار الأديب ،وهران ،2006، ص23.[1]

[2]- أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني ، **مرجع سابق** ،ص32-33.

[3]- عبد المنعم هامل ، **مرجع سابق** ،ص 853-854.

[5]- أعمال الملتقى الأول و الثاني ، **مرجع سابق**، ص35.

العقابية في المجال الاقتصادي لأسر بأكملها و الذي تم تدعيمه بقانون فيفري1903[1]،و الذي سمح باتخاذ قرارات و إجراءات في الميدان دون محاسبة ولا قيود،حيث منحت هذه الاستقلالية سلطات واسعة لمصلحة الغابات لغرض توسع أملاك الدولتين ،حيث صادرت 700قطعة أرض داخل الغابات ،و ألح محافظ الغابات على ضرورة تنفيذ عمليات المصادرة للحد من تدهور الغطاء النباتي بسبب الحرث و الفلاحة[2]،ومن بين الغابات التي صادرتها سلطات الاحتلال نذكر :في عمالة الجزائر : غابة بن سليمان 11 و 1 هكتار ، غابة أهل العش 641 هكتار، وغابة واد مسلم 906، غابة سيقرة و غيرها من الغابات[3] ،حيث كانت إدارة الغابات في الجزائر باهتمام خاص من الفرنسيين.

ثانيا: أهم الموارد الغابية :

1. **الفلين :**

والذي يعتبر المنتوج الرئيسي لغابات الجزائر، لذلك أولت إدارة الاحتلال اهتماما بالغا بهذا المنتوج منذ بداية الاحتلال، فقد قامت بمنح امتيازات للشركات الرأسمالية . ثم باشرت مصلحة الغابات استغلالها، وكانت تجارة الفلين تدر إيرادات ضخمة [4].

و كانت الطريقة المتبعة لبيع الفلين في الجزائر تتم بالقيام بأعمال الأخشاب و لا يتم بيع الفلين حتى يتم جمعه في المستودعات المحلية عكس الطريقة المتبعة في فرنسا، و اكبر غابات الفلين توجد بالساحل الشرقي للجزائر بمساحة تقدر بحوالي 13966هكتار (سكيكدة ،

[1]– بوعلام نجادي، **مرجع سابق** ،ص 290.

[2] –عسول صالح ،**اللاجئون الجزائريون بتونس 1956–1962** ، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 11.

[3]–عبد الحكيم رواحنة ،**مرجع سابق** ،ص107.

[4]– بن داهة عدة ، **مرجع سابق** ، ص429.

عنابة) و التي جلبت اهتمام الفرنسيين خلال الإمبراطورية الثانية[1]،و كان يبلغ إنتاج البلوط السنوي نحو 400 ألف قنطار.[2]

2. الحلفاء:

و التي تنمو بالمناطق الممتدة جنوب الأطلس التلي، حيث تنمو في شكل شريط ممتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية مرورا بسعيدة، المشرية، بوسعادة، الجلفة، باتنة وتبسة .....إلخ وقد شرع في استغلالها منذ عهد الإمبراطورية الثانية حيث بلغ الإنتاج عام 1862 أقل من 450 طن و انتقل إلى 37 ألف طن سنة 1870م [3].و قد وصلت نسبة تصدير الحلفاء ما بين سنتي 1919 و 1928 إلى5% من قيمة الصادرات الفلاحية[4].و قد كانت القبائل العربية تقوم بقطع الحلفاء و تأتي بها لمراكز التصدير، حيث كان يتم تسليم المحصول السنوي منها الذي بلغ 150ألف طن كله لشركة استعمارية واحدة، بالمقابل يأخذ سكان هذه المناطق مبالغ زهيدة، و كانت هذه الشركة تبيعها بمبالغ باهظة ، وتصنع من الحلفاء الأقمشة و الورق الجيد [5] .

وقد بلغ إنتاج الحلفاء37 ألف طن عام 1870، ولتطوير إنتاج الحلفاء أكثر قامت سلطات الاحتلال بمنح امتيازات أكثر لشركات الاستثمار حيث حصلت الشركة الفرنسية على أكثر من 300ألف هكتار من الأراضي الغنية بالحلفاء ، كما تم منحها استغلال السكة الحديدية أرزيو –سعيدة سنة 1873 م ،مما ساهم في ارتفاع الإنتاج[6].

---

[1] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص46.

[2] – الشرقي، **الجزائر خلال القرن العشرين**، دار المعارف الدولية ، الطبعة 01 ، مطبعة القاهرة، تونس، 1955، ص35.

[3]–عبد الكريم رواحنة ، **مرجع سابق** ، ص110 .

[4]–سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ،**مرجع سابق**، ص47

[5]– أحمد توفيق مدني، **هذه هي الجزائر**، **مرجع سابق** ،ص 118 .

[6] – عبد الحكيم رواحنة ، **مرجع سابق** ، ص112.

3. الصنوبر:

تتكون الغابات الجزائرية من العديد من الأشجار الصنوبرية بنسبة 50 و التي تتمثل أساسا في الصنوبر الحلبي وأشجار العرعر والأرز. حسب خرائط شوارزليه عن توزيع الغابات سنة 1847م ، حيث يتم صنع زيت التربينتين من الصنوبر .

المبحث الخامس: التجارة الداخلية ودور الموانئ في التجارة الخارجية

لم تكن التجارة أحسن حالا من الفلاحة و الصناعة فقد كان الجزائريون محرومين من القروض التي كانت تعطى بسخاء كبير للتجار و الصناع و الفلاحين الأوروبيين الذين سيطروا على التجارة الداخلية و الخارجية معا و كونوا سعات متداخلة مسيطرة في كل المرافق الاقتصادية في البلاد حتى أصبحت الجزائر سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية . و بأثمان زهيدة مع جلب المواد الخام التي تحتاجها الصناعة الفرنسية و بأثمان زهيدة [1].كما سيطر الأوروبيون بمساعدة الترك و الشركات الفرنسية الكبرى على التجارة الداخلية و الخارجية وشكل فيما بينهم بشركات متداخلة سيطرت، كما كانت السلطات الفرنسية تهدف إلى تطوير التجارة في الجزائر الكولونيالية ،و توصيلها إلى المناطق التي يتمركز فيها عدد كبير من الأوروبيين حيث ساهم الجيش الفرنسي في دفع كمية مستورداته من السلع سنويا لتزويد الفرق العسكرية في الداخل مع قيامه بتحديد أسعار مختلف المنتجات و بالتالي يصل أول معدل للأسعار في السوق مما يسمح بارتفاع الحركة التجارية في المدن[2] .

أولا – التجارة الداخلية:

كانت الجزائر تعتمد في اقتصادها على الفلاحة و الزراعة ، حيث كانت توجد بها العديد من أنواع الحبوب و الزيت و الفواكه مثل التين ، العنب و العناب و المشمش و مما يدل على

[1] – نور الدين بولحية ، **مرجع سابق**، ص16.

[2] – توفيق صالحي ، **مرجع سابق** ، ص190.

ذلك ما اعترف به أحد جنود الاحتلال و هو الضابط روزي يقول "كنا فريقا من ثمانية آلاف جندي في مدينة البليدة وكان كل واحد منا يأكل ويفسد مما مجموعه خمسين برتقالة في اليوم الواحد مما يجعل ما نستهلكه 400 ألف برتقالة في اليوم ... وكان الأهالي يبيعون ست برتقالات بصوردي واحد [1]، كما كانت تلمسان تصدر سنويا للمغرب من الزيتون فقط مبلغ مليون فرنك بعملة ذلك العصر.

و كانت القوافل تقصد كل الجزائر من كل جهات الوطن ، بلاد القبائل و الصحراء محملة على ظهور البغال و الحمير مختلف أنواع المنتجات الزراعية كالخضر و الفواكه و الزيت و التمور و غير ذلك تدخل من باب غزون حيث كانت توجد فنادق للمسافرين ، وكانت التجارة منظمة تنظيما دقيقا و محل مراقبة من قبل المحتسب و أعوانه أي تدليس أو غش في البضائع أو عدم مراعاة النظافة و كذا الأسعار التي كانت تحدد من قبل الدولة.[2]

كما اشتهرت مدن الجزائر و دلس و تنس و شرشال و القليعة و البليدة ووهران و عنابة و تلمسان و آرزيو بإنتاجها الوفير من الخضر و الفواكه و لأخذ فكرة عن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة العثمانية نذكر أن الجزائر العاصمة في هذه الفترة كانت تشحن إليها الحبوب و الفواكه من شرشال و يجلب لها القمح و الشعير من دلس و يأتي إليها سكان الأطلس البليدي و متيجة بالعسل و الشمع و غيره[3].

و كانت التجارة الداخلية في أيدي الجزائريين إلى بداية القرن 19 ، ولكن في هذا التاريخ استولى اليهود بإذن من الباشا على التجارة الداخلية أيضا ، حيث استغلوا حروب الثورة

---

[1] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، دار الامة، ج 05، الجزائر، 2014، ص100.

[2] – عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962**، دار المعرفة، ج 02، الجزائر، ص243.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ– العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، الجزائر، 1984، ص49 .

الفرنسية، وحاجة أوروبا للقمح و عملوا على تحويل التجارة إلى أرباحهم الخاصة ، حيث كان عملاءهم يذهبون إلى كل جهات البلاد سائلين القوافل عما تحمل ثم يشترون منها البضاعة و يصدرونها إلى الخارج .

ولقد عرفت التجارة الداخلية في مدينة الجزائر ضعفا كبيرا نتيجة ضعف الإنتاج أثناء العهد العثماني و كان جل السكان يعتمدون على الزراعة التي يغلب عليها الطابع المعاشي أو تربية الماشية المتروكة ليد الطبيعة ، وكانت يأتي إليها التجار من الشمال و الجنوب و المدن و الضواحي والتل و الصحراء وكان التبادل التجاري يقوم على المقايضة أي استبدال سلعة بسلعة ، كما كانت مدينة الجزائر تعتمد مدة طويلة من الحكم التركي على القرصنة، ولذلك ضعفت تجارتها في أواخر العهد التركي عندما ضعفت القرصنة، كما كانت الصناعة ضعيفة للغاية إذ اقتصرت على نسج الكتان و الصوف و الحرير و الصباغة و الدباغة بالكروش و التطريز، وصناعة الزرابي و الجلود و الأحذية وكانت هذه الصناعات لا تسد إلى حاجات السكان الاستهلاكية المحلية[1].

وكان البربر و المورسيكون يشكلون أغلبية التجار و الحرفيين في مدينة الجزائر خلال العهد التركي، كما كان التجار المزابيون الذين ينحدرون من بني ميزاب الذين كانوا يمتهنون الجزارة و الغزل و الحمامات، تم البسكريين و الأغواطيين الذين أعلنوا كحمالين و رجال ثقة ، كما مارست القبائل تجارة الزيت حيث كانت الجزائر أكبر سوق لإنتاجهم[2].

وكانت التجارة الداخلية بين مدينة الجزائر و مدينة قسنطينة ضعيفة و ذلك راجع إلى تشابه المنتوج عكس المبادلات بين الجزائر العاصمة و غرداية التي كانت مزدهرة[3] .

---

[1] – عبد القادر حليمي ، **مرجع سابق** ، ص74.

[2] – العربي ايشبودان ، **مرجع سابق** ، ص48–49 .

[3] – عبد القادر حليمي ، **مرجع سابق**، ص75.

كما عرفت البنية الاقتصادية في الجزائر انهيار و تراجع كبير خلال الاحتلال الفرنسي ، إذ تعرض الاقتصاد الجزائري الذي يقوم في أغلبه على الزراعة و الرعي و المبادلات التجارية بين الأرياف و المدن الداخلية إلى شبه توقف نتيجة الحروب العنيفة ، و طرد السكان من بيئاتهم الأصلية إلى بيئات خططها الاستعمار ، و الاستيلاء على المحاصيل الزراعية و إتلاف الحبوب و مصادرة الأراضي كما استولى الاستعمار على التجارة الداخلية[1].

أ. الأسواق:

توجد في الجزائر بعض الأسواق يتم فيها عرض البضائع ، و هي لا تشبه الأسواق الضخمة، إذ لا يمكن مقارنتها بأسواق أزمير أو القسطنطينية نظرا لضعفها و قلة المبيع ، وكانت الجزائر تحتوي على أكثر من أربعين محلا إلا أن القسم الأكبر منها هدم من طرف الاستعمار ، و قامت مكانها محلات و دكاكين يملكها التجار الأوروبيون ، أما دكاكين التجار الأهليين التي تقع خارج هذه الأسواق فكانت صغيرة و تافهة فليس فيها تنوع في البضائع و لا تلفت أنظار المارة ،باستثناء الدكاكين الموجودة في شارع الديوان فإنها بضائعها متنوعة و منظمة و غالب يكون أصحابها من الكراغلة ، و بضائعها في الأغلب تتكون من الصناعات المطرزة بالذهب أما بقية البضائع فتتكون في الغالب من الروائح و العطور[2] و المصنوعات القطنية المحلية.

كما عرف الاقتصاد الحضري التقليدي في مدينة الجزائر خراب كبير نتيجة الغزو الفرنسي و قرارات السلب التعسفية للممتلكات[3] ،و فرض الضرائب الثقيلة ، كما ازداد الوضع سوءا بسبب قلة الإنتاج مما أدى إلى ظهور مجاعات متتالية منها مجاعة 1867م –1868م –

---

[3]– جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مخبر البحث و الدراسة الأبية و الإنسانية ، مركز الجهاد الليبي ، **آليات الاستيطان الأوروبي في الجزائر** ، شركة دار الهدى ، عين مليلة ،ص149.

[2]– أبو العيد دودو ، **الحياة الإجتماعية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي** ،**مجلة** الأصالة ، العدد08، ص40–41.

[3] – العربي ايشبودان ، **مرجع سابق** ، ص159 –160.

1869م، كما عرفت مقاطعة قسنطينة فرضت ضرائب عديدة منها الحكر و اللازمة التي فرضت على المناطق الجبلية و الواحات ، الشيء الذي دفع الكثير من الجزائريين سنة 1862 إلى الهجرة خوفا من العقوبات التي ستطالهم ، كما دفع هذا الوضع الفلاحين إلى إهمال زراعتهم و مواشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين على شراء هذه الثروات [1].كما سيطر الفرنسيون على التجارة الداخلية للجزائر حيث سيطروا على رأس المال المحلي ، الشيء الذي أدى إلى إفقار الجزائريين[2].

ب. المبادلات التجارية:

تمت مبادلات التجارة بشكل رئيسي في الأسواق الشعبية والأسواق الأسبوعية، إضافةً إلى المدن والقرى التي كانت نقطة التقاء بين المنتجين والمستهلكين والتجار. في هذه الأماكن، تم عرض مجموعة متنوعة من المنتجات للبيع والشراء، كانت هذه المبادلات تشمل أيضًا تجارة الحيوانات مثل الأغنام والأبقار.[3]

في بداية فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، كان الاستيطانيون الفرنسيون يولون اهتمامًا كبيرًا لزراعة الحبوب في الأراضي المستولى عليها. ولقد اعتمدوا في البداية على استيراد الخمور من فرنسا وإسبانيا بدلاً من تصنيعها محليًا .ومع صدور قانون 11 يناير 1851، تم تعيين الصادرات الجزائرية من الضرائب، وهو ما دفع الاستيطانيين إلى الاستثمار في زراعة الكروم وإنتاج الخمور محليًا. [4]

---

[1] – حياة سيدي صالح ، **مرجع سابق** ، ص43-44.

[2] –أبو القاسم سعد الله ، **مرجع سابق** ، ص 158.

[3] – صالح عسول، **اللاجئون في تونس ودورهم في الثورة 1956-1962**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والأثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص28.

[4] – عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع على ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص84.

خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، كانت المناطق الشمال الشرقية للبلاد تعرف نشاطًا تجاريًا مهمًا. وفي تقرير صادر عن وزارة الحربية، تم ذكر أنه تم شراء حوالي 2240 رأس غنم و 4605 رأس بقر من سوق فيليب في بلدة بسكيكدة .هذه المواشي تم شراؤها من سوق فيليب فيل ومن ثم تصديرها إلى مناطق أخرى مثل جيجل والعاصمة الجزائر. وهذا النمط من التجارة والنقل كان يمتد أيضًا إلى الموانئ الأخرى في الجزائر.[1]

تبنت فرنسا سياسة "عدم تصنيع المستعمرة" أثناء فترة استعمارها للجزائر. هذه السياسة أدت إلى تدمير الصناعات اليدوية والحرفية المحلية مثل صناعة النسيج والجلود والحلي والنحاس. كانت هذه الصناعات تزدهر في الجزائر قبل فتح الأبواب أمام تدفق البضائع والسلع الفرنسية إلى السوق المحلية. حتى صناعة الزرابي التي كانت موجودة لم تكن تحقق أرباحًا كبيرة.

كانت الصناعات التقليدية في حالة ركود وتدهور، وكان للاستعمار تأثير مباشر وغير مباشر في تفقير العمال وتحويلهم إلى طبقة من الكادحين. في عام 1868، أصدرت السلطات الاستعمارية قانونًا يعرف بقانون إلغاء الحرفية، الذي هدف إلى تدمير هذه الصناعة بشكل مباشر.[2]

ثانيا : التجارة الخارجية :

بعد سنة واحدة من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، أي في عام 1831، كان حجم التجارة الخارجية الكلي للجزائر (استيرادًا وتصديرًا) يقدر بمبلغ 7,983,600 فرنك. ولكن في غضون ست سنوات فقط، ارتفع هذا الحجم ليصل إلى حوالي 36,601,937 فرنك، أي زيادة بأكثر من أربعة أضعاف.

---

[1] – عبد القادر حليمي، **جغرافية الجزائر(طبيعية، بشرية، اقتصادية)**، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968، ص206.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)**، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص395.

وعند بداية الحكم المدني في عام 1871، بلغ حجم التجارة الخارجية للجزائر نحو 306,703,517 فرنك، وهذا يعني أنه زاد أكثر من 38 مرة خلال فترة تقدر بأربعة عقود فقط. يظهر هذا التطور السريع في حجم التجارة الخارجية للجزائر بوضوح عندما نلاحظ أن قيمتها في عام 1871 كانت تقريبًا ضعف ما كانت عليه قبل عشر سنوات فقط، أي في عام 1861 حيث كانت تبلغ حوالي 165,694,215 فرنك، وفي السنة 1881، ازداد حجم التجارة الخارجية الكلية للجزائر ليصل إلى 483,837,263 فرنك، ممثلاً ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام 1861.

تطورت التجارة الخارجية بشكل ملحوظ نتيجة ارتباط الجزائر بفرنسا بشكل أعمق. أشارت الإحصائيات إلى تطور ملحوظ في حجم التجارة الخارجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخصوصًا خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة. كانت هذه الفترة مميزة بتعاطف الحكومة الفرنسية مع المستوطنين ودعمها للإستيطان، مما أثر إيجابيًا على القطاع الاقتصادي الأوروبي في الجزائر. هذا التطور والدعم سمح للاقتصاد بالنمو واللعب بدور كبير في تنشيط حركة التجارة الخارجية بين الجزائر وفرنسا[1].

في سنة 1877، بلغ حجم التجارة الخارجية الكلي للجزائر حوالي 350,191,139 فرنك. وفي نهاية القرن التاسع عشر، ارتفع حجم التجارة الخارجية مستمرًا، حيث بلغ في عام 1899 حوالي 666,262,503 فرنك. [2]

قوانين المماثلة الجمركية التي صدرت في 11 جانفي 1851، ساهمت بشكل كبير في تعزيز المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا. بموجب هذا القانون، لم تُفرض رسوم جمركية على الصادرات الجزائرية إلى فرنسا. هذا التأثير أدى إلى زيادة صادرات الجزائر إلى فرنسا.

[1] – نادية زروق، **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870–1900**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص137.

[2] – عبد الرحمان رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالمتين)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص30.

وعلى الرغم من ذلك، في هذه الفترة، استمرت واردات الجزائر من فرنسا في الارتفاع بقيمة أعلى من قيمة الصادرات. يُعزى ذلك جزئيًا إلى تزايد أعداد الجنود الفرنسيين والمهاجرين الأوروبيين في الجزائر، الذين كانوا يستهلكون المنتجات المستوردة بكميات كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، كان النظام الجمركي الذي بدأ منذ 1835 لا يُفرض رسومًا على واردات البضائع من فرنسا إلى الجزائر[1].

تعود ضعف الصادرات الجزائرية إلى عوامل متعددة، بدءًا من تركيز مصدر الصادرات الجزائرية على القطاع الاقتصادي التقليدي المعاشي والمستنزف بسبب الحروب وهجرة السكان نتيجة للسياسات الاستعمارية القمعية. بالإضافة إلى ذلك، كانت تفرض الرسوم الجمركية على السلع الجزائرية المصدرة إلى فرنسا قبل 1851، مما أثر على تدني حجم الصادرات.

علاوة على ذلك، كان نطاق النفوذ الفرنسي في الجزائر محدودًا في تلك الفترة، مما أثر على حجم التعامل التجاري مع الفرنسيين. لم يكن هناك الكثير من الفرص التجارية بين الجزائر وفرنسا نتيجة قلة الاحتكام بينهما. [2]

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت صادرات الجزائر بضعف شبكة المواصلات داخل البلاد، مما أثر على قدرتها على تصدير البضائع بكفاءة.

لكن مع بداية الإدارة المدنية بداية من سنة 1870، بدأت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا تشهد نموًا. في سنة 1875، وصلت واردات الجزائر الكلية إلى حوالي 192,358,420 فرنك، ومنها ما قيمته 160,167,742 فرنك من فرنسا فقط، مما يمثل نسبة 82.26.%

---

[1] – رضوان شافو، عمر لمقدم، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، نوفمبر 2016، ص 290-291.

[2] – عبد الرحمان رزاقي، **مرجع سابق**، ص30.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، تزايدت هذه النسبة إلى حد كبير. في سنة 1899، بلغت نسبة واردات الجزائر من فرنسا حوالي 81% من إجمالي الواردات الكلية، ونسبة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا تقدر أيضًا بنحو 81% من إجمالي الصادرات. هذا يشير إلى سيطرة فرنسا على الأغلبية الكبيرة من التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة.

ففي سنة 1867 كانت قيمة الواردات الكلية للجزائر تقدر ب187677007 فرنك، كما مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: أهم المنتجات المستوردة الى الجزائر سنة 1867

المادة	الكمية (كلغ)	القيمة المالية
جبن (جميع الأنواع)	1020779	720845
طحين (جميع الانواع)	14734015	5156905
سكر مكرر	6049586	7259503
قهوة	2310359	3696574
حديد مصنع	9945545	2901558
صابون وعطر	3036671	1822003
خمور	423714 هكتولتر	10103004
منسوجات	/	54586811
جلود مصنعة	/	13182700

المصدر: رضوان شافو، عمر لمقدم، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، نوفمبر 2016، ص 292-293.

وفيما يلي اهم المنتجات المصدرة من الجزائر سنة 1867، والتي كانت تقدر قيمتها ب 97161983 فرنك.

الجدول رقم 07: أهم المنتجات المصدرة من الجزائر سنة 1867

المادة	الكمية	القيمة المالية
حيوانات حية	317092 (رأس)	11313628
صوف	6270626 كلغ	25118504
الحبوب	70148 قنطار	1725808
زيت زيتون	3275555 كلغ	5568443
معادن (حديد، نحاس، رصاص)	1660348 قنطار	9288630
خمور (جميع الأنواع)	839 هكتولتر	24980

المصدر: رضوان شافو، عمر لمقدم، **مرجع سابق**، ص 293.

في نهاية القرن التاسع عشر، وبفعل التطورات التي شهدتها الجزائر، ولاسيما في الجانب الاقتصادي، وصلت قيمة الواردات الكلية للجزائر في سنة 1899 إلى حوالي 319,847,503 فرنك. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن غالبية هذه الواردات كانت منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك المباشر، وأن أغلبها كانت ذات مصدر فرنسي.

جدول رقم 08: أهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو فرنسا سنة 1899

المادة	المصادرة الى فرنسا	قيمته المالية (فرنك)	الكمية المصدرة الكلية	قيمتها المالية (فرنك)
حيوانات حية	1074409 رأس	23933418	1081800 رأس	24854083
صوف	5786029 كلغ	10675223	5933766 كلغ	10947798
الحبوب	2212561 قنطار	40801208	2372940 قنطار	43802967

زيت زيتون	3025375 كلغ	1633702	3199257 كلغ	1720643
معادن	562460 قنطار	1317490	6707786 قنطار	9986625
خمور	4676204 هكتولتر	130931562	4716043 هكتولتر	132054849
الفوسفات	754712 قنطار	3396204	2672815 قنطار	12027667

المصدر: رضوان شافو، عمر لمقدم، **مرجع سابق**، ص 296.

بشكل عام، توضح الإحصاءات الرسمية أن المنتجات الزراعية كانت هي السائدة في صادرات الجزائر. ففي سنة 1899، كان مجموع صادرات الحبوب والخمور والماشية يمثل 69.96% من إجمالي الصادرات إلى فرنسا. ويمكن تفسير ذلك بأن الإدارة الاستعمارية كانت تعمل على تعزيز الجانب الزراعي للاقتصاد الجزائري من خلال دعم الاستيطان الزراعي. وكانت نتيجة لذلك ظهور قطاع اقتصادي أوروبي يقوم أساسًا على الأنشطة الزراعية.

كما كانت الجزائر قبل الاحتلال تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا و جنوب الصحراء و مع البلاد العربية وأوروبا الغربية خاصة، و بأن تجارتها تلك مخططة وتدر على البلاد أرباحا كبيرة مستثمر في سائر الميادين، ثم جاءت آفة الاستعمار و ما كادت تمر السنوات الأولى من القروض حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسرا و كل عمليات التصدير و التوريد مصدرة على فرنسا[1] .

1. الصادرات:

[1] – حورية طعبة، **مرجع سابق** ، ص134.

خلال السنوات الأولى استمرت الصادرات على ما كانت عليه في العهد العثماني لكن بعد عام 1870م طغت المشروبات الخمرية و الكحولية على الصادرات الجزائرية و بقيت تحتل الصدارة فقد بلغ إنتاج الخمور عام 1828 م حوالي 12 مليون هيكتولتر معظمها موجهة للتصدير حيث أن نسبة تصدير الخمور 40% من إجمالي الصادرات الجزائرية و في هذه السنة أكثر من 63% من قيمة واردات فرنسا ، كما بلغت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1911 54340000 فرنك و بارتفاع يقدر بحوالب 163 ألف فرنك فقط عن سنة 1910 م احتكرت فيها المنتجات الزراعية ما قيمته 538831000 فرنك متلث الموارد المعدنية منها حوالي 37608000 و لقد كانت الصادرات الفلاحية الجزائرية تمثل 85 من قيمة صادرات الجزائر ، الخمور نحو فرنسا و هذا بين 1919-1928 و يمكن توضيح ذلك كما يلي 15 تبغ وقطن8 متوبات غابية (الحلف) تمثل 05 زيت زيتون حبوب خاصة بطاطا .03 من مجموع الصادرات هذا إضافة إلى المعادن التي عرفت تطورا ملحوظا في النصف الأول من القرن العشرين خاصة الحديد و الفوسفات.[1]

حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية من القرن العشرين من الانتاج إلى وسائل النقل البحرية ثم الشحن في الموانئ والبواخر التي تنقل هاته الصادرات إلى فرنسا في الدول الأوروبية خاصة بفضل النظام الجمركي المفروض المتمثل في قانون 1851م الذي عزل التجارة الخارجية الجزائرية جعلها خاصة بفرنسا[2]، وكانت تتم حركة التصدير عبر ميناء الجزائر، ومن أهم المواد المصدرة نذكر الحبوب، ويقصد كل من القمح والشعير، والذرى، والأرز، وتحتل الحبوب في الجزائر من 40% من مجموع المساحة الاجمالية للزراعة، الحوامض يقصد بها كل من البرتقال والمندارين والليمون، الخضر يراد بها البطاطس، الطمام، والجزر والخرشف، والبصل، ومن بين الصادرات أيضا نجد الرصاص بمعدل 108333 طن في

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، **مرجع سابق**، ص47.

[2] –عبد الحكيم رواحنة، **مرجع سابق** ، ص 49.

سنة 1881 و1885 بقيمة 253.50 وانخفض النحاس من145891 طن في 1881، وأما الحديد، فقد استحود إلى 221.715 من الصادرات في 1885 وكانت قيمة الصادرات تبلغ5600.363 في 1961م-1905 وفي فترة 1901- 1905 كانت الصادرات في مادة الزنك، بقيمة 463.6 طن وعموما يمكن إعتبار الوضع ثابت بشكل صارم، لكن معدل انتاج الفرض من المعادن بجميع أنواعها أخد في انخفاض من 25% تقريبا.[1]

- **أهم الصادرات الفلاحية:**

احتكر اليهود عام 1794 تجارة الحبوب ببايلك قسنطينة خاصة[2] عنابة التي كان لها دورا هاما في التجارة للإيالة الجزائرية في الفترة العثمانية، حيث كان يربطها خطان بحريان أحدهما مع اليهود ليفوزا من خلال تصدير المرجان بسواحل عنابة والقالة، والثاني مع مرسيليا يتم من خلاله تصدير الحبوب والجلود والكتان والزيوت[3].

وكانت تصدر خلال الفترة الاستعمارية عبر مينائها العديد من المنتوجات الفلاحية منها:

-كما كان يتم ميناء الجزائر العاصمة والذي يعد ميناء التصدير الأول في البلاد الفحم والخمور والتي بدأت من سنة 1900م، وكان التصدير في سنوات 1920م و 1930 يتمثل في الخمور والفواكه والخضر والمنتوجات الحيوانية .....الخ حيث صدرت الجزائر في 1928م 7,3810748 هكتو ليتر من الخمور[4].

- **اللحوم:** تعد الجزائر من أهم المستعمرات المهولة لفرنسا خلال فترة ح.ع 01 ففي 13 فيفري أخطر وزير الحرب الفرنسي الحاكم العام في الجزائر شارل لونو من 1911 إلى

---

[1]- حورية طعبة، **مرجع سابق**، ص 136.

[2]-علي تابليت، **بحوث في تاريخ الجزائر**، ط3، جزء 1، الجزائر 2014، ص256.

[3]- توفيق صالحي، **مرجع سابق**، ص 195.

[4]- العربي ايشبودان، **مدينة الجزائر تاريخ العاصمة**، تر جناح مسعود، دار القصبة، د.ط، الجزائر، 2007م، ص272-271.

1918 على تزويد الجيش الفرنسي ب 40 ألف رأسا من الضأن أسبوعيا وقد مولت الجزائر جهات الحرب بالعديد من رؤوس الماشية[1].

وكانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الداخلية بين المستعمرات الفرنسية وفرنسا بنسبة 53.30% من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات كما هو موضح:

الجدول رقم 09: التجارة الخارجية للجزائر بين المستعمرات الفرنسية وفرنسا

المستعمرة	حجم التصدير		نوع الصادرات
	مليون فرنك	%	
الجزائر	774,5	35,3	الحبوب–الخمر–الفوسفات
الصين الشعبية	548,3	25	الفلفل الأسود–الشاي–التبغ–البن–الأرز–المطاط
تونس	206	9,4	الزيوت–الخمر–الحمضيات
السنغال	98,5	4,5	

المصدر: أحمد مريوش، **مرجع سابق**، ص55.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في قائمة المستعمرات الفرنسية المساهمة أكثر في التجارة الكولونيالية، إذ تمثل الصادرات الفلاحية 85% من قيمة الصادرات نحو فرنسا[2]. وهذا بين سنتي 1919–1928،

والجدول الآتي يوضح ذلك:[3]

الجدول رقم 10: الصادرات الفلاحية للجزائر

الصادرات الفلاحية	النسبة المئوية%

[1]–أحمد مريوش، **مرجع سابق**، ص55.

[2]–سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **مرجع سابق**، ص 66–67.

[3]–عبد الحكيم رواحنة، **مرجع سابق**، ص 126.

الخمور	%40
المواشي	%15
تبغ وقطن	%8
خضر و فواكه	%6
زيت الزيتون	%3
حبوب وبطاطا	%3

المصدر: عبد الحكيم رواحنة، **مرجع سابق**، ص 126.

حيث نلاحظ أن الخمور تحتل المركز الأول في الصادرات الفلاحية نحو فرنسا وذلك راجع لتشجيع فرنسا لهذا النوع من الزراعات.

- **التبغ:** تتوزع هذه المادة في المناطق الدافئة، وفي الأراضي الخصبة، ويمتلك في عنابة أحد المستوطنين أكبر شركة للتبغ وغيرها من المنتوجات وزاد الاهتمام بتصدير التبغ خلال القرن التاسع عشر، حيث كان الهكتار الواحد بدر ربحا يتراوح بين 800 و 1000 فرنك، وكان يتم تصديره بكميات معتبرة[1] إلى إيطاليا من ميناء بونة، حيث بلغت كمية التبغ سنة 1914 المصدرة 65% ألف قنطار بمساحته 21,600 هكتار في عام 1890، حيث زرعت كلها من طرف المستوطنين وانتاجه حوالي ثلاثون ألف طن[2].

2. الواردات :

كانت أهم واردات الجزائر في بداية الاحتلال امتداد لواردتها قبل الغزو الفرنسي لكن تطورت العلاقات التجارية بين الجزائر و الأسواق الخارجية كان هو الآخر يخضع للعمل الجمركي بالدرجة الأولى استطاع هذا التعليم جعل الجزائر سوقا لمنتجات فرنسا الصناعية مما ساهم في ارتفاع نسبة واردات من فرنسا خاصة سنة 1883 بلغت قيمة الواردات الجزائرية حوالي 32056300 فرنك من فرنسا أما واردات الجزائر من المنتجات الثانية فقد

[1]- إيمان بوذراع، **مرجع سابق**، ص 470.

[2]- إيمان بوذراع، **مرجع سابق**، ص 470.

بلغت قيمتها حوالي 8726585 فرنك سنة 1911 رجع إلى 56518800 فرنك وبزيادة تقدر بحوالي 53220000 فرنك عن سنة 1910م و ما يلاحظ هو بقاء طبيعة الواردات على حالها فقد عرفت وسيلة الإيراد للآلات الفلاحية ارتفاع قدر بحوالي 18215000 فرنك و الأسمدة الكيماوية ارتفاعا بحوالي 25010 و الواردات من السيارات ارتفاعا حوالي 8530.000 فرنك و في سنة 1928 بلغت قيمة الواردات الجزائرية حوالي 563 مليون [1].

و قيمة الواردات من فرنسا إلى الجزائر 2220000 فرنك منها و بلغت الواردات الأجنبية إلى الجزائر 7067763 و تمثل قيمة واردات فرنسا إلى الجزائر في الأقمشة قيمة 30097467 فرنك و الخمور و أصناف مختلفة من الجلود و أدوات مصنوعة معدنية[2] .

لقد بلغت المبادلات التجارية في المستعمرة (الجزائر) سنة 1934 قيمة 07 ملايير 411 مليون دولار و استيراد بقيمة 03 مليار 973 مليون دولار و بتصدير بقيمة 474 مليون دولار عن السنة السابقة 1933م فالميزانية العمومية لسنة 1934 انخفضت بقيمة قدرها 99 مليون دولار من الواردات و 375 من الصادرات كما عمدت الإدارة الاستعمارية إلى ربط إصدارتها بإصدارات المستعمرة رسميا من خلال الشروع في استغلال كل ما تملكه من ثروات نباتية و معدنية و حيوانية لخدمة مصالحها الاقتصادية[3] .

ثالثا: دور الموانئ في التجارة الخارجية

من الجوانب المهمة في تطور التجارة الخارجية بين الجزائر وفرنسا كان تحسُّن حركة الملاحة البحرية التجارية. في 11 نوفمبر 1835، تم تقديم تعديلات تفضُّل بالبحرية الفرنسية، مما جعل الامتياز في صالحها فقط. ثم في 23 فيفري 1837، منح الأمر الجديد للبحرية التجارية غير الفرنسية الحق في نقل البضائع بين الجزائر وفرنسا. وقوبل هذا

[1] – عبد الحكيم رواحنة ، **مرجع سابق** ،ص127.

[2] – حورية طعبة، **مرجع سابق**، ص136.

[3] – حورية طعبة ، **مرجع سابق** ، ص143.

بمعارضة من الفرنسيين، وعاد الاحتكار الملاحي لصالح البحرية الفرنسية من جديد بقرار في 7 ديسمبر 1841.

لكن بقانون 19 ماي 1866، أُعيد فتح الباب أمام الملاحة التجارية للسفن غير الفرنسية، مما ساهم في تعزيز توغل الاستعمار وتسريع الاستيطان. وعاد الاحتكار الملاحي للبحرية الفرنسية مع قانون 2 أفريل 1889[1].

هذا يُؤكد أهمية النقل البحري في تطوير التجارة الخارجية بين الجزائر وفرنسا. على سبيل المثال، في سنة 1852، دخلت وخرجت من موانئ الجزائر أكثر من 2313 سفينة وتم نقل حمولة تزيد عن 205819 طن على هذه السفن.

الجدول رقم 11: تطور أعداد السفن الفرنسية والأجنبية الداخلة والخارجة من الموانئ الجزائرية سنة 1882-1887

		1882	1883	1884	1885	1886	1887
الدخول	فرنسا	1714	1629	1423	1822	2001	2231
	الدول الاجنبية	3755	3112	2156	2563	2961	2529
	المجموع	5469	4741	3579	4385	4962	4760
الخروج	فرنسا	1443	1467	1317	1800	1780	2036
	الدول الاجنبية	3977	3220	2229	2627	3167	2700
	المجموع	5420	4696	3546	4427	4947	4736

[1] – رضوان شافو، عمر لمقدم، **مرجع سابق**، ص 301-302.

المصدر: رضوان شافو، عمر لمقدم، **مرجع سابق**، ص 303.

ومن خلال هذا الجدول يظهر بوضوح استبداد البحرية التجارية الفرنسية واحتكارها لجل الحركة البحرية التجارية مع الجزائر. وهذا الواقع يعكس التوجه الثابت للإدارة الفرنسية نحو تحكمها في موارد الجزائر، والتي ثبتت أهميتها الاقتصادية مقارنةً بباقي المستعمرات الفرنسية.

كما شيد سكان الجزائر منذ القدم عدة موانئ لأغراض شتى كالتجارة والدفاع والصيد البحري ومن أهم موانئ الجزائر التجارية نجد: ميناء العاصمة، ميناء وهران، ميناء عنابة، ميناء سكيكدة، ميناء بجاية وميناء القل.

1. ميناء بونة – عنابة:

يعود تاريخ ميناء بونة إلى الاحتلال الروماني وكان يُعرف باسم "هيبون". وظل هذا الميناء حيًا عبر العصور كعنصر حيوي في عمليات التبادل التجاري حتى الاحتلال الفرنسي. خلال الفترة الفرنسية، تم التركيز على تطوير وتوسيع ميناء بونة لاستقبال أكبر عدد من السفن الكبيرة التي كانت تصل إلى سفوح الجبل.

تتميز ميناء بونة بقدرته على استقبال القوارب طولها حتى 3 متر فوق سطح المياه، وكان يُستخدم كميناء لتصدير المواد المعدنية من منجم عين مكره بدءًا من عام 1845 بعد منح الامتياز لاستغلاله.

تسجل المصادر أن حركة المرور البحري كانت نشطة جدًا في تلك الفترة، حيث كان يستقبل ميناء بونة عددًا كبيرًا من السفن في مرسى صغير. وكانت هذه الزخم تدفع إلى تطوير الميناء وتوسيعه. لكن كان هناك تحديات أيضًا، مثل وادي بوجمعة الذي كان يجلب الطمي للميناء وقد أثر على عمق المرفأ من 10 إلى 15 متر.

في سنة 1853، قدم المهندسون مسودة أولية لمشروع تطوير الميناء بونة، وقد تم تقدير انتهاء الأعمال في عام 1855. تضمن المشروع توسيع مساحة الميناء الجديد إلى حوالي 11 هكتارًا بالإضافة إلى ميناء خارجي يمتد على مساحة 50 هكتارا[1].

الجدول رقم 12: قيمة البضائع والحمولة في ميناء بونة

السنوات	عدد السفن	مقياس الحمولة	البضائع بالطن
1897	2.484	1.165.430	442.534
1908	3.673	1.626.531	673.676

المصدر: بوذراع ايمان، مرجع سابق، ص465.

لتحقيق سيطرتها على التجارة الخارجية للبلاد، اتخذت فرنسا مجموعة من الإجراءات الأولية. تم تصميم هذه الإجراءات بطريقة تضمن تحقيق الأرباح للأطراف المشاركة في النشاط الاقتصادي. تطورت هذه الإجراءات مع مرور الوقت، وتم تشجيع تأسيس الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا وتعميمه.

شهدت القوانين التشجيعية تطورًا يهدف إلى تعزيز الاتحاد الجمركي بين البلدين. تحولت السلع الأساسية إلى سلع فرنسية معفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى المستعمرة. وكان هذا النمط مماثلاً للسلع المستوردة.

تصل إلى ميناء عنابة بونة ثروة معدنية (هائلة) هامة من المناطق الداخلية عبر خط السكة الحديدية ويمكن حصرها حسب الموقع الجغرافي للميناء في :

أ- **مناجم التل** : والتي تقع في التل من السهول الداخلية إلى خط الساحل، تتميز بتنوع معادنها وامتزاجها والتي تتمثل في الحديد والتغستين، والنحاس والزنك والرصاص والكبريت وتعد هذه المناجم ضعيفة الاحتياط ومنها:

[1] - بوذراع ايمان، **حركة التجارة في ميناء بونة خلال الفترة الاستعمارية للجزائر (1830-1914)**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص464.

ب-مناجم عين مكرة: و تم إكتشافها خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر من طرف فرونال عام 1845م.

- كما كان معدل انتاج مناجم عين مكرة ضعيف من الحديد.

وبعد تجمع المساهمين في استغلال الحديد في شركة واحدة حملت اسم موكتة الحديد، والتي دخلت قطاع سكة الحديد لتصريف الانتاج إلى ميناء بونة التي كان لها دورا فعال في تغيير وتطوير مدينة بونة والجدول التالي يوضح حجم انتاج المناجم التي شكلت سبعة ملايين من الانتاج الكلي الذي بلغ ثمانية ملايين من انتاج الحديد سنة1880م. [1]

كما عملت الادارة الفرنسية على ربط الموانئ بشبكة الخطوط الحديدية، لنقل موارد الأرض الجزائرية إلى فرنسا [2]، تحقيق الثراء الفاحش على حساب الأهالي الجزائريين، حيث اقتصرت كل عمليات التصدير والتوريد على فرنسا، حيث أصدر نابوليون الثالث مرسوما مؤرخا بتاريخ 8 أفريل 1857 ميلادي، حدد بموجبه المعالم الاولى لشبكة سكة الحديد في الجزائر، وعليه تم مد خط سكة حديد بونة- تبسة، والذي يعرف في المصادر.

الأرشيفية الاستعمارية بالخط المنجمي الخاص بحديد الونزة والممول الأقدم لفوسفات الكويف.[3]

الجدول رقم 13: حجم الإنتاج في مناجم عين مكرة

مناجم عين مكرة	حجم الانتاج / طن
منجم مبودجا	14000
منجم بوجمرة	294000
منجم كازيزاس	525000
منجم عين مقرة	681.859.5
منجم المكيمنا رنيكولاس	280.000

.15

[3]-إيمان بوذراع ، **مرجع سابق**، ص 472 .

المصدر: إيمان بوذراع ، **مرجع سابق**، ص 472 .

– حيث نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع إنتاج الحديد بعد ربط الميناء بالسكة الحديدية[1]، كما عرف الميناء تصدير الفوسفات، خاصة، وبعد غداة الأزمة الفلاحية ما بين 1900 إلى 1920م، وبعد إنهاك مقطع الحديد خاصة حديد الونزة، ويأتي ميناء عنابة في المرتبة الثانية في تصدير المنتوجات المنجمية بعد الجزائر، والثالث بعد الدار البيضاء فيما يخص حركة الموانئ المغربية[2]، وبعد حصول شركة مقطع الحديد على استغلال مناجم الحديد بعين مكرة مطلع ستينات، القرن التاسع عشر إتفقت الشركة مع ملاك مرسيليين على نقل خامات الحديد من ميناء عنابة إلى ميناء سات (set) بتسعة بواخر، وخلال سنتي 1872–1882م انخفضت الصادرة من 450.000 طن إلى 200.000 طن بسبب تراجع إنتاج مقطع الحديد، الذي أنتج عام 1873 م 400.000 طن من خامات الحديد ثم تراجع بشكل كبير إلى غاية 1885 م، عندما اكتشف توماس رواسب الفوسفات بتبسة[3]، والذي بلغ انتاجه سنة 1913م، 369.590 طن، حيث نشط الانتاج الجزائري للفوسفات بشكل كبير وذلك راجع لحاجيات الزراعة الأوروبية المرتفعة باستمرار لهذه المادة، حيث كان فوسفات الجزائر يشكل إلى ألمانيا 91 ألف طن في سنة 1907 م [4] كما عرف الميناء تصدير إلى جانب تصدير المنتوجات المعدنية، وتصدير المنتوجات الفلاحية و الغابية والخمور والحبوب، والمطحونات، والحوامض والباكورات، والتبغ، والفيلين، والحلفاء، والقطن[5]، وقد كان الحديد

---

[1] –إيمان بوذراع، **مرجع نفسه** ، ص 467– 468.

2 –سعيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 93.

[3] –بو رمضان عبد القادر، **المجتمع والعمران في مدينة عنابة خلال الفترة الاستعمارية 1830–1900، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاسلامية والاجتماعية جامهة قالمة 2022/2021** ص 365–366.

[4]– إيمان بودراع، **مرجع سابق**، ص 365– 366.

[5]– سعيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 93.

والفوسفات يمثلان أكثر المعادن أهمية إبان العهد الاستعماري، وكانت بقية المعادن مثل الزنك والرصاص، والنحاس، تحظى بأهمية أقل من حيث الانتاج والتصدير.[1]

2. ميناء سكيكدة- سطورة - :

من أهم موانئ الشرق الجزائري حيث يتميز بقربه من عاصمة الشرق الجزائري، قد أخذ المرتبة الأولى لانفتاحه على منطقة القبائل وحصانة موقعه خاصة بعد احتلال فرنسا لقسنطينة.

- كما قامت سلطات الاحتلال بربطه بطريق مباشر نحو الحروش ومنه نحو الجبال الشمالية، كما تم ربطه بخط للسكة الحديدية باعتباره الممول الرئيسي للشرق الجزائري[2]، وقد جذب أنظار رجال السلطة الفرنسية الذين عملوا على إحتلال كامل الشرق الجزائري ومنهم دام ريمون، الدي بعث إلى وزير الحربية الفرنسة لسنة 1837 يعرفه بأهميته ويدعوه إلى ضرورة إنشاء إدارة بحرية بسطورة[3] وقدرت الصادرات عام 1846م بـ 625000 فرنك عبر ميناء سكيكدة، الشيء الذي زاد من أهميته بالنسبة لصادرات فرنسا، كما إرتفعت نسبيا سنة 1850، حيث قدرت بـ763917 فرنك، وبعدها وصلت إلى 217858 فرنك، أي بزيادة قدرت بـ141841 فرنك ورغم تأخر بأشغال توسيعه، إلا نشاطه التجاري واسع ونشط، حيث بلغت صادراته من الحبوب وغيرها من المواد المصدرة سنة 1846 قيمة 625000 فرنك، وحسب تقرير أعدته وزارة الحربية الفرنسية في 1 ماي 1840م حول الحركة التجارية على السواحل ، وخاصة سطورة، وفي مارس 1839م بلغت البضائع المصدرة على متون 4056 سفينة تجارية أوربية 2682 طن، بعهدها تزايد النشاط التجاري بسكيكدة، وبلغت قيمة الصادرات عبر ميناء سكيكدة 1839م قيمته 1839.30 فرنك ومن بين المواد المصدرة:

---

[1]- عبد الوهاب شلالي، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] - الرزاق قشوان، **مرجع سابق**، ص 222.

[3] -أحميدة عميراوي ، **جوانب من السياسة الفرنسية ، مرجع سابق** ، ص55.

الحيوانات والمواد الصناعية، حيث أصبحت سكيكدة ميناء الجزائر الأول للمواشي وفي سنوات 1920م و 1930م أصبح التصدير يمثل الخمور والزيوت والفواكه والخضر والمنتوجات الحيوانية، كما كان ميناء سكيكدة الممول الرئيسي لقسنطينة بمختلف منتوجاتها، البن ، السكر، الفرينة، الأطعمة، الصابون والخزف.... إلخ وتعد الخمور من أهم المنتوجات التي سيطر عليها المعمرون، حيث كان تجارتها تذر أرباح طائلة. [1]

[1]– توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة ، مرجع سابق**، ص 193.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل ان فرنسا استخدمت مجموعة من القوانين والتشريعات بهدف تخصيص الأراضي للمستوطنين الفرنسيين على حساب السكان المحليين، وتم تعزيز زراعة المحاصيل التصديرية مثل الحبوب والخمر، التبغ، والكروم على حساب المحاصيل الغذائية، كما فرضت السيطرة الاستعمارية على الجزائر تقييدات على الصناعة المحلية وحرمتها من التطور، مما أدى إلى ضعف الصناعات المحلية وتدمير الحرف والصناعات التقليدية، كما قامت فرنسا بالاستغلال المكثف للموارد الطبيعية مثل الغابات والمعادن، وتم قطع الأشجار واستغلال الخشب والموارد الغابية بصورة غير مستدامة، كما نستنتج ان التجارة الداخلية خلال الفترة 1830-1962 حيث كانت محتكرة من قبل الادارة الفرنسية والمعمرين ولم يبقى للجزائريين الا النصيب القليل، اضافة الى الوسائل التي اعتمدها الاستعمار لتطوير تجارته في الجزائر معتمدا على الضرائب والتنظيم الجمركي ، أما التجارة الخارجية فقد لعبت دورا هاما في سيطرة فرنسا على ثروات الجزائر و جعلها في خدمة الاقتصاد الفرنسي، كما ساهم تطور كل من النظام الجمركي و المواصلات في استحواذ فرنسا على أغلب تجارة الجزائر الخارجية، و تبين بنية الصادرات و الواردات الجزائرية و أسعارها مدى الاستغلال الرأسمالي في الجزائر و السياسة التجارية الفرنسية التي جعلت من الجزائر سوق للصناعة الفرنسية و مصدرا للتزود بالمنتجات الزراعية و المواد الأولية الضرورية للصناعة الفرنسية.

خاتمـــــــــة

خاتمـــــــة:

بعد دراستنا لموضوع الإستغلال الفرنسي للموارد الطبيعية بالجزائر خلال الفترة الإستعمارية في الجزائر 1830-1954، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والإستنتاجات نذكر منها:

تحوز الجزائر على موقع إستراتيجي هام يتميز بمجموعة من الخصائص الطبيعية من أهمها تنوع الأقاليم الجغرافية من الشمال إلى الجنوب مما أدى إلى تنوع الثروات و الموارد الطبيعية من جهة إلى أخرى وتباين التساقط والحرارة والغطاء النباتي و الثروة. المائية حيث تتميز المنطقة الساحلية بكثافة الغطاء النباتي والثروة المائية مقارنة بالمنطقة التلية و الصحراوية ٠

لقد جعلت هذه الخصائص والموارد الجزائر محل الأطماع الأوروبية خاصة فرنسا والتي تحقق لها ذلك في 05 جويلية 1830م، حيث إهتمت بالسواحل الجزائرية و سعت إلى السيطرة عليها خاصة قبل الإحتلال الفرنسي من خلال ربط علاقات إقتصادية مع الجزائر وبعد الإحتلال سعت إلى جعلها في خدمة الإقتصاد الفرنسي ٠

كما قامت إدارة الإحتلال بربط المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مثل المناجم والمزارع والآبار البترولية والغاز بأهم الموانئ مثل : عنابة وسكيكدة في الشرق وموانئ الغزوات وهرانت ومستغانم في الغرب عبر شبكة من الخطوط والسكك الحديدية لتسهيل نهب وإستغلال الثروات بالجزائر ، كما عملت على مصادرة الأراضي ونزعها من أيدي ملاكها الأصليين عبر جملة من القوانين والإجراءات والتشريعات التعسفية والتوسع في كل المناطق من أجل إستغلال موارد الأرض الباطنية والسطحية ، حيث اهتمت سلطات الإحتلال بالتنقيب عن المعادن والثروات في الصحراء ٠

كما قام الإحتلال بالتوسع خاصة خاصة في المناطق الساحلية التي وضعها عبر سيطرته من خلال العديد من الحملات العسكرية في كل من الجزائر العاصمة وجيجل وبجاية وعنابة ووهران ومستغانم ٠

كما قام الإحتلال بالتوسع نحو المناطق الداخلية والصحراوية بعد سيطرته على. المنطقة الشرقية مما أدى إلى قيام العديد من الثورات الشعبية والمقاومات مثل مقاومة أحمد باي في الشرق والأمير عبد القادر في الغرب ومقاومة الزعاطشة في الجنوب الجزائري وغيرها من المناطق التي حرمت على فرنسا التوسع والسيطرة عليها ٠

إهتمام إدارة الإحتلال بالتوسع في المناطق الداخلية والصحراوية وإنشاء مجموعة من الهياكل القاعدية كالسدود والآبار والطرق والسكك الحديدية والطرقات لتسهيل نقب موارد الجزائر وتحويلها إلى فرنسا ٠

سعت فرنسا إلى تجريد الجزائريين من كل ممتلكاتهم خاصة الأراضي وذلك عبر إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات العقارية من أجل منحها للمستوطنين على حساب السكان الأصليين الذين انتزعت منهم بالقوة ٠

كما قامت بتشجيع زراعة المحاصيل التصدير به كالجنوب والخمر والتبغ والكروم على حساب المحاصيل الغذائية وفرضت عدة تقييدات على الصناعة المحلية مما أدى إلى تخلفها وزوال العديد منها وإضعاف الصناعات المحلية والحرف والصناعات التقليدية٠

لقد عملت فرنسا على إستغلال الغابات وتقنينها لجملة من القوانين ،كما أدى الإستغلال المفرط للغابات إلى أضرار كاريثية٠

كما عملت فرنسا على إحتكار تجارة الجزائر الداخلية وجعلها في خدماتها هي والمعمرون ، في المقابل ذلك كان الشعب الجزائري يعاني الفقر والحرمان ٠

وإعتمد الإستعمار على. عدة وسائل لتطوير. تجارته في الجزائر ٠

كما عرفت التجارة الخارجية سيطرة واستحواذ فرنسا عليها ، واحتكار الصادرات والواردات الجزائرية وأسعارها مدى الفترة الإستعمارية الرأسمالية في الجزائر والسياسة الفرنسية التي جعلت الجزائر سوق للصناعة الفرنسية ومصدر للمنتجات الزراعية والموارد الأولية للصناعة الفرنسية ٠

الملاحـــــــق

1

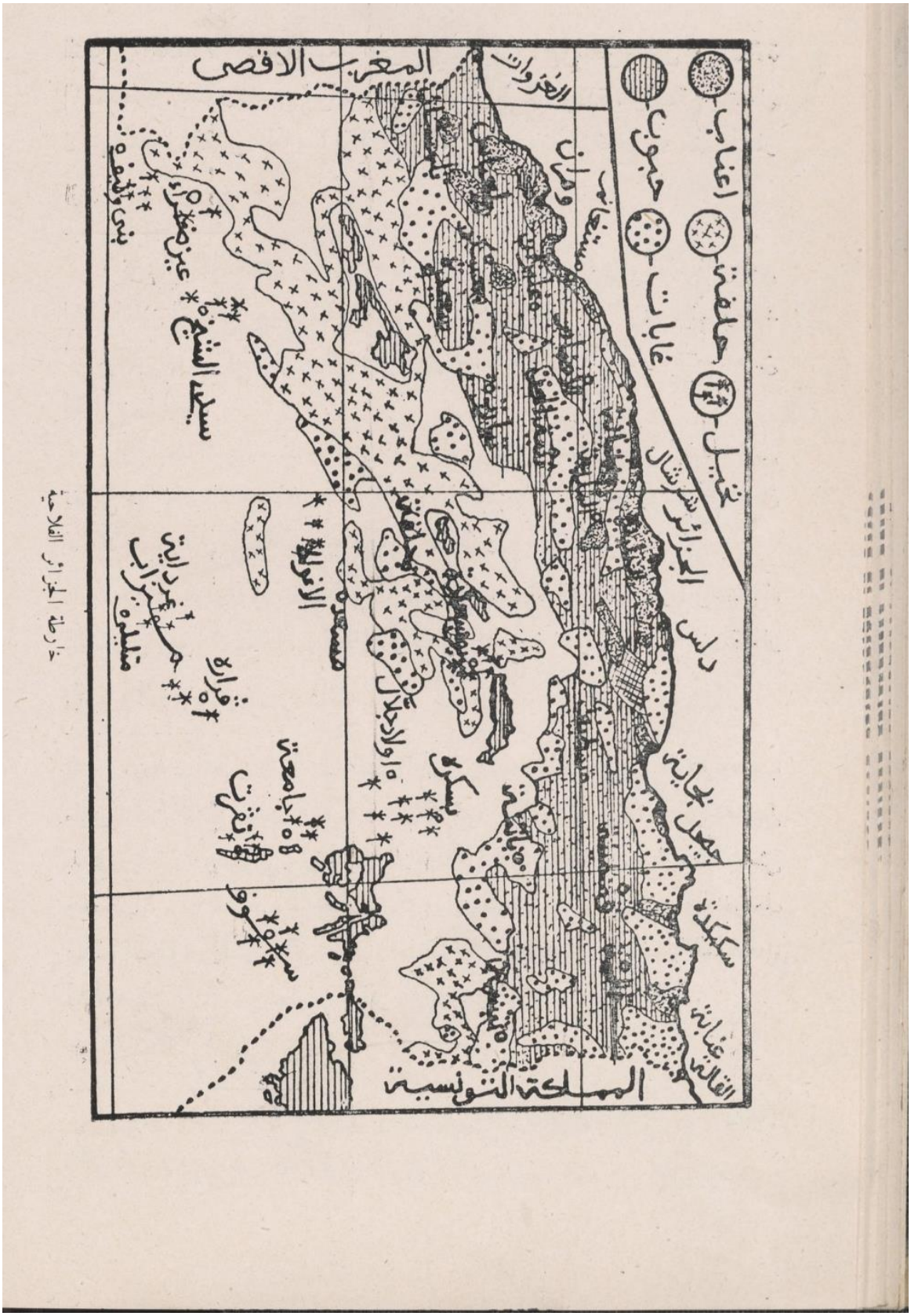

[1] أحمد توفيق المدني،جغرافية القطر الجزائري، مرجع سابق،ص61

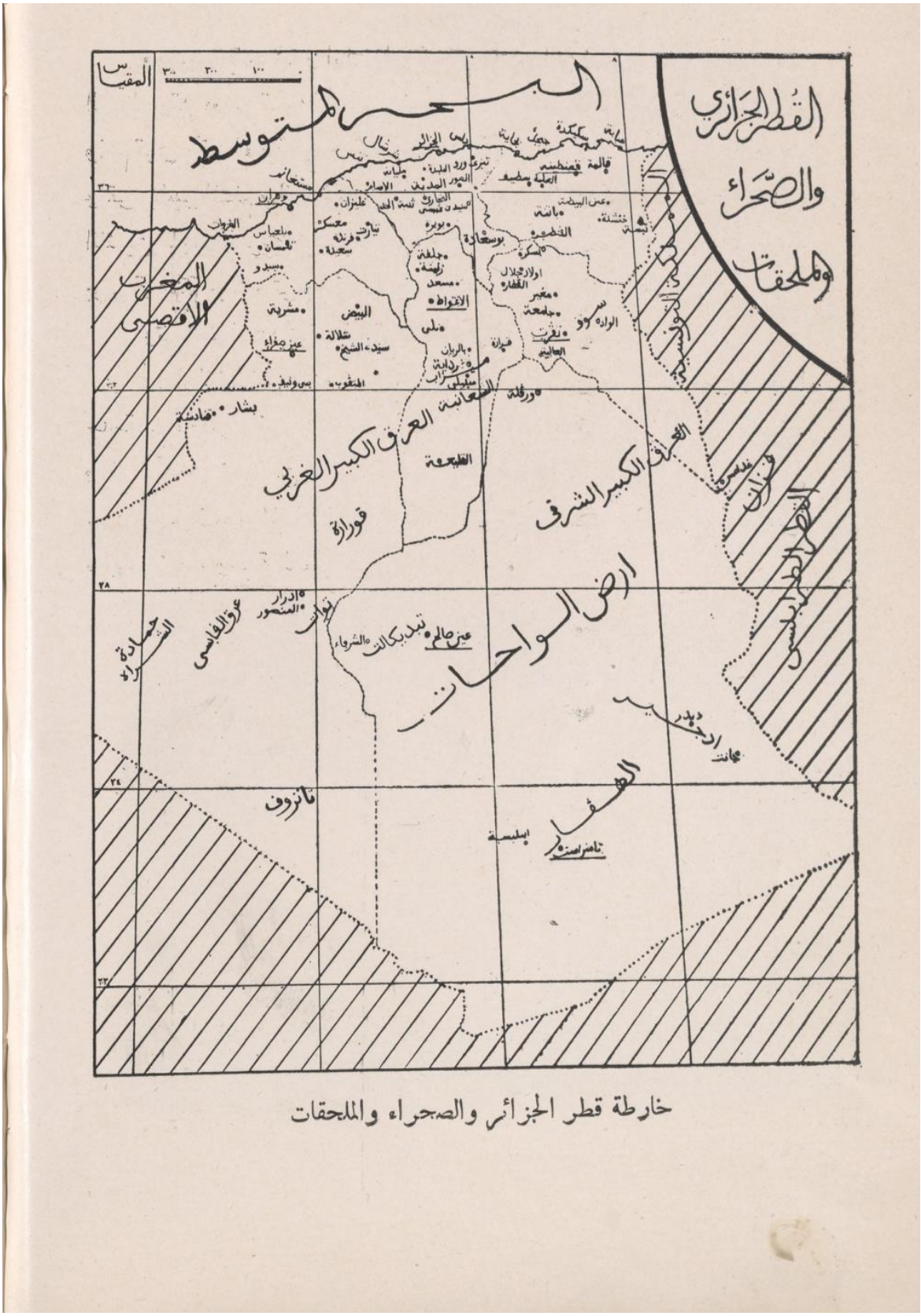

خارطة قطر الجزائر والصحراء والملحقات

[1]

[1] أحمد توفيق المدني،جغرافية القطر الجزائري، مرجع سابق،ص61

ملاحق

الملحق(4): أهم المعادن في الجزائر[1]

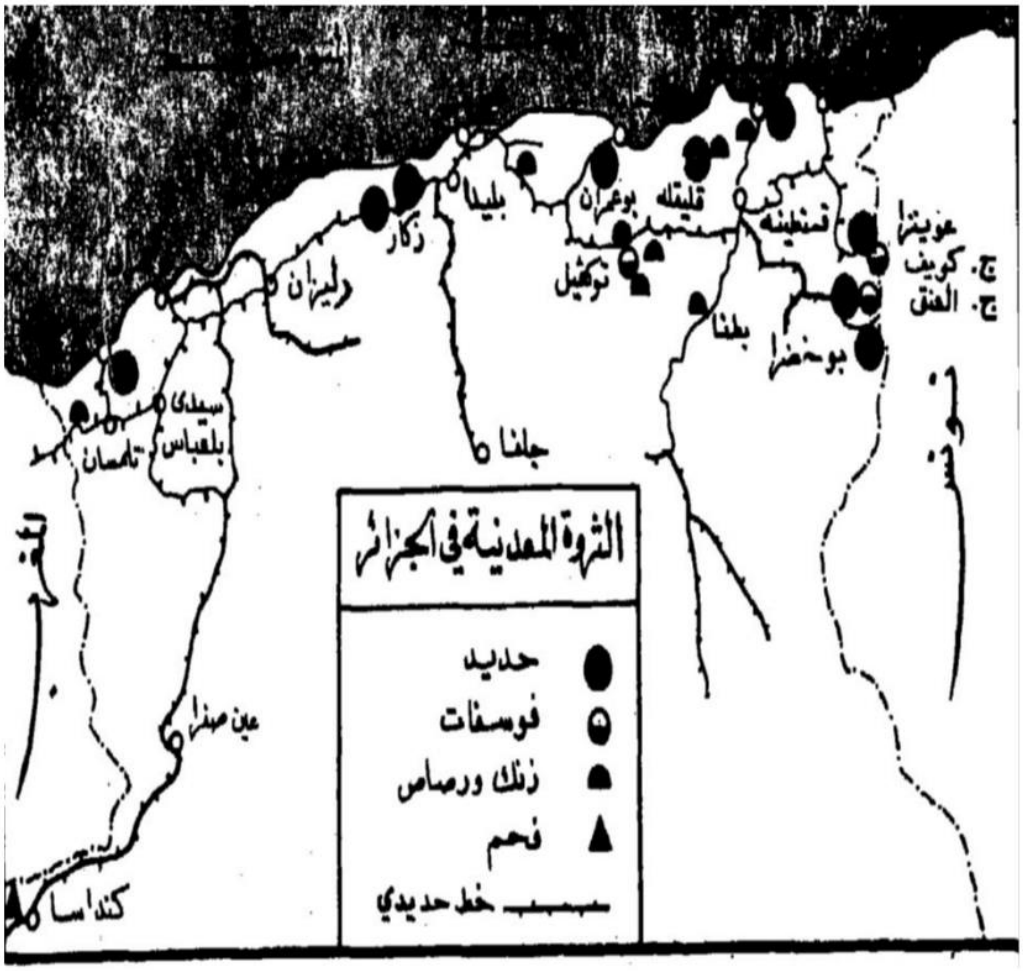

الثروة الغابية في الجزائر

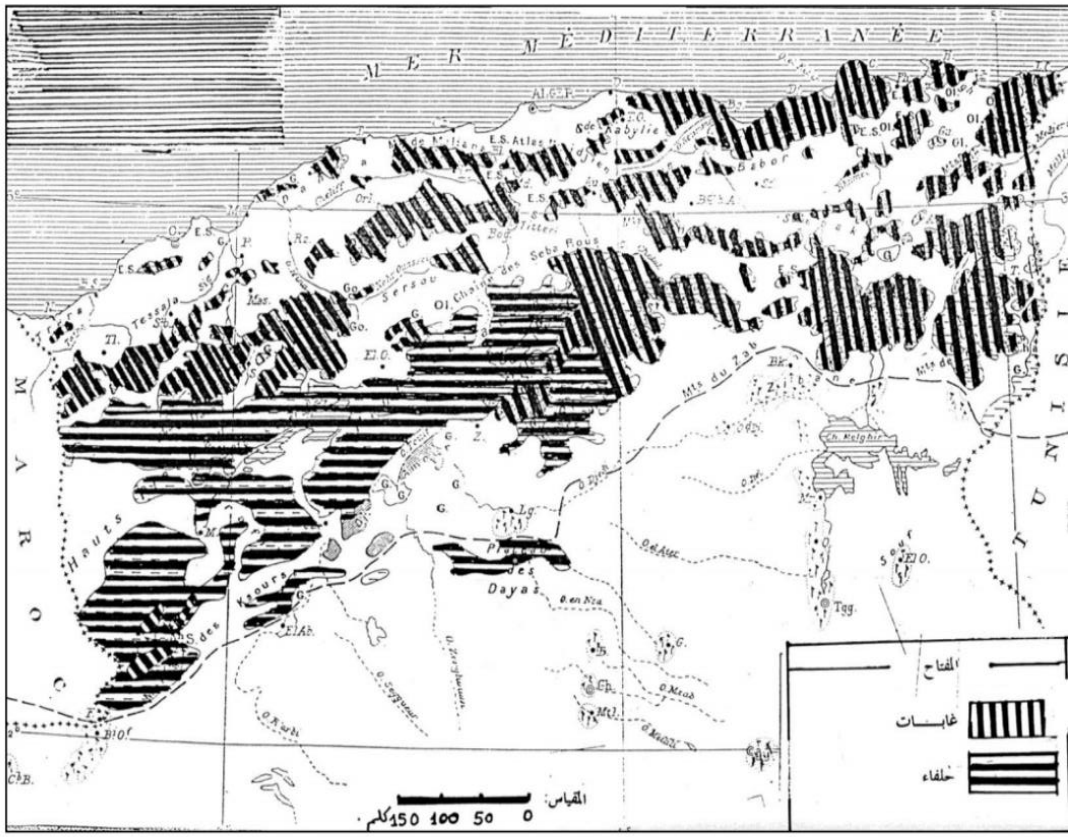

[1]

[1] عبد الحكيم رواحنة مرج سابق ص238

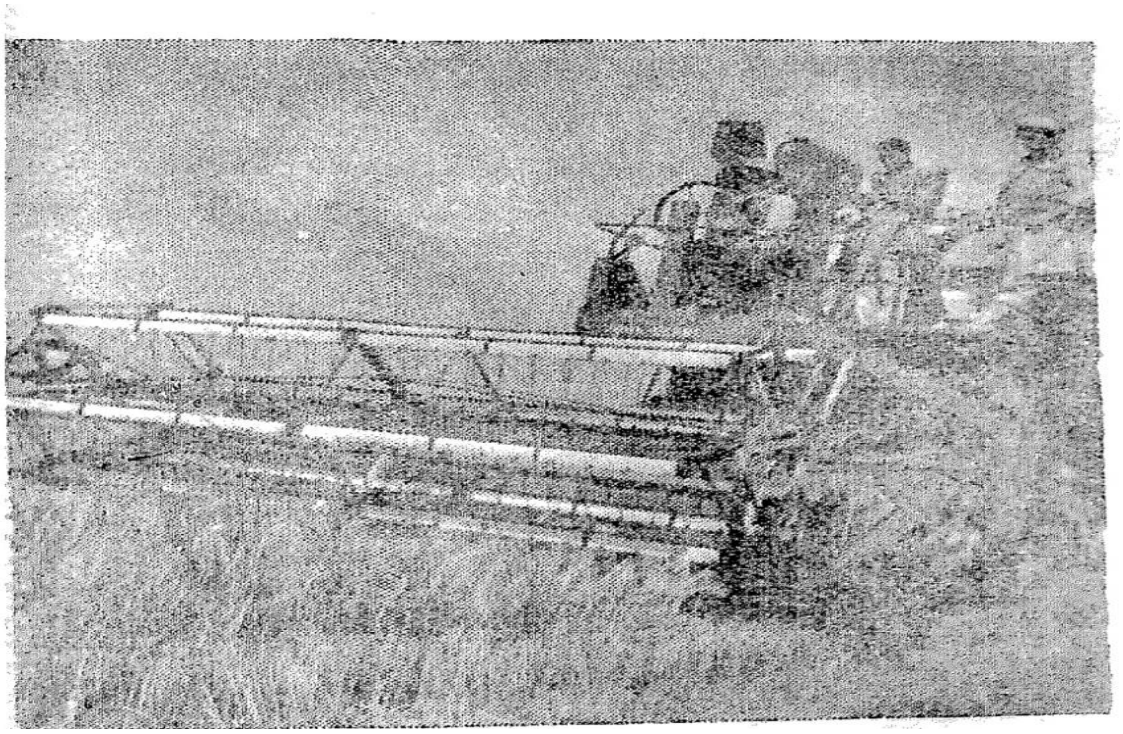

مستعمر يحصد القمح بآلة حديثة

[1] أحمد توفيق المدني هذه الجزائر مرجع سابق ص 116

مناجم المعادن في منطقة التل الجزائرية.

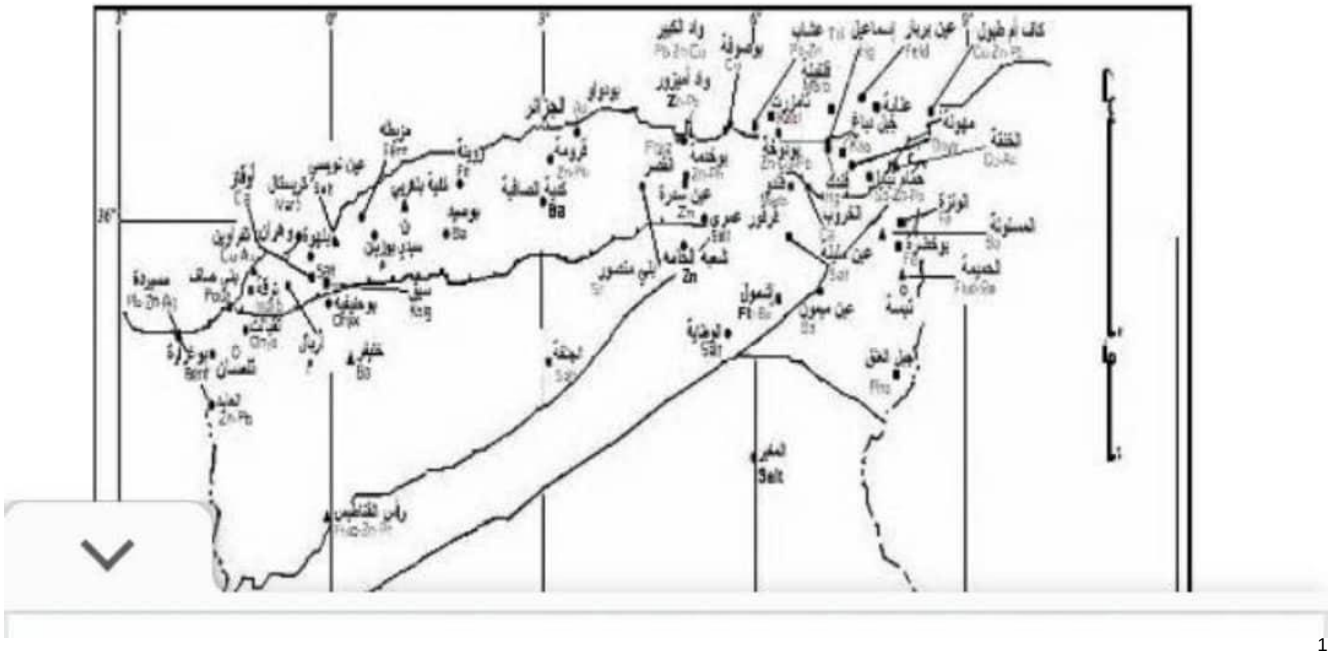

[1]

[1] عبد الوهاب شلاليي مرجع سابق، ص17

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

باللغة العربية :

1. حمدان عثمان خوجة : المراة، تق وتع: محمد العربي الزبيري ،منشوراتANEP
2. عبد القادر بن محي الدين، مذكرات الأمير عبد القادر، ت.ق، ابو القاسم سعد الله شركة دار الأمة ، الجزائر، 2004 م
3. فيرو شارل لوران، تاريخ بجاية، ترجمة صالح بخوش، تق، بروفسور جمال عيساني، دار ثلاثفيت للنشر، بجاية 2020 .
4. فيسات أوجان، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية 1517- 1837، تارة أحمد سيساوي، تق، هارون حمادو، كنوز يوغرطة للنشر والتوزيع، 2019.
5. MATHEW مختصر في تاريخ الجزائر، علي تبليت، وزارة المجاهدين، 2014 .

باللغة الأجنبية:

1- bertr endy (f) la ligérie autemps desroyames numides vavg1siecleapgc nemidesdespartmentalsdesantiqute

2l eussou ma ,etudes surles ports dalgerie ed paul dubont paris 1850

3-gsell(s h a a a nt1 paris1913

4-croiee ;sur lestracesdecharies de foucgrand fe paris 1936

5- g e nral meymier r megnier r ever a for icain , pulier , par la société historique algérienne , 1939.

6- Edolphe, robert et le fébure adolophe , code de l'algérie annoté 1830, 1895 , alger 1896.

7- bocunents a algérienne serie l' économique , l' hydrulique et la colonolition Algérie , n 2 01/11/1945.

المراجع باللغة العربية :

أولا الكتب:

1. أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، عالم المعرفة ، د.ط، الجزائر ، 2015م.
2. أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي ،ج1،بيروت –لبنان ،1992م.
3. إيشبودان العربي : مدينة الجزائر – تاريخ عاصمة ، تر: جناح مسعود ،دار القصبة ،د.ط الجزائر ،2007م.
4. الألوسي جمال الدين : الجزائر بلد المليون شهيد ، وزارة الثقافة والاعلام ، د.ط، مديرية الاعلام العامة ، مطبعة الجمهورية ، 1970م.
5. الجلالي عبد الرحمان محمد: تاريخ الجزائر العام ، دار الامة ، ج 05، ط$_1$،الجزائر 2014م.
6. الجزائري مسعود مجاهد :أضواء الاحتلال الفرنسي للجزائر ، دار المعارف ، د.ط مصر، د.س .ن.
7. الزبيري محمد العربي : تاريخ الجزائر المعاصر ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ،ج01
8. دمشق ،1999م.
9. الزبيري محمد العربي :تارخ الجزائر المعاصر، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، ج 02 دمشق , 1999 م.
10. الشريقي : الجزائر في القرن العشرين، دار المعارف والعلوم الدولية ، ط$_1$ ، تونس ، 1955 م.
11. المدني أحمد توفيق : الجزائر ، د س ن
12. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر ، ط$_2$ ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 م
13. المدني أحمد توفيق : جغرافية القطر الجزائري لناشئة الإسلامية ، دار الشريف لنشر والتوزيع د ط، د م ن ، 1948 م.
14. الهواري عدي : الإستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي 1830 – 1960 م تر : جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، ط$_1$، د م ن ، 1983 م.
15. بوحوش عمار : التاريخ السياسي من البداية وللغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، ط$_1$
16. بيروت ، 1997
17. بو عزيز يحي : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ، عالم المعرفة ، د.ط، الجزائر 2009م.

18. بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،دار المعرفة ، ج1، باب الوالي الجزائر 2007م.
19. بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م
20. المؤلفات للنشر والتوزيع ، ج1، حي الفاتح ماي محل رقم 5، حمام الضلعة مسيلة ، 2013م.
21. بن داهة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م، ج2، وزراة المجاهدين ، الجزائر ، 2008م
22. تابليت علي : بحوث واراء في تاريخ الجزائر – الفترة العثمانية ، دار تالة ، ج1، الجزائر ، 2014م.
23. خليفي عبد القادر : محطات في تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط ، د.م.ن، د.س.ن.
24. دحماني سعيد : عنابة فن وثقافة ،وزارة الاعلام ، الجزائر ، د.س.ن.
25. دار الثقافة العربية ، سلسلة تاريخ الاستعمار الأوربي في بلاد العربية - الجزائر – قصة كفاح الشعب الجزائري في سبيل حريته واستقلاله ،ط2،مكتبة الاقتصاد،حلب باب النصر،1955م.
26. زوزوعبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر ،المؤسسة الوطنية للفنون ، المطبعة – الجزائر – 2009م.
27. قداش محفوظ : جزائر الجزائريين – تاريخ الجزائر 1830-1954م،تر:محمد المعراجي منشوراتANEP ، الاكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية ،د.س.ن.
28. سسلسلة المشاريع الوطنية للبحث : أثار السايسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري 1830- 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ،الجزائر 2007م.
29. سلسلة المشاريع للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الحركة ، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،
30. 2007م .
31. سعيدوني ناصر الدين ، الشيخ البو عبدلي : الجزائر في العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م.

32. صاري جيلالي : تجريد لفلاحين من أراضيهم 1830-1962م، تر: فوزية عباد، منشورات الابيار ، الجزائر ، د.س.ن.
33. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ، ما قبل التاريخ إلى 1962م، دار المعرفة، ج2 الجزائر، د، س، ن.
34. عميراوي أحميدة: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م، 1916م، دار الهدى ، دط، عين مليلة، الجزائر 2009م.
35. عميراوي أحميدة: جوانب من السياسة الفرنسية ، وردود الفعل الوطنية، في قطاع الشرق الجزائري، دار البعث، د،ط ، قسنطينة، 1984م.
36. عباس محمد: إغتيال- حلم – أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009م .
37. فيلالي عبد العزيز: جرائم الجيش الفرنسي، في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1950، دار الهدى، د،ط ، عين مليلة الجزائر، دس ن .
38. فيكس ليون: الجزائرحتف الاستعمار، تر: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، دس ن
39. فركوس صالح: محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830- 1925م، مديرية النشر لجامعة قالمة،د ط، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2010 م
40. قداش محفوظ : جزائر الجزائريين – تاريخ الجزائر 1830- 1954م، تر: محمد المعراجي ، منشورات ANEP
41. كاشة الفرحي بشير : مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830- 1962م، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والاشهار، رويبة الجزائر، 2007م .
42. لعبيدي محمد : تاريخ الجزائر، تق: محمد الأمين بلغيث، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،د س ن
43. مياسي ابراهيم : صفحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط د، دم ن ، 2007 م .
44. مهديد ابراهيم : القطاع الوهراني مابين 1850-1919 م، منشورات دار الأديب ، د ط ، وهران ،2006 م .
45. مريوش أحمد : محاضرات في تاريخ الجزائر1954-1960 ، كنوز الحكمة، ج 2، ط 1،الجزائر، 2013م .
46. منور العربي : تاريخ المقاومة الجزائرية القرن 19م، دار المعرفة ، د ط ، باب الوادي الجزائر، دس ن .

47. نجادي بوعلام : الجلادون 1830-1962 م منشورات ANEP، د ط ، د م ن ، د س ن
48. هلال عمار : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847م -1918 ، دار هومة، الجزائر، 2007 م.
49. هلال عمار : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1962م، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر، 2016م.
50. تابليت علي ، بحوث في تاريخ الجزائر.ط2ج2الجزائر2014
51. جز الله محمد العربي، منطقة الزاب 100 عام من المقاومة 1830-1930 د.ط ، درا السبيل ، بن عكنون، الجزائر 2008.
52. سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية الفرنسية، وقضايا الجزائريين ، 1871-1995 ، دار الهدى، عيم مليلة، الجزائر، دون سنة نشر.
53. عباس محمد، إختيال حلم أحذدايث مع بوضياف ، دار هومة، الجزائر، 2009
54. عقروف محرز ، مذكرات من وراء القبور ، تارة حاج مسعود ط1، دار هومة ، الزائر 2008.
55. ولد الحسين محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب، من أجل الاستقلال 1830- 1962، دار القصر، الجزائر
56. يحي جلال ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830، 1960 ط1، دار المعرفة الجامعية القاهرة، مصر 1950.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- moustapha hadad « elhadj ahmed , bey notic biographier de constantine.

2- ahmed akhache ; la ristanance de 1845 à 1945 , send , a leger a 1972.

3- henni ahmed , la colonisation algérienne et le sous développement en algérienne ; société national d'dition et de diffusion , alger 1982.

ثانيا : المذكرات والرسائل الجامعية:

1. برمكي محمد: الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية، 1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تاريخ الثورة الجزائرية، أي ، أ، د، بن نعيمة عبد المجيد، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران 2009-2010م
2. بورمضان عبد القادر : المجتمع والعمران في مدينة عنابة، خلال الفترة الاستعمارية 1830-1900 م، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ماي 1945، قالمة 2021-2022.
3. جابو أحمد : مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التارخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010
4. الحاج محمد صالح ، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919-1939 م، جامعة اليرموك، قسم التاريخ كلية الأدب، د س ن .
5. حسيني عائشة : الاستيطان الأوروبي في سهل متيجة مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2012-2013م
6. رواحنة عبد الحكيم : السياسة الاقتصادية الفرنسة في الجزائر 1870-1930م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية ، جامعةو الحاج لخضر باتنة 2013-2014م .
7. زاهي محمد : الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830-1870م، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس 2015
8. زريبي حسينة : الموانئ الجزائرية الاقتصاد الكولونيالي، 1830-1914، جامعة بسكرة 2014-2015.
9. شمسة سارة : الاضطهاد الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري،1919-1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر جامعة الوادي 2018م.

10. شيلالي عبد الوهاب : دور عمال المناجم الجزائر في ثورة التحرير 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الانسانية جامعة منتوري، قسنطينة، د ن س
11. صالحي توفيق: المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1830-1962 م ، مذكرة و لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008- 2009م
12. طعبة حورية : السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954، أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية جامعة أحمد دارية ، أدجرار 2019-2020 .
13. عسول صالح : اللاجئون الجزاريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، مذكرة الماجيستر في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008-2009
14. قشوان عبد الرزاق : الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق1804 -1871م ، أطروحة الدكتوراه في التاريخ والمعاصر كلية الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2017-2018
15. بن قيطون حمزة، مشروع الاستطان الفرسي بإقليم عين الصفراء العسكري ، 1914-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص حديث ومعاصر، جامعة محمد بن أحمد وهران، 2015 .
16. جرفي زكريا، أثر الدعم الفلاحي على السوق العمل في الجزائر، مذكرة لنسب شهادة دكتورا في الاقتصاد لنيل شهادة الدكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010 .
17. حداد سهام، سلسلة الموانئ الشرق الجزائري، مذكرة ماجستير، تاريخ القديم، جامعة منتوري، قسنطينة 2009.
18. دواسة أحسن، صورة المجتمع الصحراوي الجزائري في القرن 19 من خلال كتابات الرحالة الفرنسيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير من الأدب البمقارن، جامعة منتوري، قسنطينة 2008 .

19. قبابلة مبارك، تطور مواد وأساليب البناء في العمارة الصحراوية ، مذكرة ماجستير في علم الأثار جامعة محمد خيضر، بسكرة 2010.
20. لعرج شقرون، البعد الاسلامي في الحركة الوطنية، والثورة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سيدي بلعباس ، 2017/2016 .
21. عمر لبنى، دراسة بعض الخصائص البيوكمائية للنبات، مكرة مقدمة شهادة الماجستر، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011 .0

ثالثا المقالات والمجالات :

أ- العربية :

1.بوشامة ليديا : الاستطان والتراث العمراني في مركز واد الصفصاف لولاية سكيكدة، الجزائر، دورية كان التاريخية، العدد 21 سبتمبر 2013
2.بن داهة عدة : الاستغلال الاستعماري لغابات البلوط والفلين بالجزائر مابين 1830-1930م من خلال المصادر الفرنسية، المجلد 12 العدد 2، 2020م
3.بودراع إيمان : حركة التجارة لميناء بونا خلال الفترة الاستعمارية للجزائر 1830-1914م، مجلة الرواق ، مجلد 7 العدد 1، 2021.
4.باشا أحمد شاطر – طواهرية منى : استراتيجية ادارة الموارد المائية- التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسة العامة، العدد 10 جوان 2006
5.باشا رفيقة – عمامرة ياسمينة: تقييم الآداء البيئي باستخدام البعد الخامس، لبطاقة الأداء المستدام – دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات ، بئر العاتر – تبسة، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 5 ، العدد 2، 16 – 10-2022 م
6.تورين : الصراعات الثقافية في الجزائر في عهد الاستعمار (المدارس – الطب – الدين) 1830- 1880 م، تق : مولاي بلحميسي، مجلة الأصالة، 1971م
7.حليمي عبد القادر: القروض و النقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي، مجلة الأصالة ، 1972

8.حيمر صالح : ملخص قانون سيناتوس كونسيلت، مجلة عصور جديدة، العدد 10، د س ن .

9.خنوف علي : ثورة سي زغدود – جبل إيدوغ 1841-1843م، مجلة المصادر، العدد 11 ، دس ن .

10. خيري الرزقي: المسألة النفطية في الجزائر بين إهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلص من الهيمنة ، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 1، 2020م .

11. دودو أبو العيد : الحياة الاجتماعية في مدينة الجزائر ابيان الاحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة، العدد 8، 1972م

12. روابحي العياشي : هجرة بعض العائلات الجزائرية إلى لبلاد التونسية، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة التواصل، المجلد 24، العدد 1، 2019م.

13. زايدي عز الدين : الجزائريون وظاهرة الريف المقهور داخل عمالة وهران1936-1954م،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 3 ، العدد 2،2011/12/01م .

14. زبايدية عبد القادر : كيف نكتب تاريخنا، مجلة الأصالة، العدد 3، اوت 1971م

15. سراج عاطف – شيلالي عبد الوهاب: الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساته على سكان الريف، مجلة الرسالة، مجلد 3، العدد 4 ، 2018م.

16. ضيف الله عقيلة : سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830م 1962م، حوليات جامعة الجزائر، 1998م

17. غرداوي نور الدين : أعراش وقبائل متيجة ودورهافي المقاومة الوطنية في بداية الاحتلال الفرنسي، مجلة متيجة، المجلد 2، العدد 4، 1-12-2015.

18. فقيقي محمد الكبير: قراءة تحليلية في أسباب فشل المقاومات الشعبية الجزائرية خلال القرن 19 م، مجلةو عصور، مجلد 1، العدد 2، 2012م .

19. لمام موسى : التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات واثرها على السكان المحليين الجزائريين 1833م- 1903م، قرطاس للدراسات الحضرية والفكرية، المجلد 4 ، العدد 1، 2017م

20. مساعد أسامة – صاحب منعم : الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830-1962م، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مجلد 4 ، العدد 3 ، د س ن

21. نايت قاسي إلياس- سعودي مراد : نمادج من الزراعات الكولونيالية في الجزائر 1830-1918م ، الباحث، المجلد 14 ، 2022م

22. هامل عبد المنعم : نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين 1830-1903م ، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلة 06، العدد 01، 2022م

23- الوافي سومية، مقاومة الأمير عبد القادر بين سنتي 1841، 1843، المجلة المغاربية الدراسات التاريخية والاجتماعية العدد 1، .2013

24- بوعراب رابح ، أثر التغيرات المناخية على إنتاج الزراعي في الجزائرن دراسة إقتصادية قياسية للفترة 1980 – 1920 مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجاد 15 ، 2022

بوجمعة أكرم أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين، مجلة التربية الاساسية للعلوم التربوية الانسانية العدد 28، 2016 .

26- بودراع سميرة ، جيجل من خلال الاكتشافات الأثرية، دراسة تاريخية وأثرية، مجلة هيروديت للعلوم الانسانية والاجتماعية العدد 1، 2020 .

27- بو هند خالد، جمعية الفلاح ، لمدينة وهران، 1937-1954 المجلة المغاربية، الدراسات التاريخية والأجنبية.

28- بكاي هوارية، الإحتلال الفرنسي لمنطقة تلمسان، مجلة القرطاس ، العدد 1 سنة 2021.

29 – برنة توفيق، الثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة التحديات والصعوبات والحلول، 1954-1965، مجلة عصور العدد، 2021.

30- بليل محمد ، إندلاع الثورة التحريرية ، منطقة مستغانم، المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة تطورها، ما بين 1954-1956 مجلة الخلدونية العدد 2 ، 2017.

31- بوعزيز يحي ثورة الزعاطشة، 1948 ، مجلة الخلدونية العدد 3 ، 2004.

31- بيل محمد ، سقوط زمالة ألأمير عبد القادر وتأثيراتها على الوضع العام في الجزائر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية العدد 1 دون سنة نشر.

33- بوقرن عيسى الهلوكس الفرنسي في الأغواط ، مجلة قضايا تاريخية، العذدد 11 ، سنة 2019.

34- الحاج منصر، السيطرة الفرنسية لمنطقة وادي مكيزاب ما بين 1853-1988 ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 1، 2020.

35- بلبراوات بن عبسي الاحتلال الفرنسي للأغواط وضواحيها 1952 وجرائمه ، مجلة عصور جديدة العدد 6 2012 .

36 بن عنو رضا إدارة الاحتلال الفرنسي وحماية السكك الحديدية، القطار المدرع أنوذجا، 1954 مجلة عصور جديدة العدد 2 2011 .

37- بوركبة علي زراعة التبغ في الجزائر، 1843-1830 ، قراءة في الآليات والنتائج، مجلة الدراسات التاريخية المجلد 6، العدد 1 ، 2019.

38– جرابة محمد رشدي الصحراء االجزايرية دراسة في الجغرافيا مجلة البحوت والدراسات العدد24

2014

39- جريدة المجاهد والتعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها غي الجزاير جريدة المجاهد ع9 20اوت 1057

40- حبيش الفاطمة الزهراء فتيحة شتوان نظيرة رويه تحليلة في صادرات الجزائر نحو فرنسا تحت وطأة الاستعمار الغرنسي مجلة الحكمة المجلد 11 العدد 1 20230

41- حليمي عبد القادر القروض والنقود في مدينة الجزائر اثناء العهد العثماني مجلة الاصالة 19720

42- خبير عزيز السياسية الفرنسية في الجزائر في القرن 19المجلة الجزائرية للبحوت والدراسات التاريخية المجلد 2العدد4 2014

ب – الفرنسية

KRIMI KHEDIDJA :limpact descais colonials sur le foncuier en algérie de 1830 a 1871 a t mavers les d emie menasser افكاروأفاقvolume 09 ،n uné mo 02 K A2021.

رابعا الموسوعات :

1. الصلابي محمد علي: موسوعة كفاح الشعوب-كفاح الشهب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الامير عبد القادر، دار المعرفة، بيروت، لبنان د، س، ن
2. لعروق محمد الهادي: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، طبعة جديدة، د، م، ن، دس، ن

خامسا الندوات :

1. -اعمال الملتقى الاول والثاني: العقار في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007

2. -سلسلة المشاريع الوطنية للبحت: آثار السيياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830_1954م،: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحت في الحركة الوطنية وتروة أول نوفمبر 1954م،: الجزائر، 2007م

3. سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحت في الحركة الوطنية وتورة أول نوفمبر 1954-2007م

4. جامعة الامير عبد القادر، للعلوم الاسلامية-مخبر البحت في الدراسات الادبية والإنسانية-مركز الجهاد الليبي لدراسات التاريخية، آليات الإستعمار الإستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، د، س، ن

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : الوسط الطبيعي للجزائر وخصائصه	
المبحث الأول : الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته المجالية	1-11
المبحث الثاني : المناخ الحرارة والتساقط والضغط الجوي	11-20
المبحث الثالث : المجاري المائية والأودية في الشمال والجنوب	20- 26
المبحث الرابع : الغطاء النباتي في الجزائر	26- 33
الفصل الثاني : الاحتلال الفرنسي للجزائر وتوسعاته خلال القرن 19	
المبحث الأول : الاهتمامات الفرنسية بالثروات الطبيعية	34- 39
المبحث الثاني : الاحتلال الفرنسي للمدن الساحلية	39- 42
المبحث الثالث : التوسعات الفرنسية في الشرق والغرب الجزائري	42- 46
المبحث الرابع : الاهتمامات الاستعمارية في المناطق الداخلية والصحراوية خلال القرن 19	46- 52
الفصل الثالث : الاستغلال الاستعماري الرأسمالي الفرنسي في الجزائر	
المبحث الأول: مصادرة الأراضي والتشريعات الاقتصادية والعقارية في الجزائر	54-71
المبحث الثاني: الاستغلال الفلاحي الرأسمالي في الجزائر	71-80
المبحث الثالث: الاستغلال الصناعي والخدمات	80-88
المبحث الرابع: الاستغلال الغابي في الجزائر	88-111
المبحث الخامس: التجارة الداخلية ودور الموانئ في التجارة الخارجية	112-119
خاتمة	121-123
الملاحق	124-128
قائمة المصادر والمراجع	130-143
فهرس المحتويات	